جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

تقرير

متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي

الخرطوم

ديسمبر/ (كانون أول) /2001

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع (7) ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) الرمز البريدي: Postal Code: 11111 ـ تلكس: Telex: 22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني: E.Mail: aoad@sudanmail.net
برقياً: أواد الخرطوم ـ Cable: AOA DKhartoum ـ فاكس: Fax : (249-11-) 471402 ـ تلفونات: Telephones: (249-11-) 472176 ـ 472183 ـ ص.ب: P.O. Box: 474

AOAD/2002/RG - P/3 - 01026 الرقم الكودي

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

تقرير

متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي

الخرطوم

ديسمبر/ (كانون أول) /2001

E.Mail: aoad@sudanmail.net :بريد الكتروني ـ Telex: 22554 AOAD SD :تلكس ـ Postal Code: 11111 :الرمز البريدي ـ Khartoum ـ Al ـ Amarat ـ St. No. (7) شارع العمارات ـ الخرطوم ـ السودان جمهورية
P.O. Box: 474 : ص.ب ـ Telephones: (249ـ11ـ) 472176 ـ 472183 :تلفونات ـ Fax : (249ـ11ـ) 471402 : فاكس ـ Cable: AOA DKhartoum ـ برقياً : أواد الخرطوم

تقديـــم

تقديم

بعد محاولات متعددة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي لم يكن النجاح حليفها ، فقد انطلقت إلى الواقع العملي في بداية عام 1998 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وأبدت مختلف الدول العربية اهتماماً ملموساً بدعم هذه المنطقة والعمل على إنجاحها وبلوغ أهدافها .

وتولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدراً كبيراً من الاهتمام بدعم ومساندة تلك المنطقة ، ورصد ومتابعة مسيرتها وتطوراتها ، وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب والمجالات الزراعية ، إيماناً من المنظمة بأن آي نهضة حقيقية على صعيد التنمية الزراعية العربية ، يتعذر بلوغها دون إطار فاعل تتكامل فيه الموارد والمقومات التنموية الزراعية العربية ليتم توجيهها وتوظيفها في أنسب مواقعها وأفضل استخداماتها التي تعظم كفاءتها وعوائدها ، وتنساب فيه المبادلات التجارية دون عوائق ومحددات .

وفي هذا الإطار قامت المنظمة ضمن خطة عملها لهذا العام بإعداد هذا التقرير حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي ، وحرصاً على توفير البيانات والمعلومات اللازمة ، فقد تمت مخاطبة الدول لإعداد تقارير قطرية حول هذا الأمر وفق إطار وعناصر محددة . وتم تكليف مجموعة من الخبرات العربية إلى جانب خبراء الإدارة العامة للمنظمة بإعداد هذا التقرير بناءاً على ما توافر من جانب الدول من التقارير القطرية وما تضمنته من البيانات والمعلومات .

والمنظمة إذ تأمل أن يساهم هذا التقرير في توفير قدر من المؤشرات التي تساعد في التعرف على مستوى الأداء في الجوانب الزراعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فإنها تتقدم بالشكر لكل من ساهم في إعداده وتوفير مادته ومعلوماته سواء من الخبراء القطريين في الدول العربية التي استجابت لطلب المنظمة ، أو من الخبرات العربية وخبراء الإدارة العامة الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير . آملين أن تتكلل مسيرة العمل الاقتصادي الزراعي العربي المشترك بالمزيد من النجاح والتقدم.

والله ولي التوفيق .

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ب
الموجز	1
مقدمة	7
الباب الأول : تطور صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي العربي وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :	9
1-1 تمهيد	9
1-2 الصيغ والأشكال القائمة للتكتلات الاقتصادية	9
1-3 تطور مسيرة التعاون الاقتصادي العربي	12
1-3-1 قيام جامعة الدول العربية	13
1-3-2 معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي	14
1-3-3 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية	14
1-3-4 السوق العربية المشتركة	14
1-3-5 استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك	14
1-3-6 اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	15
1-3-7 الاتفاقيات والبروتوكولات الزراعية العربية - العربية	18
1-4 قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأحكام برنامجها التنفيذي	20
1-4-1 تمهيد	20
1-4-2 القواعد والأسس	21
1-4-3 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف	21
1-4-4 القيود غير الجمركية	22
1-4-5 قواعد المنشأ	22
1-4-6 تبادل المعلومات والبيانات	23
1-4-7 تسوية النزاعات	23
1-4-8 المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً	23
1-4-9 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة	23
1-4-10 آلية المتابعة والتنفيذ وفض النزاعات	23
1-4-11 مهام لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية	25

رقم الصفحة

الباب الثاني : مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : 29

2-1 تمهيد 29

2-2 موقف الدول الأعضاء من الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 30

2-2-1 عضوية المنطقة 30

2-2-2 عناصر تحليل مستوى التزام الدول الأعضاء بأحكام البرنامج التنفيذي 31

2-2-2-1 فيما يتعلق بالالتزام بنسب الخفض السنوي للتعرفة الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية 32

2-2-2-2 فيما يتعلق بتطبيق نظام التصنيف السلعي للفصول من 1-24 من النظام المنسق 33

2-2-2-3 فيما يتعلق بإقامة التنسيق مع نقطة الاتصال وتوفير البيانات والمعلومات وتبادلها 33

2-2-2-4 فيما يتعلق بالرزنامة الزراعية ومتابعة التطبيق 34

2-2-2-5 فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الزراعية 35

2-2-2-6 فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية (كمية - نقدية - إدارية) على التبادل الزراعي العربي البيني 36

2-2-2-7 فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنشأ العربية العامة 37

2-3 بعض مؤشرات الأداء في الجوانب الزراعية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية 40

2-3-1 أهم التطورات الزراعية إثر قيام المنطقة 40

2-3-2 انعكاسات قيام المنطقة على التجارة الزراعية البينية 52

2-3-3 انعكاسات قيام المنطقة على أهم مجالات توجيه الاستثمار الزراعي والمشروعات الزراعية 57

2-3-4 انعكاسات قيام المنطقة على تعزيز وتطوير مرافق البنية الأساسية الزراعية 58

2-3-5 انعكاسات قيام المنطقة على الاستثمار الزراعي العربي المشترك والمشروعات الزراعية المشتركة 58

2-3-6 إنعكاسات قيام المنطقة على سياسات التطوير وإعادة التأهيل لبعض القطاعات الفرعية والأنشطة المساندة 59

رقم الصفحة

الباب الثالث : نظرة تقويمية لمتابعة مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تعترضها : 63

3-1 نظرة تقويمية عامة 63

3-2 المعوقات التي تعترض فعالية الأداء لمنطقة التجارة الحرة 65

3-2-1 المعوقات السياسية 65

3-2-2 المعوقات الاقتصادية 66

3-2-3 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني 67

3-3 مداخل ومتطلبات تعزيز مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية في الجوانب الزراعية 71

الملاحق 76

المراجع 81

فريق الخبراء 83

الملخص الإنجليزي 84

الموجـــز

الموجز

بعدما شهدته الساحة الدولية من تطورات ومستجدات هامة وجوهرية وبخاصة على صعيد الاقتصاد والتجارة ، وبعد ما شهدته الساحة العربية من بعض المواءمات والتعديلات لاستيعاب آثار التطورات والمستجدات الدولية والتفاعل الإيجابي والمثمر معها ، سواء على صعيد الإصلاحات الاقتصادية أو التعديلات الهيكلية أو على صعيد تفعيل التجارة العربية البينية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فقد بات من الضروري في هذه المرحلة التي توافق بداية حقبة زمنية جديدة أن تتطور مجالات ومستويات وآليات العمل العربي المشترك ، وتتصاعد وتيرة العمل الجاد نحو توثيق عرى التكامل الاقتصادي العربي ، وبما ينطوي عليه ذلك من تعميق التكامل الزراعي العربي. وفي هذا الإطار وضمن البرنامج الفرعي لمتابعة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي ضمن خطة عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2001 ، يأتي إعداد هذا التقرير حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية لهذا البرنامج متضمناً ثلاث أبواب رئيسية .

تطرق الباب الأول من هذا التقرير إلى تطور صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي العربي وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ومن خلال هذا الباب يلاحظ أنه في أخريات القرن الماضي قد أخذت العديد من المجموعات الدولية والإقليمية تقيم فيما بينها شكلاً أو آخر من التكتل الاقتصادي الذي ينطوي على درجة أو أخرى من الأبعاد السياسية أو الإستراتيجية ، وعلى رأسها الحالة الرائدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت تعرف بالسوق الأوروبية المشتركة ، والتي تطورت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي . وقد عرض التقرير نحو 24 حالة من تلك التكتلات يتباين فيما بينها مستوى الأداء التكاملي تبايناً كبيراً وذلك وفقاً لمعدل المبادلات التجارية البينية داخل كل تكتل .

واستعرض الباب كذلك تطور مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ، وذلك أنه مع ظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية ، حاولت الدول العربية أن تسير على نفس الدرب وفق صيغ وأشكال متنوعة كان من أبرزها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، ذلك خلال عام 1981. وتم في هذا الباب كذلك استعراض المراحل اللاحقة لتفعيل وتنشيط هذه الاتفاقية إلى أن أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية عام 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجدوله الزمني ، على أن يتم استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من 1998/1/1 .

كما اشتمل هذا الباب أيضا على عرض موجز لأهم صيغ وجهود العمل الاقتصادي العربي خلال الحقبة الماضية وحتى قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مع التركيز على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وأهم موادها وأحكامها باعتبارها الاتفاقية التي تأسس عليها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وفي إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأحكام برنامجها التنفيذي ناقش هذا الباب القواعد والأسس التي يرتكز عليها قيام هذه المنطقة ، وكل ما يتعلق بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف ، بما في ذلك ما يتعلق بالقيود غير الجمركية ، والرزنامة الزراعية ، وقواعد المنشأ وتبادل

المعلومات والبيانات وشفافيتها ، وكيفية تسوية النزاعات والمعاملات الخاصة للدول الأقل نموا . كما تطرق الباب أيضا إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة ومنها على سبيل المثال الخدمات المرتبطة بالتجارة ، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي ، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية . وفيما يختص بآلية المتابعة والتنفيذ وفض النزاعات فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر هو الجهة الإشرافية على تطبيق البرنامج . ويقوم المجلس بإجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي ، ويتخذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي ، هذا بالإضافة إلى فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ، وكذلك تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج . وتساعد المجلس في أداء مهامه بعض الأجهزة واللجان التنفيذية ، وذلك على النحو الذي تم تفصيله ضمن هذا الباب .

وأما الباب الثاني من هذا التقرير فقد ركز على مناقشة مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وفي هذا الإطار تمت محاولة جمع البيانات والمعلومات التي يمكن الاستناد إليها لاستنباط بعض المؤشرات الكمية التي تعكس الملامح العامة لأداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد ثلاث سنوات من انطلاقها على أرض الواقع العملي ، وذلك من خلال مقارنة ما أمكن الحصول عليه من البيانات والمعلومات الخاصة بتلك الفترة (1998-2000) بنظيرتها للسنوات الثلاث التي سبقت قيام تلك المنطقة (1995-1997) . وفي واقع الأمر فإن ما تم التوصل إليه في هذا الصدد لا يمكن الاعتداد به للحكم على النتائج المرحلية لمنطقة التجارة الحرة العربية أو التعرف على الآثار التي ترتبت عليها، وذلك لأسباب واعتبارات حددها هذا الباب بصفة أساسية فيما يلي :

- المحدودية البالغة للبيانات والمعلومات التي توافرت إما لمحدودية الدول التي قامت بإعداد وإتاحة تلك البيانات والمعلومات (سبع دول من الدول الأعضاء الأربعة عشر) ، أو لضعف وقصور البيانات والمعلومات التي توافرت من الدول المستجيبة ، فمعظم البيانات والمعلومات تقف عند عام 1999 ، حيث لم تتوافر البيانات المطلوبة لعام 2000 ، وفى بعض الحالات كانت بيانات عام 1999 تقديرية . هذا فضلا عن عدم اكتمال البيانات والمعلومات المطلوبة في كثير من الحالات ، وما توافر منها لم يكن متسقا على النحو الذي يمكن من معالجته في صورة تجميعية .
- أن ما قد يتسنى ملاحظته أو الوصول إليه من مؤشرات التطور أو التغير في أحد أو بعض جوانب الأوضاع الزراعية للدول أعضاء المنطقة فيما بين الفترتين ما قبل وما بعد سريان العمل بالبرنامج التنفيذي ، يتعذر إلى حد بعيد اعتبارها نتيجة من نتائج التحرير التدريجي للتجارة وفق أحكام ذلك البرنامج ، فمن جهة لا تزال الفترة المنقضية منذ بدء تطبيق البرنامج محدودة للغاية وقد لا تكفي لبدء ظهور آثار ونتائج التحرير التجاري الذي لا يزال متدرجا في مراحله الأولى المتواضعة نسبيا في معدلاتها ، ومن جهة ثانية فإن هذه الفترة القصيرة نسبيا لا يسهل اعتبارها فترة تطبيق كامل لمختلف الأحكام والالتزامات للبرنامج ، حيث أن بعض الأحكام والالتزامات أو الأسس والمبادئ التي توجهها ظلت محلا للتفاوض والنقاش بعد سويان البرنامج التنفيذي ، والبعض منها لم يتم حسمه إلى الآن . ومن جهة ثالثة -ولعل ذلك هو الأهم.
- أن فترة التسعينات قد ذخرت بالعديد من التحولات والمستجدات والعوامل الأخرى التي كانت أكثر أهمية وأثرا في توجيه مسارات التنمية الزراعية في الدول العربية والتأثير على أوضاعها

ومتغيراتها ومستويات أدائها ، يأتي في مقدمة ذلك ما شهدته الساحة العربية من تحولات عميقة في سياساتها وتطبيقها لبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية. ودخول الزراعة في معظم الدول العربية أعضاء منطقة التجارة في العديد من دوائر التأثير الهامة وبخاصة عضوية منظمة التجارة العالمية . واتفاقيات الشراكة الأورمتوسطيه . يضاف إلى ذلك الأثر الهام للعوامل الطبيعية والبيئية التي تحكم أوضاع الإنتاج الزراعي وتنعكس بقسوه على أوضاع التجارة الزراعية ، ولا سيما ما يتعرض له بعض الدول من موجات الجفاف وندرة الموارد المائية . في هذا الإطار فإنه ينبغي التحفظ في الاعتداد بآي مؤشرات يمكن ملاحظتها أو التوصل إليها للحكم على النتائج أو الأداء المرحلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ومن المناسب النظر الى تلك المؤشرات على أنها محصلة لعوامل مختلفة قد يكون من بينها تلك المتعلقة بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة .

ومع ذلك فقد تم في هذا الباب متابعة الموقف الراهن لمستوى الأداء للبرنامج من منظورين أساسيين ، أولهما منظور مدى الالتزام بأحكام البرنامج واستحقاقاته وثانيهما من منظور بعض المؤشرات الأولية والعامة لتطورات الأداء التنموي الزراعي – وبخاصة في مجالات الإنتاج والتجارة – بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والذي قد ينطوي – بدرجة أو أخرى – على بعض التأثر بما تحقق في إطار هذه المنطقة خلال المراحل الأولية للتحرير التدريجي للمبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء .

فيما يختص بمتابعة مدى الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطبيقها عمليا يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :

* تمت مصادقة تسعة عشر دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وانضمام أربعة عشر دولة منها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأمر الذي يعكس اهتمام الدول العربية نحو التحرك والإسراع بإقامة تكتل اقتصادي عربي . وذلك في ظل المستجدات الاقتصادية المتسارعة والتي بدأت ترسم ملامح الاقتصاد العالمي ، القائم على التحرير التجاري و قيام التكتلات الاقتصادية . إذ تشكل الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاليا سوقا واسعة قوامها 174 مليون نسمة تمثل حوالي 66%من إجمالي سكان الوطن العربي .
* تشير التقارير القطرية المقدمة من الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة إلى أن هذه الدول تولي اهتماما ملحوظا و حرصا أكيدا على تنفيذ كافة الأحكام التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة والتي تم استعراضها تفصيليا في هذا الجزء من التقرير، حيث طبقت هذه الدول التخفيض الجمركي المقرر والذي وصل إلى نسبة 40% مع بداية عام 2001 وقيامها باتخاذ الإجراءات الحكومية المطلوبة لتنفيذ التخفيض الجمركي فعليا.
* غالبية الدول المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تطبق النظام المنسق للتصنيف السلعي ، وأنها استكملت إجراءات اعتماد نقطة الاتصال الرسمية المسؤولة عن تنفيذ و متابعة أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، وإمداد الجامعة العربية وغيرها بالبيانات و المعلومات الخاصة بهذا المجال ، كما حددت الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة رزناماتها الزراعية وفق المعايير المعتمدة ويجري تطبيقها حسب الأصول الموضوعة .
* فيما يتعلق بإلغاء الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية ، فمن الواضح ضعف التزام الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة بهذا القرار . إذ تشكو بعض الدول

الأعضاء من تعدد الضرائب التي تفرضها الدول الأخرى على المستوردات ، الأمر الذي دفع إلى أن يكون هذا البند على رأس الإجراءات التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية الأخير الذي انعقد في الأردن (مارس 2001) . ويسري هذا الأمر أيضا على تباطؤ إلغاء القيود غير الجمركية بكافة أشكالها من عوائق إدارية و إجرائية وقيود كمية ونقدية ، مما يعرقل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والمتمثلة بتسهيل انسياب السلع و المنتجات العربية بين الدول العربية وتطوير العلاقات التجارية ، ولا زالت الدول العربية تطبق قواعد المنشأ العامة – التي لا تضمن منع تسرب سلع غير عربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظرا لاعتمادها على قاعدة تصنيع ما نسبته 40% في الدول المصدرة نظرا لاحتمالات التلاعب في احتساب هذه النسبة – الأمر الذي دفع مؤتمر القمة العربي الأخير بتحديد موعد أقصاه نهاية هذا العام 2001 لاستكمال واعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي بدأت لجنة قواعد المنشأ في العمل عليه منذ عام 1995 ولم يخرج إلى النور بعد .

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الأولية العامة لتطورات الأداء التنموي الزراعي في إطار البرنامج التنفيذي للمنطقة العربية الحرة ، فقد أشار التقرير إلى أنه إذا ما جرت دراسة تطورات الأوضاع الزراعية خلال الفترة (1998–2000) مقارنة بما كان عليه الحال خلال السنوات الثلاث السابقة لقيام المنطقة (1995–1999) ، فإن أي دلالات أو مؤشرات تسفر عن هذا التحليل أو المقارنة ينبغي النظر إليها بقدر مناسب من الموضوعية والتحفظ . وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة القطاع الزراعي وتأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات الطبيعية والاقتصادية وبطء استجابة هذا القطاع للعوامل والمتغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ، إضافة إلى ما طرأ خلال فترة التسعينات من أحداث اقتصادية وسياسية هامة ، ومنها على سبيل المثال حرب الخليج الثانية ، وترتيبات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من الاتفاقيات ، هذا بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة العربية خلال التسعينات من موجات متكررة للجفاف التي طغت تأثيراتها على ما عداها من العوامل والمتغيرات .

ومع مراعاة تلك الاعتبارات وأخذها في الحسبان ، فقد استعرض هذا الباب بعض المؤشرات الرقمية التي تعكس الأوضاع الإنتاجية والتجارية للسلع والمنتجات الزراعية الرئيسية – نباتية وحيوانية – ومقارنة تلك المؤشرات فيما قبل وما بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بغرض التعرف على أهم التحولات أو التطورات التي طرأت على هذه الأوضاع والتي يساهم فيها بدرجة أو أخرى التأثيرات المترتبة على قيام تلك المنطقة .

ولعل أهم ما يلاحظ من تطورات زراعية في فترة ما بعد تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة مقارنة بالفترة ما قبلها (95–1997) يتمثل في الاتجاه النسبي نحو التوسع في زراعات بعض المجموعات المحصولية وبخاصة الخضروات ، وزيادات محدودة في مساحة بعض الحاصلات مثل القمح والمحاصيل السكرية ، مع بعض التراجع في محاصيل أخرى مثل الألياف والدرنات .

وعلى صعيد التطور في مستويات الإنتاجية لوحظ تحسن ملموس في إنتاجية محاصيل الخضر ومحاصيل البذور الزيتية ومحاصيل الألياف ، بينما تراجعت إنتاجية محاصيل البقوليات والحبوب بما في ذلك القمح . ووفق تطورات المساحة والإنتاجية فقد أوضحت تطورات الإنتاج في دول منطقة التجارة الحرة تراجعا في معظم المجموعات المحصولية باستثناء مجموعات الخضر والفاكهة والبذور الزيتية . بينما تراجع الإنتاج من باقي المجموعات وفي مقدمتها الحبوب والبقول والألياف والدرنات .

وعلى خلاف الإنتاج النباتي فقد أوضحت تطورات الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية أوضاعا أفضل حيث أرتفع حجم الإنتاج لدول المنطقة من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والبيض والألبان والأسماك .

وفيما يتعلق بتطورات التجارة الخارجية الزراعية بعد قيام منطقة التجارة الحرة فقد لوحظ تراجع صادرات البطاطس العربية ، وكان التطور الإيجابي محدودا لدرجة كبيرة في صادرات الخضر ، كما تراجعت صادرات اللحوم الحمراء . وكانت الصورة أفضل في حالة كل من الفاكهة والأسماك التي تطورت صادراتها بدرجة ملحوظة . وفي جانب الواردات فقد مالت نحو الزيادة في دول منطقة التجارة. وبالنسبة لمعظم المجموعات السلعية باستثناء وارداتها من السكر والبقول والزيوت ، فقد ارتفعت واردات الحبوب والبطاطس والبذور الزيتية والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأسماك والبيض بنسب مختلفة ، بينما أوضحت واردات الألبان وصفا أقرب إلى الاستقرار منه إلى الزيادة أو النقصان .

وأما فيما يتعلق بالتجارة الزراعية البينية للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة فقد عكست البيانات القليلة التي أتاحتها التقارير القطرية لبعض تلك الدول حالة من التحسن العام في اتجاه التجارة الزراعية وتحولها ولو بدرجة محدودة نحو التجارة البينية ، مع زيادة معدلات التجارة البينية لبعض السلع في بعض الدول . وبرغم ذلك فقد كانت الأوضاع على خلاف ما هو متوقع في بضع الحالات . ففي الأردن انخفضت قيمة صادراتها ووارداتها الزراعية مع الدول الأعضاء وتحسنت مع الدول العربية غير الأعضاء في المنطقة . ولم يكن الوضع في جملته على هذا النحو في بعض الدول الأخرى مثل السعودية ومصر ، وقطر وسوريا ، ففي هذه الدول تحسنت نسبة الواردات والصادرات الزراعية الإجمالية مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة مقارنة بنظيرتها مع الدول العربية غير الأعضاء في المنطقة ، غير أن هذه الصورة العامة قد تضمنت بعض التفاصيل التي تخالف ذلك الاتجاه على مستوى بعض المجموعات السلعية ، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لواردات سوريا من البذور الزيتية وصادراتها من الحبوب والزيوت والفاكهة ، وكما هو الحال بالنسبة لواردات مصر من البذور الزيتية والحيوانات الحية، وصادرات مصر من الخضر والسكر وبعض السلع الأخرى .

وهكذا فإن الصورة العامة – من خلال الدول المذكورة السابقة -تعكس بعض التطور الإيجابي المتمثل في زيادة المبادلات الزراعية فيما بين الدول الأعضاء بعد سريان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، وأيضا اتجاه التجارة في بعض الدول إلى التحول من الدول غير الأعضاء الى الدول الأعضاء ، وإن كان ذلك لا يحول دون وجود تحولات عكسية في بعض الأحوال – أي من الدول غير الأعضاء كما هو الحال بالنسبة للأردن ، أو بالنسبة لبعض السلع في الدول الأخرى .

أما الباب الثالث والأخير من هذا التقرير فقد جاء بمثابة نظرة تقويمية عامة وشاملة لأهم ملامح ومؤشرات مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الجوانب الزراعية والمعوقات التي تعترضها . ومن خلال هذا الباب يمكن القول أن الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد التزمت بتنفيذ نسب الخفض الجمركي المقرر والتي وصلت إلى 40 % مع بداية عام (2001). واعتمدت غالبيتها النظام المنسق للتصنيف السلعي في التجارة الزراعية ، واستكملت الإجراءات الرسمية باعتماد نقاط اتصال حكومية متمثلة بالوزارات المعنية لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي . ولكن يبقى أمامها طريق طويل فيما يتعلق بإلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية ودمجها في الرسوم الجمركية. وذلك بسبب تعثر أو تباطؤ بعض الدول في الإسراع بإلغاء القيود غير الجمركية والعوائق الإدارية ،

وسيادة البيروقراطية والإجراءات الروتينية الطويلة في استكمال معاملات الاستيراد والتخليص الجمركي ، الأمر الذي يتطلب إرادة وتصميما من جانب الحكومات العربية على إدخال التحديث الإداري ومحاربة الترهل وتطوير الأنظمة وإدخال التعديلات اللازمة لكي تتمكن الدول العربية من اللحاق بالتطورات العالمية التي تتحرك بمعدلات متسارعة مع ثورة المعلوماتية والاتصالات ، وظهور عصر الاقتصاد الجديد القائم على التجارة الإلكترونية ، وما يتصل بها من تغييرات في الإجراءات والتشريعات كي تستوعب متطلبات التطورات الهائلة التي يشهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة.

وتطرق الباب في نهايته ، إلى بعض المداخل والتدابير المقترحة لتفعيل ومعالجة المشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجالات الزراعية ، وبعض الخطوات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في تنشيط وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومنها تنسيق السياسات الاقتصادية العربية ، وتحرير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال العربية ، وإقامة المشروعات المشتركة ، وتشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص الزراعي في تحقيق التكامل والتشابكات الاقتصادية .

مقدمة

مقدمة

مع مطلع عام 1998 دخل إلى حيز التطبيق العملي البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وقد جاء هذا الإنجاز الهام بعد محاولات عديدة وجهود متكررة على درب العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يتحقق النجاح لآي منها . وعلى الرغم من أن التوجهات والمساعي العربية من أجل التعاون والتكامل قد بدأت مبكرة نسبياً من المنظور الزمني ، ومقارنة بالعديد من الأشكال والصيغ المناظرة في العديد من مناطق العالم وأقاليمه ، إلا أن ما تحقق عملياً في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد جاء متأخراً عما سبقه من تلك الصيغ والأشكال التي تبلورت ونشطت في مختلف قارات العالم، والتي ربما أصبحت معها المنطقة العربية تبدو كحالة استثنائية لم تعد تحتمل مزيداً من التخلف عما يجري على الساحة الدولية في هذا الشأن . ومن جهة أخرى فربما كانت التحولات السياسية والاقتصادية الدولية التي شهدها مطلع العقد الأخير من القرن الماضي دافعاً آخر نحو ضرورة الإسراع ببلورة صيغة عربية للتعاون والتكامل ، لا سيما في إطار ما ساد المنطقة من توجهات حثيثة نحو الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وتحرير التجارة وفق استحقاقات أورجواي ومنظمة التجارة العالمية .

وأياً ما كانت الدوافع أو الأسباب فقد ظهرت إلى الوجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتكلل جهود ومحاولات تواصلت في هذا المسار منذ مطلع خمسينات القرن الماضي ، وأصبحت واقعاً معاشاً على الساحة العربية ، واصبح الأمر يتطلب من كافة الأطراف والجهات المعنية بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي والحريصة على تعزيزه وتعميمه ، أن تولي أكبر قدر من الاهتمام لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورفع كفاءة أدائها وتسريع معدلات إنجازها ، وذلك من خلال المتابعة والتقويم ورصد الجوانب والعوامل الإيجابية والعمل على إبرازها وتفعيلها وتعميقها ، وكذلك رصد المعوقات والعوامل السلبية واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها ومواجهتها .

وتعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بين الجهات المشاركة والمعنية برصد ومتابعة وتقويم الأداء الخاص بالجوانب الزراعية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، سواء كان ذلك في إطار المهام والتكليفات الموكلة إليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو في إطار اهتمامات المنظمة وفق أهدافها الرامية إلى تعزيز وتفعيل كافة جهود التنسيق والتعاون والعمل العربي المشترك .

وبعدما انقضى ما يقرب من ثلاث سنوات على بدء العمل بموجب البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة في بداية عام 1998 ، فإن من المنتظر وفقاً لهذا البرنامج أن تكون قد تحققت على أرض الواقع إنجازات ملموسة في مجال تحرير التجارة الزراعية بين الدول العربية وزيادة معدلات التجارة البينية فيما بينها . كما أنه من المتوقع أيضاً وبطبيعة الحال أن تكون هنالك بعض الإختناقات أو المشاكل التي تتطلب الدراسة والتحليل والمعالجة الموضوعية حتى تتعزز مسيرة البرنامج التنفيذي وفق مقرراته وأهدافه في هذا الاتجاه .

ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على مستوى أداء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالأقطار العربية والوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة في الدول العربية ، إضافة إلى وضع مقترحات محددة لتفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبخاصة في الجوانب الزراعية .

الباب الأول

تطور صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي العربي وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الباب الأول

تطور صيغ وأشكال التعاون الاقتصادي العربي وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1-1 تمهيد :

في بداية هذا التقرير حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، قد يكون من المناسب عرض الإطار العام لأهم الخلفيات التي أسفرت عن قيام هذه المنطقة سواء من المنظور العام لما شهدته الساحة الدولية من تطورات وإنجازات في مسيرة التعاون والتكامل الإقليمي ، أو من المنظور الخاص لما جرى على الساحة العربية من جهود ومحاولات متعددة تكللت مؤخراً وفي نهاية الأمر بقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتزام أربعة عشر دولة عربية بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي استهدف التحرير التدريجي للتجارة البينية على مدى عشر سنوات .

وفي هذا الباب من التقرير يجري استعراض أهم الصيغ والأشكال القائمة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم من حيث طبيعتها ومستوى الإنجاز الذي بلغته كل منها . كما يجرى عرض لمحة موجزة عن تطور مسيرة التعاون الاقتصادي العربي بما في ذلك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي كان مضمونها العام أساسا لمقررات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وينتهي هذا الباب بعرض مختصر للإطار العام لأهداف وأسس وآليات العمل في تلك المنطقة .

2-1 الصيغ والأشكال القائمة للتكتلات الاقتصادية :

خلال العقود القليلة من القرن الماضي ، أخذت العديد من المجموعات الدولية والإقليمية تقيم فيما بينها شكلا أو آخر من التكتل الاقتصادي ، الذي ينطوي على درجة أو أخرى من الأبعاد السياسية أو الاستراتيجية. وقد انتشرت هذه الظاهرة بدرجة كبيرة، حتى أنه يمكن حصر العديد من المسميات في هذا الصدد، بغض النظر عما أصابته من النجاح والتقدم أو الفشل والجمود. وربما كانت خطوات التطوير والنجاح التي تحققت في الحالة الرائدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت تعرف بالسوق الأوروبية المشتركة – والتي تطورت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي- حافزا ومحركا لغيرها من الصيغ التكاملية في مختلف مناطق العالم وقاراته، كما قامت بعض هذه الصيغ كرد فعل أو نوع من المواجهة الاقتصادية أو السياسية للسوق الأوروبية المشتركة . كما يمكن القول أن تعثر وضعف الأداء التنموي الوطني في عديد من الدول النامية بوجه خاص كان من بين العوامل التي دفعت بعض تلك الدول إلى السعي نحو التكامل الإقليمي ربما ليتحقق لها من خلاله ما لم يتحقق في الإطار التنموي الوطني.

وعلى الرغم من تعدد التكتلات أو صيغ التعاون الإقليمية ، إلا أن الجهود التي بذلت عمليا في الكثير منها لم تتجاوز التوقيع على وثائقها ، ومن ثم فإن معظمها يمكن النظر إليه على اعتبار أنه صيغ

ومحاولات قائمة على طريق التكامل الاقتصادي . ووفقا لما أوردته تقارير البنك الدولي في هذا الشأن، يمكن حصر نحو 24 حالة من تلك التكتلات يتباين فيما بينها مستوى الأداء التكاملي تباينا كبيرا. وتتمثل هذه الحالات مصنفة وفقا لمعدل المبادلات التجارية داخل كل تكتل (التجارة البينية) فيما يلي :

أولا : تكتلات ذات معدلات عالية من التجارة البينية (حوالي 50% أو أكثر) :

* **التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي :** ويضم استراليا – بروناي– دار السلام – كندا – شيلي – الصين وهونج كونج – أندونيسيا – اليابان – جمهورية كوريا – ماليزيا – المكسيك – نيوزيلاندا – غينيا الجديدة – بيرو – الفيلبين – روسيا الاتحادية – سنغافوره – تايوان – تايلاند – الولايات المتحدة – فيتنام . وتبلغ نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الكلية عام 1997 نحو 71.9% وتقدر نسبة صادراته إلى جملة الصادرات العالمية بنحو 47%.

* **الاتحاد الأوروبي :** ويضم خمس عشرة دولة وهي : النمسا – بلجيكا – الدنمارك – فنلندا – فرنسا – ألمانيا – اليونان – ايرلندا – إيطاليا – لكسمبورج – هولندا – البرتغال – إسبانيا – السويد – المملكة المتحدة . وتبلغ نسبة الصادرات البينية إلى جملة الصادرات الكلية عام 1997 نحو 55.4% وتقدر أهميته النسبية في جملة الصادرات العالمية بنحو 39%.

* **اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا (النافتا) ويضم :** كندا والمكسيك والولايات المتحدة. وتبلغ نسبة الصادرات البينية إلى جملة الصادرات الكلية عام 1997 نحو 49.1%، بينما تقدر أهميته النسبية في جملة الصادرات العالمية بحوالي 18%.

ثانيا : تكتلات ذات معدلات متوسطة من التجارة البينية (ما بين 15% إلى 25%):

* **السوق المشتركة الجنوبية وتضم :** الأرجنتين – البرازيل – بارجواي – أورجواي وتبلغ نسبة صادراتها البينية إلى الكلية حوالي 25.4% عام 1997 ، ويتواضع النصيب السوقي في الصادرات العالمية كثيرا حيث يبغ نحو 1.5% .

* **اتحاد دول جنوب شرق آسيا ويضم :** بروناي – دار السلام – اندونيسيا– ماليزيا – الفلبين – سنغافوره – تايلاند . وتبلغ نسبة صادراته البينية حوالي 22.2% من جملة صادراته الكلية وذلك في عام 1997. بينما يقدر نصيبه التصديري في السوق العالمية بنحو 6%.

* **اتحاد تكامل أمريكا اللاتينية ويضم :** الارجنتين – بوليفيا – البرازيل – شيلي – كولومبيا – اكوادور – المكسيك – بارجواي – بيرو – اورجواي – فنزويلا . وتبلغ نسبة الصادرات البينية للإتحاد حوالي 17.2% من جملة صادراته الكلية عام 1997. وتقدر نسبة مساهمته في جملة الصادرات العالمية بحوالي 4.7%.

ثالثا : تكتلات ذات معدلات محدودة من التجارة البينية (ما بين 8% إلى 15%) :

* **مجموعة الكاريبي وتضم :** انتيجوا – باربودا – الباهاما – باربادوس– بيليز – دومنيكا – جرينادا – جايانا – جامايكا – مونتسيرات – سانت كيتس وبيفيز – سانت لوتشيا – سانت فينسنت – جرينادينز – سيرينام – ترنداد – توباجو . وتقدر نسبة

الصادرات البينية إلى جملة صادرات هذه المجموعة بحوالي 13.8% عام 1997 ، بينما تكاد تتلاشى أهميتها النسبية في الصادرات العالمية (حوالي 0.1%) .

* **السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتضم :** كوستاريكا – السلفادور – جواتيمالا – هندوراس – نيكاراجوا ، وتبلغ صادراتها البينية حوالي 13% من جملة صادراتها الكلية ، بينما لا تمثل على الصعيد العالمي سوى حوالي 0.2% من جملة الصادرات.

* **الجماعة التنموية لجنوب أفريقيا وتضم :** أنجولا – بتسوانا – جمهورية الكونغو الديموقراطية – ليسوتو – مالاوي – موريشيوس – موزمبيق – ناميبيا – سيشيل – سوازيلاند – جنوب افريقيا – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 11.4% من صادراتها الكلية عام 1997 ، بينما تبلغ مساهمتها في الصادرات العالمية حوالي 2.8% في نفس العام وإن كانت تقل عن ذلك نمطيا .

* **الاتحاد النقدي الاقتصادي لغرب أفريقيا ويضم :** بنين – بوركينافاسو – كوت ديفوار – مالي – النيجر – السنغال – توجو ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 11% من صادراتها الكلية عام 1997 ، بينما تبلغ مساهمتها في الصادرات العالمية حوالي 0.1%.

* **منظمة الدول الكاريبية الشرقية وتضم :** انتيجوا – باربودا – دومنيكا – جرينادا – مونتسيرات – سانت كيتس وبيفيز – سانت لوتشيا – سانت فينست – جرينادينز ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 10.07% من صادراتها الكلية عام 1997 ، بينما لا تمثل أهمية تذكر على صعيد الصادرات العالمية.

* **مجموعة الاندیان وتضم :** بوليفيا – كولومبيا – اكوادور – بيرو – فنزويلا وتبلغ نسبة صادراتها البينية إلى الكلية حوالي 10.1% عام 1997 ، بينما لا تمثل صادراتها البينية في جملة الصادرات العالمية سوى حوالي 0.9%.

* **الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتضم :** بنين – بوركينا فاسو – كيبتير – كوت ديفوار – جامبيا – غينيا – ليبيريا – مالي – موريتانيا – النيجر – نيجيريا – السنغال – سيراليون – توجو ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية إلى الكلية حوالي 9.7% عام 1997 ، بينما تبلغ مساهمتها في الصادرات العالمية حوالي 0.5%.

* **السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا) وتضم :** انجولا – بروندي – كومورس (جزر القمر) جمهورية الكونغو الديموقراطية – جيبوتي – مصر – إرتريا – أثيوبيا – كينيا – مدغشقر – مالاوي – موريشيوس – ناميبيا – رواندا – سيشل – السودان – سوازيلاند – أوغندا – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي – وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 8.3% من جملة صادراتها ، كما تقدر مساهمتها في جملة الصادرات العالمية بحوالي 0.4%.

* ويمكن إضافة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى هذه المجموعة– رغم عدم الإشارة إليها في تقرير البنك الدولي – على اعتبار أن تقديرات التجارة البينية لهذه

المنطقة تقدر في حدود 8% - بينما تقدر الأهمية النسبية لصادراتها إلى جملة الصادرات العالمية بما يقرب من 3% أخذا في الاعتبار أهمية الصادرات النفطية وتقلباتها .

رابعا : تكتلات ذات معدلات متدنية للتجارة البينية (أقل من 7%) :

* **منظمة التعاون الاقتصادي وتضم :** أفغانستان - أذربيجان - إيران - كازاخستان - جمهورية كيرجيز - باكستان - طاجاكستان - تركيا - تركمانستان - أوزبكستان، وتبلغ نسبة الصادرات البينية لها حوالي 6.7% من جملة صادراتها عام 1997 ، بينما تبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية حوالي 1.3% .
* **مجلس التعاون الخليجي ويضم :** السعودية - الإمارات - البحرين - قطر - سلطنة عمان - الكويت ، وتبلغ نسبة صادراتها البينية حوالي 4.1% من جملة صادراتها عام 1997 ، ويقدر نصيبه في سوق الصادرات العالمية بحوالي 2.3%.
* **اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ويضم :** بنجلاديش - اليونان - مالديف - نيبال - باكستان - سريلانكا ، وتبلغ نسبة صادراته البينية حوالي 3.9% عام 1997 ، بينما تبلغ مساهمته في الصادرات العالمية حوالي 0.9%.

وبالإضافة إلى تكتلات هذه المجموعة الأخيرة يوجد بعض التكتلات الأخرى التي تتضاءل نسبة صادراتها البينية إلى مادون 3% منها في إفريقيا :

* اتحاد النقد والاقتصاد لوسط إفريقيا (8 دول) .
* الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (3 دول) .
* الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (11 دوله) .
* اتحاد نهرمانو (3 دول) .

ومنها في الشرق الأوسط وآسيا :

* اتفاق بانكوك (5 دول) .
* اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (6 دول) .
* اتحاد دول المغرب العربي (5 دول) .

3-1 تطور مسيرة التعاون الاقتصادي العربي :

مع ظهور التكتلات والتجمعات الاقتصادية الدولية، خاصة الأسواق والتكتلات الأوربية والأسيوية، وأخيرا الأفريقية. حاولت الدول العربية أن تحقق شيئا واقعيا على نفس الدرب وفق صيغ وأشكال متنوعة كان من أبرزها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك خلال عام 1981، وقد صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ، وذلك في عام 1982، وفى عامي 1995 و1996 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراران تضمنا الدعوة إلى تفعيل وتنشيط اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، تحقق رغبة وإرادة الدول العربية في إقامة هذه المنطقة التجارية التي تعزز

المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية، وتستفيد من التغيرات والمستجدات في مناخ التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية .

وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة خلال عام 1996 ، الذي أوصى بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يراه نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما ، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/2/19 البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجدوله الزمني وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، بحيث لا تتعارض أهداف هذه المنطقة مع الأحكام والقواعد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية . وكان من أهم ما ارتكز عليه البرنامج التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي هو أن تلتزم الدول العربية الأطراف في الاتفاقية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من 1998/1/1 . وذلك بالعمل على تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول المشاركة بشكل تدريجي يقدر بنحو 10 % سنويا ينتهي في 31 ديسمبر 2007 مع منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن الظروف المعاصرة تمثل مناخا أكثر ملاءمة لدعم نجاح البرنامج التنفيذي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية ، وذلك نتيجة لظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي يفرض العمل بآليات السوق الحرة ، وتطبيق مبدأ المنافسة الحرة، والتي بموجبها يمكن للدول العربية استغلال الفرص والامتيازات المتوفرة في اتفاقيات الجات ، من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية . ومن ثم تتأكد ضرورة العمل الجاد في اتجاه :

1 – دعم وتفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عام 1997 ، وذلك من أجل تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

2 – السعي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية إلى بلوغ مرحلة السوق العربية المشتركة.

ومنذ بداية نصف القرن الأخير لم يكن الوطن العربي – على مستوى الوعي أو الفكر – غافلا عن الأهمية الإرتكازية الحيوية للتعاون والتكامل فيما بين الدول العربية كأهم المقومات والأسس لتحقيق مشروع النهضة العربية الشاملة. وتعزيز امتلاك الأمة العربية لاستقلالها وإرادتها، وتبوء مكانتها اللائقة بين مختلف الأمم والشعوب.

وفيما يلي عرضا موجزا لأهم صيغ وجهود العمل الاقتصادي العربي خلال الحقبة الماضية وحتى قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مع بعض التركيز على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وأهم المواد التي تضمنتها باعتبارها الاتفاقية التي تأسس عليها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

1-3-1 قيام جامعة الدول العربية

من منطلق طموحات تحقيق مشروع النهضة العربية القومية تأسست جامعة الدول العربية عام 1945 ، وفق ميثاق يؤكد على أن ما تستهدفه هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كما تستهدف تحقيق تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا في

الشؤون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة. وأيضا في شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبريد والبرق .

1-3-2 معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي :

كانت الجامعة العربية، وما نصت عليه وثيقتها التأسيسية ، بمثابة الإطار المؤسسي والقانوني الذي انبثقت عنه مختلف الاتفاقات العربية متعددة الأطراف . وفي عام 1950 وفي إطار جامعة الدول العربية أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة ، وذلك بعد إعلان قيام دولة إسرائيل . حيث ارتأت الدول العربية أهمية إقامة تحالف دفاعي فيما بينها للدفاع عن مصالحها وعن وجودها الذي أصبح يهدده الكيان الاستعماري في أرض فلسطين . وحيث أدركت هذه الدول آنذاك أن التحالف الدفاعي لن يصمد ما لم يستند إلى تعاون اقتصادي بين الدول العربية ، فقد تضمنت معاهدة الدفاع المشترك شقا اقتصاديا تأسس بموجبه مجلسا اقتصاديا يتولى مسؤولية تطبيق هذا الشق الاقتصادي من المعاهدة ، التي نصت في المادة السابعة منها على أن تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية .

1-3-3 اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

في عام 1957 وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي تأسس بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وذلك بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة بينها بصورة تدريجية تحقق حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال وحرية العمل والتملك ، من خلال إنشاء منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ، وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية في مادتها الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة ، وفيما بين عامي 1962 و 1975 أودعت ثلاثة عشرة دولة وثائق التصديق على هذه الاتفاقية .

1-3-4 السوق العربية المشتركة :

في إطار الأهداف الطموحة التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية فقد تدارس مجلس الوحدة الاقتصادية بعد إنشائه موضوع السوق العربية المشتركة، وبناء على الدراسة التي تم إعدادها في هذا الصدد أصدر المجلس قراره رقم 7 بإنشاء السوق العربية المشتركة من الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وذلك في أغسطس 1964 وتحددت للسوق المشتركة نفس أهداف مجلس الوحدة الاقتصادية مع بعض الاستثناءات الخاصة بحقوق التملك. وقد تضمنت اتفاقية السوق إعفاء المنتجات الزراعية الحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت – والتي منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة – من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى. بينما المنتجات غير الواردة في الجدول المذكور فيسري عليها تخفيض تدريجي بنسبة 20% سنويا من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من أول عام 1965.

1-3-5 استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك :

في عام 1980 ، تم على مستوى القمة العربية الحادية عشر (نوفمبر 1980) إقرار وثيقتين حول ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ومن بين ما

تضمنه هذا الميثاق أن تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات، وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وإنتاجا وإدارة وعملا. وأن يتم تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعه .

1-3-6 اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

في عام 1981 تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وبرغم أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح على صعيد التطبيق العملي على أرض الواقع ، فقد كانت أهدافها ومبادؤها تتسم بقدر مناسب من القبول المشترك والملاءمة لظروف الدول العربية . ومن ثم فقد استند البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى هذه الاتفاقية . وفيما يلي نصوص المواد الأساسية في الاتفاقية .

المادة الثانية :

تهدف هذه الاتفاقية إلى ما يلي :

تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا للأسس الآتية :

أ- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

ب- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى .

ج- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .

د- تحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات (السابقة) في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.

هـ- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها ، وذلك بمختلف السبل ، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

و- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

ز- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف .

ح- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف .

ط- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها .

ى- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

المادة الثالثة :

تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حدا أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف . ولكل دولة طرف حق منح مميزات وأفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربيه أخرى ، وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

المادة الرابعة :

يتم الاسترشاد في انتقاء السلع والمنتجات العربية المشار إليها في الفقرتين (3) و(5) من المادة السادسة وفي المادة السابعة ، بواحد أو أكثر من المعايير الآتية :

أ- أن تشغل السلعة مكانا استراتيجيا في نمط الاستهلاك المشبع لحاجات السكان .

ب- أن تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .

ج- أن تمثل قيمة ما ينتج من السلعة نسبة هامة في الناتج الإجمالي لإحدى الدول الأطراف.

د- أن تشغل السلعة مكانا هاما في علاقات التشابك في داخل الجهاز الإنتاجي لإحدى الدول الأطراف .

هـ-أن يؤدي نمو التبادل في السلعة إلى تزايد اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها .

و- أن تمثل السلعة أهمية تصديرية كبيرة بالنسبة لإحدى الدول الأطراف .

ز- أن تكون السلعة هامة للتنمية لإحدى الدول الأطراف وتواجه إجراءات تمييزية أو تقييدية شديدة في الأسواق الأجنبية .

ح- أن يؤدي نمو التبادل في السلعة إلى تدعيم التكامل الاقتصادي العربي.

ط- أن يؤدي نمو التبادل في السلعة إلى تحقيق الأمن القومي بصفة عامة والأمن العسكري بصفة خاصة .

ى- أية معايير أخرى يقرها المجلس.

المادة الخامسة :

لا يجوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف في المجال التجاري الذي تنظمه الاتفاقية، إلا بقرار من المجلس الاقتصادي ولأسباب قومية عليا.

المادة السادسة :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية[1] المفروضة على الاستيراد :

1- عرفت الفقرة (6) من المادة الأولى القيود الجمركية بأنها : التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية . وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد .

1- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

2- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع .

3- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها .

5- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

المادة السابعة :

1- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل[1] المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب ووفق القوائم التي يوافق عليها المجلس.

2- يكون التخفيض النسبي متدرجا ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على التبادل التجاري بين الدول الأطراف .

3- مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1،2 من هذه المادة ، تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرر المجلس أنها أقل نموا معاملة تفضيلية وفقا للمعايير والحدود التي يقررها .

4- لأية دولة طرف الحق في منح أية مميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفا أو غير طرف في هذه الاتفاقية .

5- لا يجوز أن تمنح دولة طرف أية ميزة تفضيلية لدولة عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

المادة الثامنة :

1- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة .

2- تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة ، وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية. ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقا لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعيا في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة.

1- عرفت الفقرة (5) من المادة الأولى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بأنها : الرسوم التي تفرضها الدولة بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة ، وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها أيا كان اسم هذه الرسوم والضرائب . ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تجئ مقابل خدمة محددة مثل الرسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

3- وللمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية .

4- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة ، فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز مع احترام القيود المقررة طبقا لأحكام هذه المادة .

المادة التاسعة :

1- يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس ، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 في المائة من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها . وتخفض هذه النسبة إلى 20 في المائة كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية . ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا .

2- يجوز لأية دولة طرف أن تطلب إلى المجلس خفض النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية ، أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج ، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية .

المادة العاشرة :

1- تشجع الدول الأطراف من خلال سياستها النقدية والمصرفية التبادل التجاري بينها وتسهل توفير التمويل اللازم له وتوسيع قاعدته بشروط تفضيلية وميسره.

2- يضع صندوق النقد العربي وفقا لاتفاقية إنشائه النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الأطراف كما يكلف بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية التي تخدم الغرض نفسه إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفقا لتوجيهات المجلس.

3- تحث المؤسسة المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول الأطراف ، وتيسير وتقديم التمويل اللازم لها وتوسيع قاعدتها طبقا لشروط تفضيلية ميسرة .

4- حث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة .

1-3-7 الاتفاقيات والبروتوكولات الزراعية العربية-العربية :

تعتبر الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الدول العربية وبعضها البعض - في إطار اتفاقيات أو بروتوكولات ثنائية غالبا أو متعددة الأطراف في حالات محدودة - من أكثر الصيغ شيوعا لأطر التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية بما في ذلك التعاون في المجالات الزراعية .

ويتم هذا النوع من الاتفاقيات من خلال اللجان العليا (الوزارية) المشتركة والتي تجتمع مرة أو مرتين سنويا في عواصم الدول ضمن الاتفاقية بالتناوب ، وذلك لتوقيع ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها ، وبصفة عامة فإن أبرز النقاط التي يتم التعاون فيها في المجال الزراعي في مثل تلك الاتفاقيات والبروتوكولات هي :

- تعزيز التبادل التجاري للسلع الزراعية
- الاستثمار الزراعي المباشر وغير المباشر
- إقامة المشروعات المشتركة في المجال الزراعي

وتجدر الإشارة إلى أن التبادل التجاري للسلع الزراعية بين الأقطار العربية قد شهد تطورا ملحوظا في الاتجاه نحو التعامل التجاري الزراعي الحر ، ويتضمن هذا التبادل في أغلب الأحيان قوائم بأصناف سلعية بكميات ومواعيد تصدير وإعفاءات جمركية متفق عليها . وعلى الرغم من تطور آلية التبادل التجاري نحو المواءمة لسياسات العولمة والتي تهدف إلى تحرير التعامل التجاري ، فإن البروتوكولات والاتفاقيات الزراعية لا تزال تتم بين دولة عربية معينة وعدد محدود من الدول العربية الأخرى دون الانفتاح على مختلف الدول العربية، كذلك فإن معظم ما وقع من هذه الاتفاقيات والبروتوكولات لا يصل إلى حيز التنفيذ مباشرة ، حيث يتعرض لإجراءات المصادقة من الجهاز التشريعي والبرلماني في الأقطار المعنية والذي قد يطول أمده في بعض الأقطار .

أما فيما يتعلق بالاستثمار الزراعي العربي المباشر وغير المباشر وإقامة المشروعات المشتركة ، فإنها أيضا ما زالت دون الطموح ، كما تتميز الاستثمارات الزراعية المباشرة ببطء الإجراءات التنفيذية.

وتشير بعض البيانات المتاحة[1] إلى أن مصر قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستقبله للاستثمارات العربية البينية بإجمالي استثمارات قدرها 532 مليون دولار أو ما نسبته 33.5% من جملة الاستثمارات العربية البينية خلال عام 1997 ، بينما احتلت سوريا المرتبة الثانية باستثمارات عربية بلغت حوالي 328 مليون دولار أو ما يعادل 20.6% ، وجاءت لبنان في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت حوالي 31.2 مليون دولار أمريكي .

وباستعراض البروتوكولات والاتفاقيات الزراعية على المستوى الثنائي العربي، فقد عقدت الأردن مجموعة من الاتفاقات الثنائية مع بعض الدول العربية مثل لبنان، سلطنة عمان، اليمن، السودان، فلسطين، المغرب، ليبيا، تونس، مصر، العراق وقطر، هذا بالإضافة إلى دول أخرى. وقد تضمنت بعض الاتفاقيات التي عقدت مع كل من لبنان ،اليمن وفلسطين ، الرزنامة الزراعية والتي تحتوي على قوائم بأصناف الخضر والفاكهة الطازجة والكميات ومواعيد التصدير والإعفاءات الجمركية التي تلتزم هذه الدول بتقديمها للمنتجات الزراعية الأردنية ،وبالمقابل التزام الحكومة الأردنية بتقديم التسهيلات والإعفاءات المماثلة المستوردة من هذه الدول .

وفي السودان ، وقعت الحكومة السودانية اتفاقيات في مجال الاستثمار الزراعي مع كل من الجماهيرية العربية الليبية والعراق والمغرب والأردن ،وأيضا اتفاقيات تبادل تجاري مع كل من سوريا، قطر ، لبنان ، العراق ، المغرب ، وغيرها .

1- المؤشرات الإحصائية الواردة في بعض التقارير القطرية التي تم إعدادها في إطار هذا التقرير .

أما سوريا فقد عقدت اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول العربية لتطوير التبادل التجاري للسلع الزراعية كما هو الحال مع كل من لبنان والأردن والسودان والإمارات العربية المتحدة .

وتتعاون كذلك جمهورية مصر العربية مع معظم البلدان العربية من خلال اللجان الوزارية العليا المشتركة والتي تجتمع مرتين سنويا في العاصمة المصرية وفي العواصم العربية لمتابعة وتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها . وفيما يختص بالتبادل التجاري السلعي فتجدر الإشارة إلى أن نحو 90% من تجارة مصر مع الدول العربية – والتي وصلت إلى نحو 3.4 مليار جنيه مصري عام 1996– تتم مع دول عربية مرتبطة مع مصر باتفاقيات تجارية واتفاقيات تخفيض جمركي.

وفي اليمن ، تم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الزراعية مع عدد من الدول العربية مثل الأردن ، سلطنة عمان ، جيبوتي ، مصر ، المغرب .

وفي فلسطين تم توقيع عدة اتفاقيات وبروتوكولات زراعية مع كل من المغرب ، تونس والأردن.

وفي العراق هنالك بروتوكولات تجارية محدودة مع بعض الأقطار العربية مثل تونس، الجزائر ، مصر ،لبنان ، السودان والأردن وتتجدد الاتفاقية مع الأردن سنويا لتنشيط استيراد المواد الغذائية والأدوية ضمن ضوابط اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة ، وقد نفذت هذه الاتفاقية في حدود 215 مليون دولار عام 1998 .

وفي المغرب تم التوقيع في عام 1998 على بروتوكولات في مجال استصلاح أو استزراع الأراضي ومقاومة التصحر والمكافحة المتكاملة ، والزراعة العضوية ، وتحسين الإنتاج وإدارة المياه على مستوى الحقل ، وفي مجال الإنتاج الحيواني وتنمية التجمعات الرعوية ، هذا إلى جانب عقد دورة تدريبية في المجالات ذات العلاقة مع مصر من خلال اللجنة العليا المشتركة.

1-4 قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأحكام برنامجها التنفيذي :

1-4-1 تمهيد :

يأتي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقه التجارة العربية الحرة، كما نصت وثيقته، انطلاقا من أهداف اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 لتحرير التبادل التجاري بينها ، وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام الاتفاقية ، بما يعزز مسيره العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقه تجارة حره عربيه كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية ، وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية والإقليمية، وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما.

ولقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير (شباط)1997 ، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية، تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية ، وذلك على النحو التالي :

1-4-2 القواعد والأسس :

- يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .
- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية الكبرى بتحرير التبادل التجاري فيما بينها خلال عشر سنوات اعتبارا من 1998/1/1.
- تتم مراجعه نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معامله السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية .
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهه حالات الدعم وإجراءات معالجه خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .
- تتبع في تعريف ومعالجه حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق .
- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دوله طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم أساس الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج .
- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة السابقة.
- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو اكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

1-4-3 تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف :

نص البرنامج التنفيذي لمنطقه التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يتعلق بتحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على التالي :

أ- يتم تحرير كافه السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ 1998/1/1 ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية ، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافه السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31 ، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري . كما ينطبق التحرير المتدرج على السلع العربية التالية :

- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين (1 ، 2) من المادة السادسة من أحكام اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية.
- السلع العربية التي اقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ب- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامه الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ج- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامه الزراعية المشار إليها في الفقرة السابقة ، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.

د- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينيه أو صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري ، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أي تعديلات تطرأ عليه.

هـ- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

1-4-4 القيود غير الجمركية :

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى (فقرة- 6) من اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية وهي :

" التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية . وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكميه والنقدية والإدارية التي تفرض في حالة الاستيراد " .

وتعامل هذه القيود على النحو التالي :

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركيه تحت أي مسمى كان ، وتتولى لجنه المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك .

1-4-5 قواعد المنشأ :

يشترط لاعتبار السلعة عربيه لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قاعدة المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتنفيذا لذلك فان كافه السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المقترح ،والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف ، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر (أيلول) 1995، ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والخمسين (مارس) آذار 1996 .

1-4-6 تبادل المعلومات والبيانات :

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية ، وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري ، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، والبرنامج التنفيذي لها.

1-4-7 تسوية النزاعات :

تمشيا مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، يتم تشكيل لجنة لتسوية النزاعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

1-4-8 المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا :

تطبيقا لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

1-4-9 الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة :

نظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول :

- الخدمات المرتبطة بالتجارة
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية
- حماية حقوق الملكية الفكرية

1-4-10 آلية المتابعة والتنفيذ وفض النزاعات :

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة الإشرافية على تطبيق البرنامج ، ويقوم المجلس بالآتي:

- إجراء مراجعه نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهه أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية :

* **لجنة التنفيذ والمتابعة :**

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية . كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات علاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك .

وتكون هذه هي اللجنة التنفيذية للبرنامج ، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه ، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دوله عربيه مشاركة في البرنامج .

وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي وفق المنهجية التالية:

أ- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة اشهر والمتضمنة :

- مدى التقدم في تطبيق البرنامج .
- العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق .
- الحلول المقترحة لمواجهه تلك المشاكل والعقبات .
- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

ب- تعقد اللجنة أربعه اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفا. كما يمكن عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة.

ج- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دوريه حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

د- تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ، ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شؤون التجارة الدولية ، أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونه من عدد لا يتجاوز خمسه خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا . وفي هذه الحالة تقوم لجنه التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها.

هـ- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء ، وفي حاله عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف .

* **لجنه المفاوضات التجارية :**

تعقد اجتماعاتها على مستوى خبراء وتقوم اللجنة بتصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية.

* **لجنه قواعد المنشأ العربية :**

تتولى اللجنة وضع قاعدة منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي .

* **الأمانة الفنية :**

تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزه الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي.

1-4-11 مهام لجان منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية :

*** لجنه التنفيذ والمتابعة**

تعقد اجتماعاتها على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين ، وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- متابعة تنفيذ البرنامج في الدول العربية :

- التأكد من صدور القوانين والتعليمات واتخاذ الإجراءات التنفيذية من قبل الدول العربية في شكل تقرير دوري يصدر كل سنة مرة واحدة يعمم على الدول العربية (الوزارات المعنية والإدارات الجمركية والمراكز الحدودية) ويناقش التقرير والإجراءات التنفيذية في اجتماع اللجنة في الأسبوع الأخير من يناير كل عام.
- إجراء مراجعة سنوية للسياسات التجارية المتبعة.
- تقارير سنوية تقدمها الدول عن نظمها التجارية وسياساتها التجارية المتبعة.
- تقرير سنوي تعده الأمانة الفنية عن عدد معين من الدول العربية.
- ويناقش التقرير في اجتماع اللجنة في الأسبوع الأخير من شهر يوليو كل عام.

ب- التحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية من حيث:

- قواعد المنشأ
- المواصفات والمقاييس.
- اشتراطات الوقاية الصحية والأمنية
- المعاملة الضريبية (الرسوم والضرائب المحلية)

ويتم تضمين تلك الموضوعات في تقرير يناقش في اجتماع اللجنة في الأسبوع الأخير من شهر أبريل من كل عام .

ج- معالجة حالات الإغراق ، الدعم ، خلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي وإجراءات الوقاية التي قد تتخذها الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية خلال فترة التطبيق.

د- تقوم الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بإخطار اللجنة بأي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تعقد فيما بينها ، وتمنح إعفاءات بموجبها تفوق تلك الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ- تدرس اللجنة أي عروض تقدم لها من الدول العربية لمنح إعفاءات تفوق ما هو عليه في إطار البرنامج التنفيذي.

و- وضع برنامج التطبيق السنوي للتخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية ، ويتم مناقشة البرنامج السنوي وكيفية تطبيقه في اجتماع اللجنة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر من كل عام.

ز- وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للسنة الجديدة من تطبيق البرنامج التنفيذي وتصدرها في قوائم توزع على الدول العربية الأعضاء موضحا فيها البيانات التالية:

الدولة ، السلعة ، تاريخ بدء وانتهاء المواسم لكل سلعة ، الرسم الجمركي المطبق خلال الموسم ، الرسم الجمركي المطبق خارج الموسم ، أية بيانات أخرى تراها اللجنة ضرورية لحسن تطبيق الروزنامة الزراعية في الدول العربية.

وتناقش جداول المواسم الزراعية في اجتماع اللجنة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر من كل عام ، كما ترفع اللجنة هذه القوائم للمجلس الاقتصادي في دورة فبراير من كل عام للاطلاع.

ويبلغ الاجتماع السنوي للسادة مدراء الجمارك في الدول العربية - والذي يعقد في شهر ديسمبر من كل عام- ببرنامج التطبيق السنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة وبجداول المواسم الزراعية التي تصدرها اللجنة كل عام لمتابعة التنفيذ ببلدانهم.

ح- تعقد اللجنة اجتماعاتها كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب دولة عضو أو اكثر أو بطلب من الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية ، وتمارس اللجنة في هذه الحالة مهاما وفق ما هو منصوص عليه في الفقرتين (د) ، (هـ) من مهام اللجنة الواردة في البند (2-1-9) من البرنامج التنفيذي.

ط- النظر في تقارير اللجان الفنية المكلفة بمهام تتعلق بتطبيق البرنامج التنفيذي كلجنة قواعد المنشأ وغيرها.

*** اللجنة الوزارية السباعية :**

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بإقرار البرنامج التنفيذي ، تواصل اللجنة الوزارية السباعية أعمالها لمعالجة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي خلال المراحل الأولى من تطبيقه ، ومن ثم تكون مهمتها:

أ- النظر في تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة خاصة فيما يتعلق منها بما يلي:

- التقرير السنوي الدوري حول إجراءات التنفيذ الذي تصدره اللجنة في نهاية شهر يناير من كل عام.
- التقرير السنوي الدوري عن السياسات التجارية للدول العربية.
- التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية للسلع العربية.

ب- النظر في تقارير لجنة المفاوضات التجارية ، خاصة :

- تقرير اللجنة عن تصفية القيود غير الجمركية.
- تقرير معاملة منتجات المناطق الحرة.
- تقرير حول السلع الممنوع استيرادها بين الدول العربية .

ج- النظر في تقرير جهاز فض المنازعات .

د- تعقد اللجنة الوزارية اجتماعين سنويين:

- الاجتماع الأول في شهر فبراير ، وينظر على الأخص في:

1- التقرير السنوي حول إجراءات التنفيذ .

2- التقرير الخاص بتخفيض القيود غير الجمركية .

3- تقرير معامله منتجات المناطق الحرة.

4- تقرير السلع الممنوع استيرادها.

- الاجتماع الثاني في شهر أغسطس وينظر على الأخص في:

1- التقرير السنوي للسياسات التجارية .

2- التقرير الدوري عن المعاملة الوطنية .

3- تقرير جهاز فض المنازعات.

ويمكن للجنة أن تعقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء أو بطلب من الأمانة الفنية للنظر في موضوع محدد مسبقا .

*** لجنه المفاوضات التجارية :**

وهي مكلفة بالمهام التالية:

- تصفيه القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة ما بين الدول العربية.
- معامله السلع الممنوع استيرادها في الدول العربية .
- معامله السلع المنتجة في المناطق الحرة في الدول العربية .
- وضع قوائم السلع والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي دوله عضو لأسباب دينيه أو صحية أو أمنيه أو بيئية لقواعد الحجر الزراعي والبيطري.

تضع اللجنة برنامج عمل لها لإنجاز مهامها خلال فتره تطبيق البرنامج التنفيذي .

*** لجنه قواعد المنشأ**

وهي مكلفة بالمهام التالية:

- وضع قواعد عامه للمنشأ .
- وضع قواعد منشأ خاصة بالسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقيه تيسير وتنميه التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.
- تفسير قواعد المنشأ والنظر في اي خلاف ينشأ نتيجة تطبيق قواعد المنشأ العربية.
- ترفع توصياتها إلى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسبا.

* **الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :**

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بإقرار البرنامج التنفيذي – خاصة الفقرة المتعلقة بآلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات – تكون مهام الأمانة الفنية على النحو التالي:

- إعداد مشاريع جدول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.
- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول العربية الأعضاء في البرنامج يبين فيه أثر تطبيق البرنامج على التجارة العربية من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها ، وتقديم المقترحات والحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية ، ويعد التقرير بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية من القطاع الخاص.
- التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية وفق طبيعة عمل كل منها.

الباب الثاني

مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الباب الثاني

مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

2-1 تمهيد :

بعدما انقضت ثلاث سنوات كاملة منذ بدء العمل بأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فربما كانت هذه الفترة على قصرها - تسمح بظهور بعض المؤشرات أو الدلالات لبعض النتائج الأولية لتطبيق ذلك البرنامج ، وبخاصة في مجال الاتجاه الإيجابي المتوقع لزيادة معدلات التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء ، فضلاً عما يمكن أن يتحقق نتيجة لذلك على عديد من الأصعدة الأخرى ، حيث أنه من المحتمل أن تتأثر على نحو أو آخر أنماط الإنتاج الزراعي والهياكل الإنتاجية والتراكيب المحصولية ، وأنماط توجيه وتخصيص الموارد والاستثمارات ، والمستويات التقنية ومعدلات الإنتاج والإنتاجية ، وما إلى ذلك من الأمور التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأوضاع التجارة الخارجية الزراعية التي تمثل القطب الرائد للتنمية الزراعية بمختلف مفرداتها ومضامينها .

وفي هذا الإطار تمت محاولة جمع البيانات والمعلومات التي يمكن الاستناد إليها لاستنباط بعض المؤشرات التي تعكس الملامح العامة لأداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد ثلاث سنوات من انطلاقها على أرض الواقع العملي ، وذلك من خلال مقارنة ما يمكن توفيره من البيانات والمعلومات الخاصة بتلك الفترة (1998-2000) بنظيرتها للسنوات الثلاث التي سبقت قيام تلك المنطقة (1995-1997) . وفي واقع الأمر فإن ما تم التوصل إليه في هذا الصدد لا يمكن الاعتداد به للحكم على النتائج المرحلية لمنطقة التجارة الحرة العربية أو التعرف على الآثار التي ترتبت عليها، وذلك لأسباب واعتبارات تتحدد بصفة أساسية في الأمرين التاليين :

أ- المحدودية البالغة للبيانات والمعلومات التي توافرت ، إما لمحدودية الدول التي قامت بإعداد وإتاحة تلك البيانات والمعلومات (سبع دول من الدول الأعضاء الأربعة عشر) ، أو لضعف وقصور البيانات والمعلومات التي توافرت من الدول المستجيبة ، فمعظم البيانات والمعلومات تقف عند عام 1999 ، حيث لم تتوافر البيانات المطلوبة لعام 2000 ، وفى بعض الحالات كانت بيانات عام 1999 تقديرية . هذا فضلاً عن عدم اكتمال البيانات والمعلومات المطلوبة في كثير من الحالات ، وما توافر منها لم يكن متسقاً على النحو الذي يمكن من معالجته في صورة تجميعية .

ب- أن ما قد يتسنى ملاحظته أو الوصول إليه من مؤشرات التطور أو التغير في أحد أو بعض جوانب الأوضاع الزراعية للدول أعضاء المنطقة فيما بين الفترتين ما قبل وما بعد سريان العمل بالبرنامج التنفيذي ، يتعذر إلى حد بعيد اعتبارها نتيجة من نتائج التحرير التدريجي للتجارة وفق أحكام ذلك البرنامج ، فمن جهة لا تزال الفترة المنقضية منذ بدء تطبيق البرنامج محدودة للغاية وقد لا تكفي لبدء ظهور آثار ونتائج التحرير التجاري الذي لا يزال متدرجاً في

مراحله الأولى المتواضعة نسبياً في معدلاتها ، ومن جهة ثانية فإن هذه الفترة القصيرة نسبياً لا يسهل اعتبارها فترة تطبيق كامل لمختلف الأحكام والالتزامات للبرنامج ، حيث أن بعض الأحكام والإلتزامات أو الأسس والمبادئ التي توجهها ظلت محلاً للتفاوض والنقاش بعد سريان البرنامج التنفيذي ، والبعض منها لم يتم حسمه إلى الآن . ومن جهة ثالثة -ولعل ذلك هو الأهم - أن فترة التسعينات قد ذخرت بالعديد من التحولات والمستجدات والعوامل الأخرى التي كانت أكثر أهمية وأثراً في توجيه مسارات التنمية الزراعية في الدول العربية والتأثير على أوضاعها ومتغيراتها ومستويات أدائها ، يأتي في مقدمة ذلك ما شهدته الساحة العربية من تحولات عميقة في سياساتها وتطبيقها لبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية . ودخول الزراعة في معظم الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة في العديد من دوائر التأثير الهامة وبخاصة عضوية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأورمتوسطيه . يضاف إلى ذلك الأثر الهام للعوامل الطبيعية والبيئية التي تحكم أوضاع الإنتاج الزراعي وتنعكس بقوه على أوضاع التجارة الزراعية ، ولا سيما ما تتعرض له بعض الدول من موجات الجفاف وندرة الموارد المائية .

في هذا الإطار فإنه ينبغي التحفظ في الاعتداد بأي مؤشرات يمكن ملاحظتها أو التوصل إليها للحكم على النتائج أو الأداء المرحلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ومن المناسب النظر الى تلك المؤشرات على أنها محصلة لعوامل مختلفة قد يكون من بينها تلك المتعلقة بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة

وفي ضوء تلك الأمور والاعتبارات يتناول الجزء التالي عرضاً لمتابعة الموقف الراهن لمستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من منظورين أساسيين ، أولها منظور مدى الالتزام بأحكام البرنامج واستحقاقاته ، وثانيهما من منظور بعض المؤشرات الأولية والعامة لتطورات الأداء التنموي الزراعي - وبخاصة في مجالات الإنتاج والتجارة -بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والذي قد ينطوي - بدرجة أو أخرى - على بعض التأثر بما تحقق في إطار هذه المنطقة من المراحل الأولية للتحرير التدريجي للمبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء .

2-2 موقف الدول الأعضاء من الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

2-2-1 عضوية المنطقة :

من المعلوم أنه حتى نهاية عام 2000 ظل عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أربعة عشر دولة وهى :

1- المملكة الأردنية الهاشمية .
2- المملكة العربية السعودية .
3- جمهورية مصر العربية .
4- الجمهورية اللبنانية .
5- الجمهورية السورية .
6- الجمهورية العراقية .
7- الجمهورية التونسية .

8- المملكة المغربية .

9- سلطنة عمان .

10-الجماهيرية الليبية .

11- دولة الكويت .

12- دولة البحرين .

13- دولة قطر .

14- دولة الإمارات العربية المتحدة .

أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية من الدول التي وقعت على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري فعددها خمسة وهي:

1- جمهورية السودان .

2- جمهورية الصومال .

3- جمهورية موريتانيا .

4- الجمهورية اليمنية .

5- دولة فلسطين .

وهذا يعني أن هناك تسعة عشر دولة عربية وقعت على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري ، في حين يبقى ثلاث دول لم تصادق بعد على هذه الاتفاقية وهي :

- الجمهورية الجزائرية .
- جمهورية جيبوتي .
- جمهورية جزر القمر .

2-2-2 عناصر تحليل مستوى التزام الدول الأعضاء بأحكام البرنامج التنفيذي :

في هذا الجزء من التقرير يجري الاهتمام بعرض مستوى الأداء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من منظور مستوى الالتزام بتطبيق أحكام ذلك البرنامج كبعد إجرائي ، حيث سيجري في جزء آخر محاولة التعرف على بعض مؤشرات الأداء من منظور النتائج التي من المنتظر لها أن تتحقق بموجب ما تم من الالتزام التطبيقي . وتشمل الجوانب التي يتضمنها هذا الجزء الخاص بمستويات الالتزام بتطبيق أحكام البرنامج ما يلي :

- الالتزام بنسب الخفض السنوي للتعرفة الجمركية على السلع و المنتجات الزراعية .
- تطبيق نظام التصنيف السلعي للفصول من 1-24 من النظام المنسق .
- إقامة التنسيق من خلال نقطة اتصال وتوفير البيانات و المعلومات وتبادلها .
- الرزنامة الزراعية ومتابعة التطبيق لها .
- الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع و المنتجات الزراعية .
- القيود غير الجمركية (كمية - نقدية - إدارية) على التبادل الزراعي العربي البيني .
- تطبيق قواعد المنشأ العربية العامة عند استكمالها .

2-2-2-1 فيما يتعلق بالالتزام بنسب الخفض السنوي للتعرفة الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية :

انطلاقا من أهمية تحديث الاقتصاديات العربية و تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية لتكون خطوة أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي ، فقد جاء قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317 في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 1997/12/19 والذي أعلن بموجبه عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشرة سنوات ابتداء من 1998/1/1 .

واستنادا للبرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وصولا إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، فقد نصت هذه الاتفاقية على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول المنضمة للاتفاقية وذلك بتخفيض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا على السلع العربية المنشأ المتبادلة بين الدول الأعضاء ابتداء من 1998/1/1 بحيث تنتهي هذه الرسوم خلال عشرة سنوات ، ويتم التحرير التجاري الكامل بحلول 2007/12/31 .

ويتطلب الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعلان وإصدار الدول العربية المنضمة التوجيهات الكتابية من السلطات الرسمية المختصة إلى إدارات الجمارك و المنافذ الجمركية ، بإجراء التخفيض التدريجي السنوي بنسبة 10% ابتداء من 1998/1/1 ، وإيداع هيكل التعرفة الجمركية المطبق لديها في 1997/12/31 لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي يتم على أساسها تطبيق التخفيض الجمركي التدريجي.

هذا وقد أوضحت التقارير القطرية المقدمة من الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن جميع هذه الدول قد التزمت بنصوص هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالالتزام بالخفض التدريجي للتعرفة الجمركية ، واتخذت الإجراءات اللازمة لتخفيض نسب التعرفة الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية المستوردة من الدول العربية .

وقد أشارت التقارير القطرية المتوفرة[1] إلى أن الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد طبقت التخفيض الجمركي منذ 1998/1/1 وبنسبة 10% سنوياً حتى اصبح مجموع التخفيض حتى مطلع عام 2001 هو 40% ، كما اتخذت جميع هذه الدول الإجراءات اللازمة لتخفيض نسب التعرفة الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية و التي تتضمن اتخاذ القرارات الحكومية المطلوبة وإبلاغ إدارات الجمارك والمنافذ الجمركية بتنفيذ التخفيض المقرر للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

ومن ناحية ثانية فقد أوضحت التقارير المقدمة من الدول العربية التي لا تزال حالياً في مرحلة استكمال إجراءات الانضمام[2] بعد أن صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، أن هذه الدول تسعى من أجل استكمال الترتيبات الخاصة بذلك وعلى رأسها تنفيذ الخفض الجمركي بنسبة 40% حتى مطلع عام 2001 وإصدار تعليماتها بهذا الشأن للإدارات الجمركية و المنافذ الجمركية و إيداع هيكل التعرفة الجمركية المطبق لديها في 1997/12/31 لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وذلك مع بداية عام 2002 .

1- الإشارة هنا إلى التقارير المقدمة من كل من المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية اللبنانية ، دولة قطر .

2- الإشارة هنا الى التقارير المقدمة من كل من جمهورية السودان ، والجمهورية اليمنية ، وجمهورية موريتانيا.

2-2-2-2 فيما يتعلق بتطبيق نظام التصنيف السلعي للفصول من 1-24 من النظام المنسق :

تشير التقارير القطرية إلى أن غالبية الدول المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتمد نظام التصنيف السلعي للفصول من 1-24 من النظام المنسق .

وقد أكدت مجموعة من الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة[1] أنها تطبق النظام المنسق وفقاً لأحكام الجمارك المعتمدة في هذه الدول ، حيث تطبق المنافذ الجمركية و الدوائر الإحصائية والجمركية هذا النظام، وكذلك فإن عدد من الدول الأخرى التي صادقت على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري ولكنها لم تستكمل بعد كامل الإجراءات الخاصة بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[2] تطبق أيضا نظام التصنيف السلعي للفصول من 1-24 من النظام المنسق، مما يعني أن غالبية الأقطار العربية المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تعتمد وتنفذ النظام المنسق .

وقد أشارت دولة عربية منضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3] أنها هي الآن في طريقها إلى تنفيذ النظام المنسق مع نهاية عام 2001 حيث استكملت تهيئة المستلزمات المطلوبة فنياً و تقنياً لإدخال البيانات باستخدام الحاسوب في الهيئة العامة للجمارك وفق النظام المنسق المعتمد من قبل البرنامج التنفيذي . كما يستفاد أن الجمهورية العربية السورية لم تبدأ بعد في اعتماد تنفيذ هذا النظام .

2-2-2-3 فيما يتعلق بإقامة التنسيق مع نقطة الاتصال وتوفير البيانات والمعلومات وتبادلها :

من الواضح أن جميع الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي توافرت تقاريرها القطرية قد اتخذت كافة الإجراءات المتعلقة بإجراء التنسيق مع نقطة الاتصال و توفير البيانات والمعلومات و تبادلها، حيث اعتمدت حكومات هذه الدول الوزارات ذات الاختصاص لتكون نقطة الاتصال فيما يتعلق بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[4] .

كذلك أشارت تقارير الدول المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والتي لا تزال في طريقها إلى استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنها حددت الجهات الحكومية المعتمدة كنقطة اتصال و المسؤولة عن توفير البيانات وتبادلها[5] .

1- الإشارة هنا إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اللبنانية ، دولة قطر.

2- الإشارة هنا إلى الجمهورية اليمنية ، جمهورية موريتانيا السودان .

3- الإشارة هنا إلى الجمهورية العراقية .

4- على سبيل المثال :

- اعتمدت المملكة العربية وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتكون نقطة الاتصال ، وكلفت وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية أن تتولى التنسيق مع الوزارات والأجهزة الأخرى داخل المملكة في كافة الأمور ذات العلاقة بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي .
- اعتمدت المملكة الأردنية الهاشمية وزارة التجارة والصناعة لتكون نقطة الاتصال ، وكلفت مديرية العلاقات لتتولى كافة الشؤون الخاصة بتوفير البيانات والمعلومات .
- اعتمدت الجمهورية اللبنانية وزارة الاقتصاد والتجارة لتكون نقطة الاتصال في تطبيق البرنامج التنفيذي.

5- الإشارة هنا إلى جمهورية السودان ، جمهورية موريتانيا ، الجمهورية اليمنية .

2-2-2-4 فيما يتعلق بالرزنامة الزراعية ومتابعة التطبيق :

أكدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على تحرير السلع والمنتجات الزراعية و الحيوانية، ونظراً لان نسبة هامة من الإنتاج الوطني لدى عدد كبير من الدول العربية يتكون من السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية فقد أثبتت السنوات القليلة السابقة صعوبة تطبيق التحرير الشامل والفوري للتجارة العربية في مجال السلع والمنتجات الزراعية .

ومن اجل تسهيل إجراءات تحرير التجارة الزراعية بين الدول العربية فقد اقر البرنامج التنفيذي مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ليتم الإعفاء الكامل بعد انقضاء فترة كافية تم تحديدها بعشره سنوات ،بالإضافة إلى تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية خلال فترة تنتهي مع تاريخ انتهاء تنفيذ البرنامج ، وذلك بغية تشجيع الدول العربية على تطوير وتكييف وإعادة هيكلة إنتاجها الزراعي ليتلاءم مع عملية التحرير التجاري للسلع الزراعية.

وقد حددت لجنة التنفيذ والمتابعة عدد من المعايير للسلع الزراعية الداخلة في الرزنامة وهى :

- أن تكون تلك السلع منتجة تحت ظروف طبيعية ، مما يعني أنها لا تشمل السلع الزراعية التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية ، مثلا بواسطة تبني التقنيات الزراعية المحمية.
- أن يقتصر جدول الرزنامة الزراعية على السلع الزراعية الطازجة ، بحيث لا تدخل السلع المصنعة أو المجهزة أو التي تخضع لعمليات تحويلية عن صورتها الخام الأولية.
- أن تمثل مواسم الإنتاج للسلع الزراعية المحددة بالرزنامة مواسم ذروة الإنتاج ولا تمتد لتغطي طول فترة الحصاد .
- أن لا يتجاوز عدد السلع في الرزنامة الزراعية للدولة الواحدة عشرة سلع، وأن لا تتجاوز فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة خمسة وأربعين شهراً ، ولحد أقصى لفترة ذروة الإنتاج لأي سلعة سبعة اشهر في السنة .
- أن لا تتضمن الرزنامة الزراعية أصناف الخضر الورقية بأنواعها ، على اعتبار أن غالبية هذه الأصناف من الخضر الورقية تنتج على فترات (مواسم) قصيرة و متعاقبة على مدار العام .
- لا تدخل في الرزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الأخرى .

وتظهر التقارير القطرية أن الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أعلنت عن قوائمها الخاصة بالرزنامة الزراعية و هي ملتزمة بهذه القوائم وفق المعايير المعتمدة[1] .

1- على سبيل المثال :

(1) أدرجت جمهورية مصر العربية السلع الزراعية التالية في قائمة الرزنامة الزراعية : البطاطس 4 شهور ، البصل 6 شهور ، البرتقال 7 شهور ، اليوسفي 4 شهور ، العنب 4 شهور ، الشمام والبطيخ 4 شهور ، التفاح 7 شهور ، الكمثرى شهرين ، المشمش 3 شهور .

(2) أدرجت المملكة الأردنية الهاشمية السلع الزراعية التالية في قائمة الرزنامة الزراعية : البطاطس 7 شهور ، البصل 6 شهور ، الفاصوليا 3 شهور ، البرتقال 4 شهور ، الليمون 5 شهور ، الموز 6 شهور ، التفاح 4 شهور ، الدراق شهرين ، العنب 3 شهور .

(3) أدرجت الجمهورية العراقية السلع الزراعية التالية في قائمة الرزنامة الزراعية : الطماطم 6 شهور ، التمور 5 شهور ، البرتقال 6 شهور ، العنب 3 شهور ، الرمان 6 شهور .

أما الدول التي لم تستكمل إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد بادرت بتحديد السلع الزراعية التي سوف تدخل ضمن الرزنامة الزراعية ومدة الحماية و فترة الحماية[1].

2-2-2-5 فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الزراعية :

أكد البرنامج التنفيذي على أن يمتد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، والذي سبقت الإشارة إليه ليشمل الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل ، وأن تقوم الدول العربية بدمج هذه الرسوم والضرائب ضمن هيكل تعرفتها الجمركية قبل إيداعها لدى الأمانة العامة بحيث يتم التخفيض التدريجي على أساسها .

وتشير بعض الدراسات – والتي يعززها الواقع العملي – إلى أنه نتيجة لتعدد الجهات الحكومية التي تتولى فرض وتحصيل هذه الرسوم ، وعدم المعرفة المسبقة للمصدر أو المستورد لها ، وبتأثيرها على القيمة السوقية للسلعة ، فان بعض الدول العربية لم تدمج هذه الرسوم ضمن هيكل تعرفتها الجمركية.

وقد تم تصنيف هذه الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة في بعض الدول العربية إلى ثلاث فئات هي :

- رسوم خدمات جمركية ذات اثر مماثل ، وهي الرسوم مقابل خدمات معينة للبضائع المستوردة إلا أن قيمتها الفعلية تتعدى قيمة الخدمة المقدمة .
- الرسوم التي تمثل ضرائب استيراد مكملة للتعرفة الجمركية والتي تعتبر رسوم على السلع المستوردة دون أن تكون مقابل خدمة معينة .
- رسوم وضرائب محلية تفرض على الواردات ولا تفرض على المنتج الوطني المماثل .

وفى حين لا تظهر مثل هذه الرسوم لدى خمسة دول عربية وهي المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة البحرين، دولة قطر، وسلطنة عمان، فإن بقية الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تفرض مثل هذه الرسوم .

وتمهيدا لإلغاء كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ودمجها في هيكل التعرفة الجمركية يقتضي الأمر أن تقوم الدول العربية بالإفصاح عن ما تحصله من رسوم وضرائب ، وحصر هذه البنود، والعمل على ربط رسوم الخدمات على السلع المستوردة بالتكلفة الفعلية للخدمة .

1- على سبيل المثال :

(1) حددت جمهورية السودان الرزنامة الزراعية وتم إيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولكن بسبب عدم استكمال إجراءات الانضمام فلم يتم تبليغ المنافذ الجمركية ، وتسعى جمهورية السودان إلى تجديد الرزنامة الزراعية هذا العام بعد انقضاء عامين وهى الفترة المقررة لتجديد الرزنامة الزراعية .

(2) قامت الجمهورية اليمنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد الرزنامة الزراعية في عام 1998 وتعكف على إعداد رزنامة جديدة هذا العام .

(3) كما تعكف جمهورية موريتانيا هذا العام (2001) على إعداد الرزنامة الزراعية وسوف يتم إيداعها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تمهيداً لاستكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وتظهر التقارير القطرية أن عددا من الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد استكملت إلغاء كافة الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية وتحويلها إلى رسوم جمركية و ذلك عملا بأحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، كما تم اعتماد مبدأ أن أي رسم يفرض على المستوردات الزراعية يجب أن يكون مقابل خدمة لهذه السلع ويكون مساويا لقيمة تكلفة الخدمة مثل الفحوصات الخاصة بالصحة والصحة النباتية.

أما بالنسبة للدول التي لم تستكمل بعد إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها تعمل على إدخال إصلاحات ضريبية لإزالة أية رسوم أو ضرائب ذات اثر مماثل على المنتجات الزراعية .

2-2-2-6 فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية (كمية-نقدية - إدارية) على التبادل الزراعي العربي البيني.

تعتبر القيود غير الجمركية من أهم المعوقات التي تقف أمام تحرير التجارة العربية، وتظهر هذه القيود إما على شكل عوائق إدارية و إجرائية تربك عمليات الاستيراد والتصدير ، أو بشكل قيود كمية حيث يتم المنع أو التحديد الكمي لاستيراد بعض السلع والمنتجات بهدف حماية المنتج المحلي ، أو لأسباب بيئية أو صحية، وأحيانا يتم فرض قيود نقدية تتمثل في صعوبات فتح اعتمادات للاستيراد أو وضع قيود على حركة النقد الأجنبي .

وبالإضافة إلى جميع هذه العوائق يأتي تعقيد الإجراءات الجمركية عند المنافذ الحدودية ليزيد من الصعوبات والارتباكات. والتأخير في معاملات تخليص المستوردات و إجراءات التفتيش التي تؤدي إلى تأخير وصول السلع إلى المستهلكين ، وربما تساهم في إتلاف و فساد هذه السلع التي هي في معظمها وبحكم طبيعتها سلع سريعة التلف .

وقد أظهرت بعض التقارير القطرية أن عدداً من الدول العربية تمارس وتفرض قيودا غير جمركية مخالفة بذلك أحكام البرنامج التنفيذي وقد تم تصنيف هذه الممارسات كما يلي :

- فرض استثناءات لم يتم إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- فرض رسوم و ضرائب محلية وفرض رخص استيراد وقيود نقدية .
- منع استيراد سلع غير وارد ذكرها في قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي.
- الاستمرار بالعمل باتفاقيات ثنائية تشمل استثناءات و قوائم سلعية لا تتضمنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- وضع وتطبيق رزنامات زراعية محلية، وإضافة منتجات زراعية إلى السلع الواردة في الرزنامة الزراعية العامة .

وقد تم مناقشة هذه الأمور في اجتماعات لجنة المتابعة و التنفيذ في عام 1999 وإصدار مجموعة من التعليمات لمعالجة هذه الممارسات التي تم اعتمادها في دورة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الثالثة والستين ، وتم تعميم هذه التعليمات على جميع الدول المنضمة لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، بالإضافة إلى دعوة الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة والزراعة للدول العربية إلى الاستمرار في إعداد تقرير متابعة حول تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع التأكيد على ضرورة الإشارة إلى المعوقات بالشفافية اللازمة .

وبرغم ما تقدم فإن ما أفادت به التقارير القطرية المتاحة يوضح أن غالبية الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد التزمت بقرارات وتعليمات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وألغت القيود غير الجمركية وأزالت المعوقات التي قد تعيق أو تمنع تبادل السلع و المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء[1] .

وبالإضافة إلى مصادقة غالبية الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وانضمام أربعة عشر دولة منها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فقد عززت بعض الدول علاقاتها التجارية مع بعضها البعض عن طريق الدخول في اتفاقيات تجارة حرة[2] .

كما يستنتج أيضا من بعض التقارير المتاحة أن الدول العربية التي لم تستكمل بعد إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة قد بادرت بإزالة الكثير من القيود غير الجمركية[3] .

2-2-2-7 فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنشأ العربية العامة :

تهدف عملية وضع قواعد المنشأ العربية التفصيلية إلى ضمان تمتع السلع العربية دون غيرها بالإعفاءات والامتيازات التي تمنحها المنطقة الحرة، والحيلولة دون تسرب سلع غير عربية إليها والاستفادة من هذه الإعفاءات والامتيازات . ولذلك فان اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية يعتبر من العوامل الهامة والأساسية التي من شانها إزالة العديد من العقبات التي قد تعترض قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

1- على سبيل المثال :
- قامت المملكة العربية السعودية بإزالة جميع القيود غير الجمركية على التبادل الزراعي العربي والتي كانت تشمل منع استيراد الحليب الطازج في عبوات أكثر من لتر واحد ، ومعظم التمور، وكذلك منع استيراد القمح ومشتقاته .
- قامت المملكة الأردنية الهاشمية بإلغاء كافة القيود غير الجمركية واستثنت من ذلك السلع الزراعية الواردة في الرزنامات الزراعية التي وقعتها المملكة مع بعض الدول العربية والتي تحتاج إلى موافقة مسبقة خلال فترة تكييف الرزنامة للتأكد من حسن تنفيذ تلك الاتفاقيات .
- أشارت عدد من الدول العربية المنضمة لاتفاقية التجارة الحرة وهي الجمهورية اللبنانية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية مصر العربية ، ودولة قطر في تقاريرها أنهم ألغوا كافة القيود غير الجمركية من أجل تسهيل انسياب السلع الزراعية إلى أسواقها .

2- على سبيل المثال :
- عقد العراق اتفاقيات تجارة حرة مع مصر وسوريا وتونس في الربع الأول من عام 2001 حيث تم تحرير التبادل التجاري مع هذه الدول من كافة القيود الجمركية والإدارية بحيث أصبح الانتقال بينها مثل انتقال السلع بين محافظات البلد الواحد .
- دخلت قطر مع سوريا في اتفاقية منطقة تجارة حرة تعفى بموجبها السلع الوطنية من كافة الرسوم الجمركية وغير الجمركية والقيود مع مطلع عام 2003 ، كما تسعى قطر للاتفاق مع بقية الدول العربية على إقامة مناطق تجارة حرة فيما بينها .

3- على سبيل المثال :
- ألغى السودان كل المعوقات والقيود غير الجمركية ما عدا الشروط الصحية التي تضمن سلامة تجارة المنتجات الزراعية والحيوانية والتي تتبع قوانين الحجر الزراعي والبيطري ، كما قام السودان في أبريل 2001 بإلغاء القيود على حركة النقد الأجنبي بما في ذلك الإقرار الجمركي على حركة النقد الأجنبي .
- أزال اليمن الكثير من القيود غير الجمركية .
- تقوم موريتانيا بإلغاء القيود الجمركية وإزالة البيروقراطية الإدارية عند المنافذ الجمركية وتبسيط المعاملات الإدارية وعدم التشدد في تطبيق شروط ومعايير الجودة .

وتعكف لجنة قواعد المنشأ التي شكلها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في سبتمبر 1995 على وضع القواعد التفصيلية على السلع ، والتي أدى تأخر صدورها إلى طلب العديد من الدول العربية لبعض الاستثناءات تجنبا لمنافسة السلع غير العربية ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الإسراع في استكمال إعداد هذه القواعد التفصيلية و اعتمادها من أجل تفعيل نشاط التبادل التجاري الحر بين الدول العربية . إضافة إلى أن تحقيق التكامل الإنتاجي العربي – الذي يعتبر هدفا أساسيا للتكتل الاقتصادي العربي – لا يتحقق إلا من خلال اعتماد قواعد منشأ تفصيلية تراكمية ، تتيح لأعضاء هذا التكتل ، الاقتصادي إنتاج منتجات وطنية بمشاركة عناصر إنتاج من عدة دول عربية أعضاء في هذا التكتل ، وبخطوات تدريجية تؤدي إلى إنتاج منتجات تتمتع بصفة المنشأ الوطني .

وتطبق الدول العربية حاليا قواعد المنشأ العامة ، والتي تعتمد على أنه إذا ما تم تصنيع ما نسبته 40%من السلع المستوردة في البلد المصدر لها ، تعامل هذه السلعة على أنها ذات منشأ من ذلك البلد . وتفيد التقارير القطرية أن استخدام قاعدة القيمة المضافة وحدها – والتي يجري العمل بها حاليا – لا يكفي لتحقيق أهداف تحرير التجارة العربية ، نظرا لاحتمالات التلاعب في احتسابها للوصول إلى النسبة المطلوبة .

وتجدر الإشارة الى أن اللجان الفنية المشكلة لغرض وضع قواعد المنشأ التفصيلية قامت بوضع المشروع الخاص بهذه القواعد ، إلا أن بعض الدول لا تزال تثير عدداً من الملاحظات المختلفة حول هذا المشروع ، الأمر الذي حال دون الانتهاء منه وإقراره ولا يزال العمل جارياً لتعديله .

مما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية فيما يخص متابعة مدى الالتزام بأحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطبيقها عملياً :

1- تظهر مصادقة تسعة عشر دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وانضمام أربعة عشر دولة منها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهتمام بارز للدول العربية بضرورة التحرك والإسراع بإقامة تكتل اقتصادي عربي . وذلك في ظل المستجدات الاقتصادية المتسارعة والتي بدأت ترسم ملامح الاقتصاد العالمي ، القائم على التحرير التجاري و قيام التكتلات الاقتصادية . إذ تشكل الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالياً سوقا واسعة قوامها 174 مليون نسمة تمثل حوالي 66%من إجمالي سكان الوطن العربي .

2- تؤكد التقارير القطرية المقدمة من الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة أن هذه الدول تولي اهتماما ملحوظا وحرصا أكيدا على تنفيذ كافة الأحكام التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة والتي تم استعراضها تفصيليا في هذا الجزء من التقرير، حيث طبقت هذه الدول التخفيض الجمركي المقرر والذي وصل إلى نسبة 40% مع بداية عام 2001 وقيامها باتخاذ الإجراءات الحكومية المطلوبة لتنفيذ التخفيض الجمركي فعليا.

3- غالبية الدول المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تطبق النظام المنسق للتصنيف السلعي ، وأنها استكملت إجراءات اعتماد نقطة الاتصال الرسمية المسؤولة عن تنفيذ و متابعة أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، وإمداد الجامعة العربية وغيرها بالبيانات و المعلومات الخاصة بهذا المجال ، كما حددت الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة رزناماتها الزراعية وفق المعايير المعتمدة ويجري تطبيقها حسب ما هو مقرر.

4- فيما يتعلق بإلغاء الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية ، فمن الواضح عدم التزام كافة الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة بهذا القرار . إذ تشكو بعض الدول الأعضاء من تعدد الضرائب التي تفرضها الدول الأخرى على المستوردات ، الأمر الذي دفع إلى أن يكون هذا البند على رأس الإجراءات التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية الأخير الذي انعقد في الأردن (مارس 2001) ويسري هذا الأمر أيضا على تباطؤ إلغاء القيود غير الجمركية بكافة أشكالها من عوائق إدارية و إجرائية وقيود كمية ونقدية مما يعرقل تحقيق الأهداف التي قامت من اجلها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والمتمثلة بتسهيل انسياب السلع و المنتجات العربية بين الدول العربية وتطوير العلاقات التجارية ، ولا زالت الدول العربية تطبق قواعد المنشأ العامة التي لا تضمن منع تسرب سلع غير عربية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظرا لاعتمادها على قاعدة تصنيع ما نسبته 40% في الدول المصدرة نظراً لاحتمالات التلاعب في احتساب هذه النسبة، الأمر الذي دفع مؤتمر القمة العربي الأخير بتحديد موعد أقصاه نهاية هذا العام 2001 لاستكمال واعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي بدأت لجنة قواعد المنشأ في العمل عليه منذ عام 1995 ولم يخرج إلى النور بعد .

بصفة عامة فإن القرارات المنبثقة عن أحدث مؤتمرات القمة العربية المشار إليه قد تضمنت ما يعكس الوجه الآخر – وربما الحقيقي – لمدى تواضع الالتزام تطبيقياً وعملياً بأحكام البرنامج ، فقد أوضحت هذه القرارات أن هنالك فجوة كبيرة بين مستوى الالتزام الإجرائي ومستوى التطبيق العملي ، وأن هنالك خطوات هامة لابد من اتخاذها من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة والعمل الاقتصادي العربي المشترك وبخاصة الجوانب والمجالات التالية :

- الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية و الإدارية و الفنية و المالية و النقدية والكمية ، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه ، وتعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية .
- تقليص الاستثناءات السلعية ، والالتزام بالضوابط والقواعد التي سبق إقرارها من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، وحث الدول الأعضاء على عدم التقدم بطلب استثناءات جديدة.
- مباركة الخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتحرير الكامل أو تقليص الفترة الزمنية للتحرير ، وتكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بدراسة إمكانية الإسراع في تخفيض معدلات التعرفة لإزالتها عام 2005 بدلا من 2007
- تقليص عدد السلع التي تنطبق عليها الرزنامة الزراعية تحريرا للتجارة العربية البينية .
- دعوة الدول العربية غير المنضمة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري و البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة إلى الإسراع في استكمال إجراءات انضمامها .
- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة و دخولها إلى حيز التنفيذ في موعد أقصاه أول كانون الثاني (يناير) عام 2002

- تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بدراسة الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد الجمركي مع مراعاة أوضاع الدول العربية فيما يتعلق بهذا التوجه.

2-3 بعض مؤشرات الأداء في الجوانب الزراعية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية :

2-3-1 أهم التطورات الزراعية إثر قيام المنطقة :

بطبيعة الحال تعتبر التطورات في مختلف الجوانب الزراعية ومؤشرات الأداء الزراعي عملية مستمرة ومتواصلة ، تدفعها وتحركها العديد من العوامل والمؤثرات . ولعل بدء سريان أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 1998 كان من بين العوامل والمؤثرات المتداخلة والمتشابكة التي تمخضت عنها تطورات الأوضاع الزراعية في دول منطقة التجارة الحرة فيما بعد قيام هذه المنطقة وبخاصة في السنوات الثلاث 1998 ، 1999 ، 2000 ، فإذا ما جرت دراسة تطورات الأوضاع الزراعية خلال تلك الفترة مقارنة بما كان خلال السنوات الثلاث السابقة لقيام المنطقة 1995 ، 1996 ، 1997 فإن أي دلالات أو مؤشرات يسفر عنها هذا التحليل المقارن ينبغي النظر إليها بقدر مناسب من الموضوعية ، وبكثير من التحفظ في ربط النتائج بأي من العوامل والمؤثرات العديدة التي تكمن وراء ذلك . ولعل من أهم ما يجب مراعاته في هذا الشأن ما يلي :

- أن القطاع الزراعي العربي بصفة عامة يتسم بضعف وتباطؤ مرونة استجاباته للمتغيرات والمؤثرات المختلفة ، لا سيما ما يتعلق منها بالسياسات الاقتصادية والسوقية ، ومن ثم فإن الآثار المترتبة على تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة لا ينتظر لها أن تتحقق على نحو ملموس في المدى الزمني القصير ، وإنما يتطلب الأمر نطاق زمني أطول نسبياً حتى تتحقق الاستجابات المرجوة والمستهدفة . يعزز ذلك أيضا ما يتميز به تحرير التجارة في إطار تلك المنطقة من التدرج الذي يميز السنوات الأولى بمحدودية التأثر على صعيد تحرير التجارة.
- أن بعض الجوانب الفنية والإجرائية التي يتأسس عليها الالتزام العملي بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي كانت لا تزال قيد المناقشة والحوار من جانب الدول الأعضاء حتى فيما بعد بداية عام 1998 ، ومن ثم فإن تأخر استكمال أو حسم تلك الجوانب قد أبطأ وقلل من الآثار المحتملة لتحرير التجارة في إطار هذا البرنامج .
- أن فترة التسعينات كانت من الفترات الغنية بأحداثها الاقتصادية والسياسية وبخاصة ما جرى منها في المنطقة العربية أو أثر عليها ، وقد شاركت هذه الأحداث بشكل مؤثر وفعال فيما جرى خلال تلك الفترة من تطورات تنموية زراعية بصفة عامة ، وعلى صعيد الإنتاج والتجارة على وجه الخصوص . من تلك الأحداث ما أعقب حرب الخليج الثانية من آثار ، وما ساد دول المنطقة من ترتيبات في مجال الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ، وما تم عقده من اتفاقيات للشراكة التجارية وبخاصة مع الاتحاد الأوروبي ، أو اتفاقيات لإقامة مناطق تجاره حرة بين الدول العربية وبعضها البعض .
- أن المنطقة العربية شهدت خلال سنوات التسعينات تغيرات بالغة المدى والأثر في الأحوال المناخية ، ولا سيما فيما يتعلق بالهطول المطري وموجات الجفاف ، وقد كان لهذه التغيرات انعكاساتها المباشرة والواضحة على أحوال الإنتاج الزراعي عامة ، وفي الزراعات المطرية

على وجه الخصوص، الأمر الذي قد يطغي تأثيره في بعض السنوات على أي تأثيرات للعوامل والمتغيرات الأخرى .

ومع مراعاة تلك الاعتبارات وأخذها في الحسبان ، فلعله من المناسب في هذا الجزء من التقرير أن يجرى استعراض أهم المؤشرات التي تعكس الأوضاع الإنتاجية والتجارية للسلع والمنتجات الزراعية الرئيسية ومقارنة تلك المؤشرات فيما قبل وما بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية ، بغوض التعرف على أهم التحولات أو التطورات التي طرأت على هذه الأوضاع ، والتي يساهم فيها بدرجة أو أخرى التأثيرات المترتبة على قيام تلك المنطقة .

2-3-1-1 الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في دول منطقة التجارة الحرة العربية :

تمثل الدول الأربعة عشر في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مركز الثقل الزراعي في الوطن العربي من المنظور الإنتاجي . وإن كان غياب بعض الدول وبخاصة السودان والجزائر تقلل إلى حد ما من أهمية دول المنطقة من منظور الثروات الموردية الزراعية . فالناتج المحلى الزراعي لدول منطقة التجارة الحرة يقدر بنحو 72 مليار دولار سنوياً في الأعوام الأخيرة (1999-2000) ويمثل نحو 86% من قيمة الناتج المحلى الزراعي للوطن العربي ، كما يمثل الناتج المحلي الإجمالي نحو 90% من جملة قيمة نظيره على مستوى الوطن العربي .

ومن حيث المساحة الجغرافية فإن دول منطقة التجارة الحرة العربية تكاد تختص بما يقرب من نصف المساحة للوطن العربي تقريبا (حوالي 693 مليون هكتار) وبرغم ذلك فإنها تستأثر بما يقرب من 81% من المساحة الزراعية الاروائية التي تمثل الركيزة الإساسية للإنتاج الزراعي . كما تستأثر بنحو 83% من مساحة الزراعات المستديمة . وفي المقابل فإن نصيب دول المنطقة من المساحة الزراعية المطرية يبلغ نحو 37.5% فقط .

ويقدر حجم السكان في دول منطقة التجارة الحرة بنحو 178 مليون نسمة يمثلون حوالي 65.3% من جملة سكان الوطن العربي ، بينما تقل نسبة السكان الريفيين لتصل إلى حوالي 57.3% ، ونسبة العمالة الزراعية إلى حوالي 55.9% ، بينما ترتفع نسبة القوى العملة الكلية (زراعية وغير زراعية) إلى حوالي 77.7% .

وتتفاوت الأهمية النسبية لدول منطقة التجارة الحرة فيما تحوزه من الموارد الرعوية والغابية والثروة الحيوانية بالمقارنة بجملة الوطن العربي . فبينما يوجد بدول المنطقة نحو 65.6% من مساحات المراعي فإن نسبة ما تحوزه من الغابات تبلغ نحو 15.7% فقط . وبينما تستأثر دول المنطقة بالثروة العربية من الجاموس الذي يتركز في عدد محدود من الدول ، فإنها لا تحوز سوى نحو 19.4% من أعداد الأبقار ، ونحو 44.1% من الأغنام ن ونحو 26.1% من الماعز ، ونحو 12.7% من الجمال.

وهكذا يتضح أن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لها ثقلها وأهميتها النسبية الكبيرة في قدراتها الإنتاجية الزراعية ، غير أن انضمام باقي الدول العربية إلى تلك المنطقة سوف يعزز من الإمكانيات والقدرات الموردية الزراعية لها .

2-3-1-2 التطورات في الأوضاع الزراعية :

يجري في هذا الجزء عرض أهم المؤشرات التي تعكس التطورات في الأوضاع الإنتاجية والتجارية للسلع والمنتجات الزراعية في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك من خلال

مقارنة تلك الأوضاع خلال الفترة السابقة مباشرة لقيام منطقة التجارة الحرة (1995-1997) مع نظيرتها خلال الفترة التي توافرت بياناتها فيما بعد قيام المنطقة (1998-2000) . ولتلافي أثر التقلبات التي قد تحدث ما بين عام وآخر فقد جرى الاعتماد على القيم الوسطية لكل من السنوات الثلاث قبل وبعد قيام المنطقة . كما جرى أيضا مقارنة التطورات الخاصة بمجموعة الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة بنظيرتها للدول العربية غير الأعضاء ، حيث قد يساعد ذلك في الاقتراب من الآثار التي يمكن أن تعزى إلى التحرير التدريجي للتجارة في إطار تلك المنطقة .

2-3-1-2-1 المساحات المزروعة بأهم المجموعات المحصولية :

لعل أهم ما تعكسه البيانات الإحصائية الخاصة بتطور مساحة أهم المجموعات المحصولية في دول منطقة التجارة الحرة هو الزيادة الواضحة في مساحة مجموعة محاصيل الخضر والتي بلغت نحو 14% في فترة ما بعد قيام المنطقة مقارنة بالفترة ما قبلها . ومما يعزز ارتباط هذا الأثر بقيام منطقة التجارة الحرة هو ما يلاحظ من الاتجاه العكسي لتطور مساحة هذه المجموعة المحصولية في الدول غير الأعضاء بالمنطقة ، حيث تراجعت مساحة الخضر بها بنحو 11% . وفيما عدا ذلك يلاحظ أن مساحة مجموعة حاصلات الحبوب قد زادت بنسبة 2% في دول المنطقة ، بينما بلغت هذه الزيادة في الدول خارج المنطقة نحو 0.4% فقط . ويختلف الأمر بالنسبة للقمح ، فبينما ازدادت مساحته بحوالي 5% في الدول أعضاء المنطقة فقد كانت نسبة الزيادة أعلى من ذلك في الدول غير الأعضاء (حوالي 14.2%) . وعلى غرار القمح فقد كانت الزيادة في مساحة المحاصيل السكرية والبقوليات محدودة في دول المنطقة (حوالي 1.3% ، 1.5% على الترتيب) ، بينما كانت أكبر من ذلك في الدول خارج المنطقة (حوالي 6.3% ، 25.7% على الترتيب) . وبينما تراجعت مساحة محاصيل البذور الزيتية بنسبة تقدر بحوالي 1% في دول المنطقة ، فقد حققت زيادة تبلغ نحو 9.8% في الدول خارج المنطقة.

وفيما يبدو فقد كان اتجاه التطور في مساحة كل من الدرنات والألياف سالباً على مستوى الوطن العربي ، غير أن معدل التناقص في مساحة كل من هذه المجموعات للدول الأعضاء أقل منه للدول غير الأعضاء ، فقد بلغ هذا المعدل السالب لكل منهما على الترتيب نحو 6% ، 13.4% في حالة الدرنات ، وحوالي 4% ، 31% في حالة الألياف ، جدول رقم (2-1) .

2-3-1-2-2 معدلات الإنتاجية لوحدة المساحة من أهم المجموعات المحصولية :

تعتبر معدلات الإنتاجية لوحدة المساحة أحد مؤشرات التطور التقني . ويفترض أن يكون لتحرير التجارة الزراعية انعكاساته بقدر أو آخر على الجوانب التقنية والتحديث الزراعي بصفة عامة. وفي هذا الصدد تشير البيانات الإحصائية إلى أن معدلات الإنتاجية ترتفع بشكل ملحوظ في مجموعة دول منطقة التجارة عنها في باقي الدول العربية بصفة عامة سواء فيما قبل أو ما بعد قيام المنطقة . غير أن اتجاهات التطور في هذه المعدلات تكاد تتفق مع ما سبق ملاحظته في تطورات المساحات المزروعة ، حيث يعتبر التطور في معدلات الإنتاجية لمجموعة حاصلات الخضر هو الأهم والأعلى في نسبته بين باقي المجموعات ، فقد ارتفع هذا المعدل بنسبة تبلغ نحو 12% في دول منطقة التجارة الحرة بعد قيام المنطقة ، في حين لم يطرأ أي تغير يذكر على معدل إنتاجية الخضر في الدول غير الأعضاء في المنطقة .

وفيما عدا الخضر تختلف الصورة من مجموعة محصولية إلى أخرى ، فبينما زادت الإنتاجية لمحاصيل البذور الزيتية بنسبة تبلغ نحو 5% في الدول أعضاء المنطقة فقد تراجعت مستويات الإنتاجية لهذه المحاصيل بنسبة تبلغ نحو 19% في الدول غير الأعضاء . وكذلك مجموعة محاصيل الألياف

جدول رقم (2-1)
تطور مساحة المجموعات المحصولية الرئيسية في دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف هكتار

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
الحبوب								
دول المنطقة	16666.38	18481.46	16934.35	17360.73	18085.93	17408.15	17846.36	17780.15
باقي الدول	11562.24	13718.58	11048.61	12109.81	14247.71	10257.33	9823.98	12159.95
القمح								
دول المنطقة	7608.62	8984.60	8210.14	8267.79	8954.23	8464.06	8728.86	8715.72
باقي الدول	2103.48	2729.33	1205.46	2012.76	2849.78	1569.74	2515.15	2311.56
الدرنات								
دول المنطقة	304.25	332.87	298.54	311.89	309.36	310.68	260.31	293.45
باقي الدول	164.89	114.36	98.84	126.03	115.64	102.44	109.33	109.14
محاصيل سكرية								
دول المنطقة	266.25	253.53	261.50	260.43	278.88	306.79	298.36	294.68
باقي الدول	69.26	68.53	68.70	68.83	70.17	72.60	76.80	73.19
البقوليات								
دول المنطقة	869.06	872.13	923.02	888.07	1013.30	810.11	869.33	897.58
باقي الدول	243.15	244.77	260.88	249.60	265.77	370.01	305.37	313.72
البذور الزيتية								
دول المنطقة	330.15	331.63	633.69	431.82	378.68	353.72	546.55	426.31
باقي الدول	2719.70	3221.33	3241.10	3060.71	2560.59	3795.33	3725.41	3360.44
الخضر								
دول المنطقة	1290.58	1569.78	1600.36	1486.91	1710.00	1724.62	1635.91	1690.18
باقي الدول	353.32	475.75	489.13	439.40	398.71	415.62	365.25	393.19
الألياف								
دول المنطقة	541.87	833.36	655.01	610.08	667.28	571.65	512.41	583.78
باقي الدول	264.18	308.50	197.51	256.73	144.85	197.74	189.93	177.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

تطورت إنتاجيتها إيجابيا في دول المنطقة بنسبة تبلغ نحو 2% على حين تطورت سلبياً بنسبة تبلغ نحو 14% في الدول خارج المنطقة . وفي حالة البقوليات تراجعت الإنتاجية بنسبة 4% في دول المنطقة بينما كان التراجع بدرجة أكبر في الدول خارج المنطقة وبنسبة تبلغ نحو 11% . وكان التراجع أيضاً هو السمة العامة للإنتاجية لحاصلات الحبوب ومن بينها القمح سواء في الدول داخل المنطقة أو خارجها . فقد سجلت إنتاجية حاصلات الحبوب تراجعاً قدره نحو 5% في دول المنطقة مقارنة بنسبة 4% للدول خارج المنطقة ، وبينما تراجعت إنتاجية القمح في مجموعة الدول الأولى بنسبة 6% فقد بلغت نسبة هذا التراجع نحو 24% في مجموعة الدول الثانية (أي الدول خارج المنطقة) .

وتمثل إنتاجية الدرنات حالة خاصة من التغير حيث كان تطورها في الدول غير الأعضاء أكبر منه للدول الأعضاء (28% للأولى مقابل 5% للثانية) ، جدول رقم (2-2) .

2-3-1-2-3 تطور الإنتاج من المجموعات الإنتاجية الرئيسية النباتية والحيوانية :

أ- تطور الإنتاج من المجموعات النباتية الرئيسية :

في متوسط الفترة (1998-2000) التي أعقبت قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مقارنة بمتوسط الفترة (1995-1997) والتي سبقتها مباشرة ، يلاحظ أن كميات الإنتاج من المجموعات المحصولية الرئيسية في دول منطقة التجارة الحرة قد تراجعت في معظم الأحوال ، يستثنى من ذلك الإنتاج من مجموعات محاصيل الخضر ، والفاكهة ، والبذور الزيتية ، فهذه المجموعات قد ازداد إنتاجها بنسب متفاوتة ، حيث كانت أعلى نسبة للزيادة في حالة حاصلات الخضر التي زاد إنتاجها من حوالي 26.6 إلى 33.9 مليون طن وبنسبة تبلغ نحو 27% ، بينما حقق الإنتاج في الدول العربية غير الأعضاء تراجعاً بنسبة بلغت نحو 10% . وأما إنتاج الفاكهة فقد أرتفع في مجموعة الدول الأعضاء من حوالي 18.1 إلى 20.7 مليون طن بنسبة تبلغ نحو 15% ، وذلك مقابل ارتفاع نسبته نحو 9% فقط في إنتاج الفاكهة للدول غير الأعضاء . وزاد الإنتاج من حاصلات البذور الزيتية من حوالي 1.55 إلى 1.61 مليون طن بنسبة تبلغ نحو 4% ، بينما تراجع حجم الإنتاج من هذه الحاصلات في الدول غير الأعضاء في المنطقة وذلك بنسبة تبلغ نحو 11% .

وعلى خلاف المجموعات الثلاث السابقة ، فقد تراجع حجم الإنتاج من المجموعات المحصولية الأخرى في دول منطقة التجارة الحرة بعد قيام تلك المنطقة . فقد انخفض حجم إنتاج الحبوب من حوالي 35.0 إلى 33.9 مليون طن ، أي بنسبة تبلغ نحو 3% تقريبا ، وقد كان تراجع الإنتاج من الحبوب أكثر وضوحاً في الدول غير الأعضاء حيث بلغت نسبة هذا التراجع نحو 6% .

كما تراجع الإنتاج من كل من مجموعة محاصيل البقول ومحاصيل الألياف بنسبة تبلغ نحو 3% لكل منهما ، غير أن تراجع إنتاج البقول في الدول أعضاء المنطقة قابله زيادة واضحة في إنتاج البقول في الدول غير الأعضاء بلغت نسبتها نحو 12% . بينما كان تراجع إنتاج الألياف مصحوباً بتراجع بنسبة أكبر في الدول غير الأعضاء بلغت نسبته نحو 40% .

وقد تراجع أيضاً الإنتاج من الدرنات في دول منطقة التجارة ، وان كان ذلك بنسبة محدودة تبلغ نحو 1% ، في مقابل ذلك أرتفع إنتاج الدرنات في الدول غير الأعضاء في المنطقة بنسبة تبلغ حوالي 11% .

ومن الجدير بالذكر أن دول منطقة التجارة الحرة العربية تعتبر هي الدول ذات الثقل الكبير والأهمية النسبية العالية في الإنتاج من مختلف المجموعات المحصولية ، حيث تبلغ نسبة إنتاج دول

جدول رقم (2-2)
تطور الإنتاجية من المنتجات النباتية الرئيسية في دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : كيلو جرام /هكتار

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
الحبوب								
دول المنطقة	1861.19	2220.47	1942.69	2008.12	2029.25	1928.87	1756.38	1905.19
باقي الدول	593.28	829.78	549.96	657.68	665.40	618.16	723.28	628.47
القمح								
دول المنطقة	1905.39	2224.28	1829.53	1995.79	2114.41	1838.34	1691.05	1883.71
باقي الدول	1063.79	1394.43	1130.29	1226.52	931.97	1184.76	789.77	937.62
الدرنات								
دول المنطقة	19338.22	19402.74	18258.26	19016.59	19081.62	19321.84	21880.99	19994.14
باقي الدول	9704.58	14040.57	14670.58	12314.25	16965.93	14311.11	15899.48	15779.18
محاصيل سكرية								
دول المنطقة	–	–	–	–	–	–	–	–
باقي الدول	–	–	–	–	–	–	–	–
البقوليات								
دول المنطقة	1127.20	1362.09	1065.29	1182.64	1291.78	1040.40	1053.69	1139.29
باقي الدول	917.76	1041.67	900.15	952.13	785.08	881.14	857.29	846.27
البذور الزيتية								
دول المنطقة	3967.55	4762.90	2796.38	3598.27	4364.79	4597.94	2834.71	3775.40
باقي الدول	503.47	467.65	496.16	488.33	389.73	408.78	387.98	396.26
الخضر								
دول المنطقة	17584.47	18026.58	17994.36	17887.11	18325.16	21398.04	20468.90	20061.97
باقي الدول	11961.82	13052.57	13272.44	12841.80	12670.71	13346.46	12640.39	12899.42
الألياف								
دول المنطقة	2545.18	2792.36	3161.91	2851.43	2825.89	2843.41	3304.05	2895.31
باقي الدول	1213.34	1020.39	1263.23	1148.85	1175.70	873.47	969.36	989.88

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

المنطقة نحو 77% أو أكثر من مختلف المجموعات باستثناء محاصيل البذور الزيتية التي تتراجع نسبتها إلى حوالي 55% فقط ، جدول رقم (2-3) .

ب- تطور الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية الرئيسية :

من الملاحظ أن تطور الإنتاج من مجموعات المنتجات الحيوانية الرئيسية في دول منطقة التجارة الحرة كان إيجابيا في مختلف تلك المجموعات ، وكانت الصورة العامة لتطور تلك المنتجات أفضل منها بالنسبة للمنتجات النباتية ، فقد أرتفع إنتاج اللحوم الحمراء في دول المنطقة من حوالي 1.25 إلى 1.39 مليون طن ، آي بنسبة تبلغ نحو 11% ، وقد صاحب ذلك زيادة بنسبة أكبر بلغت نحو 14% في إنتاج اللحوم الحمراء في الدول غير الأعضاء في المنطقة . ونفس الحال يمكن ملاحظته في حالة اللحوم البيضاء ، حيث زاد إنتاجها من حوالي 1.48 إلى 1.79 مليون طن في دول المنطقة ، آي بنسبة تبلغ نحو 10% ، وكانت نسبة الزيادة في الدول غير الأعضاء أعلى من ذلك قليلا حيث بلغت نحو 13% .

وفي دول منطقة التجارة ارتفع الإنتاج من البيض والألبان والأسماك فيما بعد قيام تلك المنطقة وذلك بنسب تبلغ نحو 13% ، 9% ، 8% على الترتيب . وذلك مقابل نسب للزيادة تقل عن ذلك في الدول غير الأعضاء بلغت نحو 5% ، 5% ، 2% للمجموعات الثلاث بنفس الترتيب.

ومن الجدير بالذكر أن الأهمية النسبية لمجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية إلى جملة الوطن العربي في إنتاج المجموعات السابقة يتفاوت بشكل ملحوظ ، فتبلغ هذه الأهمية نحو 84% في حالة اللحوم البيضاء ، وحوالي 81% في حالة البيض ، بينما تنخفض إلى حوالي 70% في حالة الأسماك ، وإلى حوالي 49% في حالة الألبان ، وإلى حوالي 40% فقط في حالة اللحوم الحمراء ، جدول رقم (2-4) .

2-3-1-2-4 تطور التجارة الخارجية للمجموعات السلعية الغذائية :

تعتبر معدلات التبادل التجاري البيني وما يطرأ عليها من تطورات ، من أهم المؤشرات للدلالة على مستوى الأداء للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ، غير أن البيانات التي تم الحصول عليها لهذا الغرض اتسمت بأنها محدودة للغاية وغير متكاملة على النحو الذي يوفر الصورة الواضحة والمطلوبة لمصفوفة المبادلات التجارية البينية للدول أعضاء المنطقة . ومع ذلك فسيجرى عرض أهم المؤشرات التي توافرت في هذا الشأن من جانب بعض الدول أعضاء المنطقة . وقد يكون من المناسب أيضا في هذا الجزء عرض الصورة العامة لتطور أوضاع كل من الصادرات والواردات الغذائية لمجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية فيما قبل وما بعد تطبيق البرنامج التنفيذي ، مما قد يساعد في التعرف على مدى تأثير هذا البرنامج سواء على إنعاش الصادرات بصفة عامة لا سيما من السلع والمجموعات السلعية ذات الفرص التصديرية المواتية والتي تسعى دول المنطقة على تنمية وتنشيط صادراتها ، أو تأثيره على تقليص الواردات وبخاصة من تلك السلع أو المجموعات السلعية التي يمكن لتحرير التجارة البينية أن تشجع على تنمية وتطوير إنتاجها وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي منها في دول المنطقة ، وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (2-3)
تطور الإنتاج من المجموعات المحصولية الرئيسية في دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
الحبوب								
دول المنطقة	31019.27	41037.45	32898.23	34984.98	36700.79	33578.11	31344.93	33874.61
باقي الدول	6859.65	11383.44	6076.32	8106.47	9480.47	6340.63	7105.47	7642.19
القمح								
دول المنطقة	14497.40	19984.25	15020.71	16500.79	18932.87	15559.80	14760.95	16417.87
باقي الدول	2237.67	3805.85	1362.52	2468.68	2655.92	1859.77	1986.39	2167.36
الدرنات								
دول المنطقة	5883.58	6458.59	5450.82	5931.00	5903.09	6002.91	5695.84	5867.28
باقي الدول	1600.23	1605.68	1450.04	1551.98	1961.94	1466.03	1738.29	1722.09
محاصيل سكرية								
دول المنطقة	1701.08	1923.32	1647.49	1757.28	1760.13	1767.09	1879.70	1802.31
باقي الدول	519.32	594.00	525.23	546.18	580.25	633.26	641.86	618.46
البقوليات								
دول المنطقة	979.60	1187.92	983.28	1050.27	1308.96	842.84	916.00	1022.60
باقي الدول	223.15	254.97	234.83	237.65	208.65	326.03	261.79	265.49
البذور الزيتية								
دول المنطقة	1309.89	1579.52	1772.03	1553.81	1652.82	1626.36	1549.31	1609.50
باقي الدول	1369.29	1506.47	1608.12	1494.63	997.95	1551.47	1445.40	1331.61
الخضر								
دول المنطقة	22694.09	28297.77	28797.45	26596.44	31335.96	36903.55	33485.28	33908.26
باقي الدول	4226.32	6209.76	6491.95	5642.68	5051.94	5547.11	4616.90	5071.98
الألياف								
دول المنطقة	1379.15	1768.57	2071.08	1739.60	1752.20	1625.44	1693.03	1690.22
باقي الدول	320.54	314.79	249.50	294.94	170.30	172.72	184.11	175.71
الفاكهة								
دول المنطقة	16756.31	18240.93	19213.10	18070.11	21562.28	19099.61	21471.49	20711.13
باقي الدول	4917.73	5368.89	5568.09	5284.90	5480.96	5961.20	5796.81	5746.32

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (2-4)
تطور الإنتاج من المنتجات الحيوانية الرئيسية في دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
لحوم الأبقار								
دول المنطقة	492.64	498.37	620.92	537.31	559.43	541.38	587.27	562.69
باقي الدول	936.75	1013.39	1114.57	1021.57	1184.83	1173.33	1259.49	1205.88
لحوم الأغنام والماعز								
دول المنطقة	600.50	622.73	656.67	626.63	693.81	658.53	674.47	675.60
باقي الدول	638.47	629.39	578.19	615.35	599.22	683.64	726.11	669.66
لحوم الإبل								
دول المنطقة	73.00	82.33	85.13	80.15	229.21	101.18	106.34	145.58
باقي الدول	118.64	122.87	107.32	116.28	110.56	126.03	133.17	123.25
لحوم الدجاج								
دول المنطقة	1383.97	1472.84	1580.96	1479.26	1517.35	1870.49	1993.75	1793.86
باقي الدول	334.18	212.87	226.46	257.84	261.42	360.71	378.79	333.64
إنتاج البيض								
دول المنطقة	628.20	650.64	660.75	646.53	709.35	875.87	901.21	828.81
باقي الدول	213.20	152.67	169.00	178.29	182.50	194.81	213.04	196.78
إنتاج الألبان								
دول المنطقة	7338.92	7859.15	8638.20	7945.42	9499.42	8833.20	9768.11	9366.91
باقي الدول	8568.08	8837.37	9146.03	8850.49	9418.70	10191.59	9923.31	9844.53
الأسماك								
دول المنطقة	1709.12	1495.18	1725.63	1643.31	1729.97	1877.04	2131.37	1912.79
باقي الدول	701.17	790.61	824.87	772.22	739.74	805.77	857.91	801.14

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

أ- تطور أوضاع الصادرات :

من المتوقع أن يساهم التحرير التدريجي للتجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في تنشيط الإنتاج الموجه للتصدير بصفة عامة سواء للتصدير إلى دول المنطقة أو إلى غيرها من الدول، لا سيما بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تمتلك بعض دول المنطقة قدرات ومزايا تصديرية منها وتسعى إلى تعزيز وتنمية هذه القدرات وتلك المزايا ، كما هو الحال بالنسبة للبطاطس والخضر والفاكهة والأسماك واللحوم الحمراء .

وتشير البيانات المقارنة لفترتي ما قبل وما بعد تطبيق البرنامج التنفيذي إلى أن ما تحقق على هذا الصعيد كان على خلاف ما هو متوقع كما في حالة صادرات البطاطس ، أو كان متواضعاً ومحدوداً كما في حالة مجموعة الخضر . فبالنسبة للأولى تراجعت كمية صادراتها بنحو 28% (من حوالي 555 إلى حوالي 401 ألف طن) ، بينما زادت كمية الصادرات من مجموعة الخضر بنحو 1% فقط (من حوالي 1.14 إلى 1.15 مليون طن) ، كما يتضح من الجدولين (2-5) ، (2-6) وبالإضافة إلى ذلك فقد تراجعت كمية الصادرات من اللحوم الحمراء بنحو 15% (من حوالي 23.0 إلى 19.6 ألف طن) وفي المقابل ارتفعت صادرات اللحوم الحمراء للدول العربية غير الأعضاء في المنطقة بنسبة تبلغ نحو 20%.

وتبدو الصورة أفضل نسبيا في حالة كل من صادرات الفاكهة والأسماك ، فبالنسبة للأولى ارتفعت كمية الصادرات من حوالي 1.21 إلى 1.28 مليون طن ، أي بنسبة تبلغ نحو 5% ، وارتفعت صادرات الأسماك من حوالي 249 إلى 263 ألف طن أي بنسبة تبلغ نحو 6% .

أما بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى والتي لا تعد من السلع التصديرية العربية ، فقد لوحظ بصفة عامة تراجع الكميات التي صدرتها دول المنطقة من هذه السلع بنسب متفاوتة بلغت نحو 48% في حالة محاصيل الحبوب ، ونحو 29% في حالة محاصيل البقول ، وحوالي 16% للحوم البيضاء ، وحوالي 6% للألبان ومنتجاتها وحوالي 7% للتبغ ، الجدولين (2-5) ، (2-6) السابق الإشارة إليهما.

ومما تجدر الإشارة إليه أن دول منطقة التجارة الحرة تعتبر هي الدول الرئيسية في تصدير الغالبية العظمى من المنتجات الزراعية والغذائية سالفة الذكر . ومن ثم فإن أهمية الدول غير الأعضاء في هذا الشأن تظل محدودة للغاية وفي حدود 5% أو أقل باستثناء اللحوم الحمراء والأسماك حيث ترتفع أهمية الدول غير الأعضاء في تصديرها إلى حوالي 39% .

ب- تطور أوضاع الواردات :

تشير البيانات إلى أن واردات مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية من معظم المجموعات السلعية الغذائية قد تزايدت فيما بعد قيام المنطقة مقارنة بما كان عليه الحال قبل ذلك . ويستثنى من ذلك كل من واردات السكر والبقول والزيوت . وبطبيعة الحال فإن اتجاه الواردات نحو الزيادة يدخل في إطار الاتجاه العام لتزايد السكان ومن ثم الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية عاماً بعد آخر ، وإن كان من المتوقع أن ينعكس قيام منطقة التجارة الحرة العربية ولو بدرجة محدودة على تحسين أوضاع الإنتاج والاكتفاء الذاتي ، ومن ثم يساعد على تخفيض حدة الاعتماد المتزايد على الواردات .

جدول رقم (2-5)
تطور كمية الصادرات من المنتجات النباتية الرئيسية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
الحبوب								
دول المنطقة	2762.79	1743.22	2174.15	2226.72	1327.62	986.71	1142.95	1152.43
باقي الدول	421.38	19.94	21.39	154.24	42.14	286.56	129.51	152.74
القمح								
دول المنطقة	1540.04	342.07	909.82	930.64	467.81	151.21	40.34	219.79
باقي الدول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00
البطاطس								
دول المنطقة	640.53	622.66	402.05	555.08	367.78	489.45	345.36	400.86
باقي الدول	0.00	0.39	5.36	1.92	1.68	0.81	1.59	1.36
السكر الخام								
دول المنطقة	159.87	146.44	181.51	162.61	41.23	176.87	122.90	113.67
باقي الدول	20.33	48.68	80.15	49.72	105.84	57.31	58.25	73.80
البقوليات								
دول المنطقة	117.30	268.99	257.66	214.65	128.61	191.31	134.19	151.37
باقي الدول	0.00	0.13	0.19	0.11	2.17	0.30	5.28	2.58
البذور الزيتية								
دول المنطقة	36.15	10.84	57.56	34.85	105.07	13.01	15.14	44.41
باقي الدول	117.84	170.37	188.41	158.87	198.43	167.67	223.53	196.54
الخضر								
دول المنطقة	1189.81	1211.13	1030.26	1143.74	1115.30	1182.42	1157.53	1151.75
باقي الدول	2.96	12.66	13.93	9.85	15.30	34.33	53.96	34.53
الفاكهة								
دول المنطقة	1151.41	1226.25	1262.35	1213.33	994.59	1705.63	1130.26	1276.83
باقي الدول	61.44	55.16	36.64	51.08	42.59	63.46	68.36	58.14
التبغ								
دول المنطقة	7.85	7.02	13.27	9.38	8.99	10.03	7.17	8.73
باقي الدول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.25	0.09

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (2-6)
تطور كمية الصادرات من المنتجات الحيوانية الرئيسية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
اللحوم الحمراء								
دول المنطقة	28.56	18.75	21.74	23.02	16.35	19.90	22.40	19.55
باقي الدول	5.05	11.97	14.30	10.44	13.45	16.61	7.39	12.48
اللحوم البيضاء								
دول المنطقة	25.75	22.28	39.06	29.03	24.78	19.83	25.58	24.40
باقي الدول	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00
الألبان								
دول المنطقة	269.54	425.38	612.02	435.65	384.20	424.54	424.26	411.00
باقي الدول	0.00	9.61	3.98	4.53	9.28	9.90	10.81	10.00
بيض المائدة								
دول المنطقة	20.41	19.52	19.07	19.67	20.91	15.80	22.30	19.67
باقي الدول	0.00	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00
جملة الأسماك								
دول المنطقة	287.60	267.16	192.16	248.97	223.58	325.20	240.49	263.09
باقي الدول	255.74	268.59	221.27	248.53	199.38	266.42	28.07	164.62

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

وفي هذا الإطار فقد ارتفعت واردات الحبوب من حوالي 25.8 إلى 29.3 مليون طن بنسبة تبلغ نحو 13% ، والبطاطس من حوالي 368 إلى 393 ألف طن بنسبة 7% ، والبذور الزيتية من 566 إلى 912 ألف طن بنسبة 61% والخضر من حوالي 1.58 إلى 1.68 مليون طن بنسبة 6% ، والفاكهة من 2.0 إلى 2.2 مليون طن بنسبة 11% ، واللحوم الحمراء من 521 إلى 543 ألف طن بنسبة 4% واللحوم البيضاء من 441 إلى 455 ألف طن بنسبة 3% ، والأسماك من 306 إلى 383 ألف طن بنسبة 25% ، والبيض من 52.7 إلى 59.2 ألف طن بنسبة 12% والتبغ من 87.7 إلى 109.5 ألف طن بنسبة 25% ، الجدولين رقمي (2-7) و (2-8) .

وأما واردات الألبان ومنتجاتها فقد ظلت على حالتها تقريبا عندما يقرب من 5.92 ألف طن ، بينما انخفضت واردات السكر من 3.69 إلى 3.20 مليون طن بنسبة 13% ، والبقول من 541 إلى 482 ألف طن بنسبة 11% والزيوت من 1.87 إلى 1.72 مليون طن بنسبة 8% .

وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام المتزايد للواردات فإنه من الملاحظ أن الأداء العام في جانب الواردات من معظم المجموعات السلعية كان في الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة أفضل منه في الدول غير الأعضاء مع بعض الاستثناءات . ففي حالة الحبوب التي تمثل أهم المجموعات الاستيرادية زادت واردات الدول غير الأعضاء بنسبة 29% مقابل 13% للدول الأعضاء . وكانت نسبة الزيادة في واردات القمح وحده تبلغ نحو 40% قي الدول غير الأعضاء مقابل 5% فقط في حالة الدول أعضاء المنطقة . وبينما انخفضت واردات كل من السكر والزيوت لدول منطقة التجارة الحرة فقد ارتفعت هذه الواردات في الدول غير الأعضاء بنسبة تبلغ نحو 24% للسكر ، ونحو 5% للزيوت . وبرغم ذلك فقد كانت الصورة المقارنة أفضل في الدول غير الأعضاء منها في الدول الأعضاء فيما يخص بعض المجموعات السلعية كما هو الحال في البطاطس والبذور الزيتية واللحوم الحمراء ، حيث تراجعت وارداتها في الدول غير الأعضاء ، بينما كانت متزايدة في الدول الأعضاء . وكما هو الحال أيضا في الفاكهة والأسماك حيث تزايدت وارداتها في الدول غير الأعضاء ولكن بمعدلات أقل منها في الدول الأعضاء .

وجدير بالذكر أن الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية تختص باستيراد نسب كبيرة من مجموع الواردات الغذائية العربية ، تبلغ هذه النسب نحو 74% في حالة الحبوب ، وحوالي 70% في حالة كل من السكر والبقول ، وحوالي 72% للألبان ومنتجاتها ، وحوالي 77% في حالة كل من الزيوت والتبغ ، وترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد عن 90% للمجموعات الأخرى ومنها . البذور الزيتية ، والخضر والفاكهة ، واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والأسماك ، الجدولين (2-7) ، (2-8) السابق الإشارة إليهما .

2-3-2 انعكاسات قيام المنطقة على التجارة الزراعية البينية :

نظرا لمحدودية عدد الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة التي توافرت بعض بياناتها ومعلوماتها، فإنه يتعذر تحليل وعرض موقف التجارة الزراعية البينية في المنطقة على نحو متكامل ، بينما يمكن عرض الملامح الرئيسية لمبادلات التجارة البينية على مستوى كل دولة من تلك الدول التي توافرت بعض بياناتها بهذا الخصوص وذلك عن الفترة 1998-2000 مقارنة بالأوضاع خلال الفترة 1995-1997 .

جدول رقم (2-7)
تطور كمية الواردات من المنتجات النباتية الرئيسية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
الحبوب								
دول المنطقة	26898.29	24673.35	25908.60	25826.75	27193.28	29621.44	31015.58	29276.77
باقي الدول	8704.88	7146.79	8296.44	8049.37	9427.07	11657.72	10167.55	10417.45
القمح								
دول المنطقة	11118.69	10199.14	9623.54	10313.79	12204.44	9842.43	10431.32	10826.06
باقي الدول	4498.12	3275.51	4968.72	4247.45	5465.81	6057.94	6356.89	5960.22
البطاطس								
دول المنطقة	462.41	374.07	267.11	367.86	344.55	406.89	428.03	393.16
باقي الدول	102.69	58.07	227.82	129.53	98.70	97.20	10.92	68.94
محاصيل سكرية								
دول المنطقة	2909.30	3734.49	4414.18	3685.99	3268.69	3509.58	2829.83	3202.43
باقي الدول	1019.66	1194.91	1153.81	112.79	1326.15	1400.20	1446.46	1390.94
البقوليات								
دول المنطقة	636.16	520.73	466.50	541.13	288.07	481.48	676.90	482.15
باقي الدول	176.61	383.78	179.81	246.73	211.88	199.62	195.94	202.48
البذور الزيتية								
دول المنطقة	547.22	497.44	654.25	566.30	889.96	852.88	993.62	911.88
باقي الدول	57.58	45.31	70.40	57.76	36.02	45.41	47.66	43.03
الخضر								
دول المنطقة	1744.69	1459.33	1546.80	1583.61	1627.11	1784.52	1635.05	1682.23
باقي الدول	39.37	53.26	40.02	44.22	33.50	35.49	71.66	46.88
الزيوت								
دول المنطقة	2102.63	1905.39	1612.73	1873.58	1657.71	1816.68	1677.56	1717.32
باقي الدول	527.95	431.99	513.21	491.05	652.93	504.71	292.56	516.73
الفاكهة								
دول المنطقة	1808.38	2014.89	2165.52	1996.26	2103.49	2126.24	2388.18	2205.97
باقي الدول	71.38	38.37	36.90	48.88	42.52	51.35	60.28	51.39
التبغ								
دول المنطقة	72.99	72.73	117.43	87.72	119.85	108.48	100.02	109.45
باقي الدول	37.15	19.83	16.03	24.34	28.90	36.72	33.11	32.91

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (2-8)
تطور كمية الواردات من المنتجات الحيوانية الرئيسية إلى دول منطقة التجارة العربية الحرة قبل وبعد قيام المنطقة

الوحدة : ألف طن

البند	1995	1996	1997	المتوسط	1998	1999	2000	المتوسط
اللحوم الحمراء								
دول المنطقة	586.40	432.69	543.00	520.70	502.16	560.33	565.82	542.77
باقي الدول	36.59	43.59	16.58	32.25	46.07	33.04	1.08	26.37
اللحوم البيضاء								
دول المنطقة	623.73	630.76	636.41	630.30	695.90	568.36	593.03	619.09
باقي الدول	9.34	26.35	29.22	21.64	30.46	39.47	57.92	42.62
الألبان								
دول المنطقة	5874.58	5820.56	6065.58	5920.24	6045.12	5650.76	5978.12	5891.33
باقي الدول	2662.36	1766.09	1913.52	2113.99	2262.56	2170.94	2332.13	2255.21
بيض المائدة								
دول المنطقة	49.13	48.34	44.49	47.32	54.11	50.63	54.25	53.00
باقي الدول	4.48	1.43	1.41	2.44	1.45	1.77	2.08	1.77
الأسماك								
دول المنطقة	230.53	384.71	302.28	305.84	368.36	389.17	391.44	382.99
باقي الدول	9.16	7.58	14.64	10.46	10.17	10.98	12.19	11.11

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد مختلفة .

فبالنسبة للأردن ، وكما يتضح من الجدول رقم (1) بالملحق فإن أوضاع تجارتها العربية البينية قد تحولت على النحو غير المتوقع ، فزادت ونشطت مع الدول غير الأعضاء ، وتراجعت مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة . يلاحظ ذلك على جملة الواردات والصادرات من السلع الزراعية بصفة عامة ، كما يلاحظ في معظم المجموعات السلعية .

فبالنسبة لجملة الواردات الزراعية انخفضت قيمتها من الدول الأعضاء وبنسبة تبلغ نحو 34% مقابل زيادتها من الدول غير الأعضاء بنسبة تبلغ نحو 20% . وأما الصادرات الزراعية فقد انخفضت إلى الدول الأعضاء بنسبة تبلغ نحو 20% ، بينما زادت إلى الدول غير الأعضاء بنسبة تبلغ نحو 4%.

ومن الجدول السابق الإشارة إليه يمكن استنتاج نفس الملاحظة في حالة الواردات من مجموعة الحبوب والبذور الزيتية والفاكهة والحيوانات الحية . وأيضا في حالة صادرات الأردن من الفاكهة واللحوم . وفى بعض المجموعات السلعية الأخرى كان التطور في اتجاهات التجارة متوافقا منطقيا مع ما هو متوقع من تحريرها التدريجي في إطار منطقة التجارة الحرة وذلك كما هو الحال بالنسبة لواردات الألبان والسلع الأخرى (غير المصنفة) فقد زادت واردات الأردن منها من الدول أعضاء المنطقة ، بينما تراجعت من الدول غير الأعضاء .

وفي السعودية كانت مسيرة التحول في التجارة الزراعية مع الدول العربية أكثر توافقا مع ما هو متوقع بعد سريان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، فقد ازدادت بدرجة ملحوظة قيمة الواردات الزراعية من الدول أعضاء المنطقة زيادة تجاوزت ضعف ما كانت عليه قبل قيام المنطقة ، في حين تراجعت هذه الواردات من الدول غير الأعضاء بنسبة تقترب من حوالي 12% . وأما في جانب الصادرات الزراعية السعودية فقد زادت إلى كل من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ، غير أن معدل الزيادة كان أكثر ارتفاعا في حالة الدول الأعضاء ، جدول ملحق رقم (2) .

وبطبيعة الحال فإن الأوضاع العامة لمجموع التجارة الزراعية يعكس محصلة أوضاع المجموعات السلعية التي تشملها هذه التجارة . ومن ثم يمكن ملاحظة تحسن تجارة الواردات السعودية من الدول الأعضاء وتراجعها من الدول غير الأعضاء في حالة كل من الزيوت والخضر والفاكهة والألبان ، وكذلك تحسن الصادرات السعودية إلى الدول الأعضاء وتراجعها إلى الدول غير الأعضاء بدرجة ملموسة في حالة كل من الحبوب والزيوت ، بينما زادت صادرات السعودية من الفاكهة إلى الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ولكن بدرجة أعلى إلى الدول الأعضاء .

وعلى غرار السعودية ، فقد كانت الصورة العامة لتطور التجارة الزراعية السورية مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة أفضل منها بالمقارنة مع الدول غير الأعضاء ، وهو ما قد يعزى ولو بشكل جزئي إلى أثر التحرير التدريجي للتجارة بين دول المنطقة الذي تحقق خلال السنوات القليلة التي أعقبت قيامها . فقد ارتفعت قيمة الواردات الزراعية السورية من الدول أعضاء المنطقة بنسبة تقترب من حوالي 40% ، بينما تراجعت الواردات من الدول العربية غير الأعضاء بنسبة تبلغ نحو 82% . وفى حالة الصادرات السورية الزراعية فقد لوحظ زيادتها إلى الدول أعضاء المنطقة بنسبة تقدر بنحو 46% مقابل انخفاضها إلى الدول العربية غير الأعضاء بنسبة تبلغ حوالي 50% .

وفي ثنايا الصورة العامة تتفاوت أوضاع المجموعات السلعية المختلفة ، فمنها ما كان موافقا للتطورات العامة الإيجابية وفق ما هو متوقع كما هو الحال بالنسبة لواردات سوريا من كل من الحبوب والزيوت والبقول والحيوانات الحية والسلع الأخرى (غير المصنفة) ، وكما هو الحال أيضا

بالنسبة لصادرات سوريا من البذور الزيتية والدرنات والحيوانات الحية . غير أن الأمر لم يكن على نفس الصورة في بعض الأحوال ، حيث كان تحسن التجارة مع الدول غير الأعضاء أفضل في معدلاته واتجاهاته بالمقارنة بالدول الأعضاء ، وذلك كما في حالة الواردات السورية من البذور الزيتية والصادرات السورية من الحبوب والزيوت والفاكهة على سبيل المثال ، جدول ملحق رقم (3) .

وبالنسبة لدولة قطر والتي يمكن النظر إلى تطور أوضاع تجارتها السلعية الزراعية من جانب الواردات بصفة أساسية ، يمكن القول أن ما تحقق جاء على النحو المتوقع . فقد زادت واردات قطر الزراعية من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة بنسبة تبلغ نحو 84% فيما بين الفترتين ما قبل وما بعد قيام هذه المنطقة ، وفى المقابل تراجعت هذه الواردات بنسبة تبلغ نحو 94% من الدول العربية غير الأعضاء في المنطقة .

وعلى مستوى المجموعات السلعية زادت واردات قطر من الدول الأعضاء بنسبة كبيرة لكل من الحبوب والبذور الزيتية والزيوت والبقول والخضر والدرنات والفاكهة والحيوانات الحية واللحوم والألبان ، بينما تراجعت قيمة الواردات القطرية من كل من هذه المجموعات من الدول العربية الأخرى غير الأعضاء .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول الملحق رقم (5) أن تطورات التجارة الزراعية لمصر إلى الدول العربية تشير إلى نتائج أولية إيجابية في اتجاه تعزيز المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية وذلك بالمقارنة مع تطورات تلك التجارة مع الدول العربية خارج تلك المنطقة . فقد ارتفعت قيمة السلع الزراعية التي استوردتها مصر من دول المنطقة الحرة بنحو 46% بعد قيام تلك المنطقة عما كان عليه الحال قبل قيامها . وفى المقابل تحقق انخفاضا نسبته نحو 42% في قيمة واردات مصر الزراعية من الدول العربية غير الأعضاء في المنطقة .

وفى جانب الصادرات يشير الجدول المذكور إلى أن قيمة صادرات مصر إلى دول منطقة التجارة قد ارتفعت بنسبة تبلغ نحو 120% ، بينما تحقق قدر محدود من ارتفاع صادرات مصر إلى الدول العربية خارج المنطقة وذلك بنسبة تبلغ نحو 4% .

ومن أهم السلع التي ساهمت في تعزيز التجارة البينية المصرية مع الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة كل من الزيوت والخضر والفاكهة والسلع الأخرى (غير المصنفة) وذلك في جانب الواردات ، وكل من الزيوت والفاكهة والألبان من جانب الصادرات . وبطبيعة الحال فقد كانت هنالك بعض السلع التي أوضحت تطورات معاكسة لهذا الاتجاه من بينها على سبيل المثال واردات مصر من البذور الزيتية والحيوانات الحية ، وصادرات مصر من الخضر والسكر والسلع الأخرى (غير المصنفة).

وهكذا فإن الصورة العامة -من خلال الدول المذكورة السابقة -تعكس بعض التطور الإيجابي المتمثل في زيادة المبادلات الزراعية فيما بين الدول الأعضاء بعد سريان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة ، وأيضا اتجاه التجارة فى بعض الدول الى التحول من الدول غير الأعضاء الى الدول الأعضاء ، وإن كان ذلك لا يحول دون وجود تحولات عكسية في بعض الأحوال – أي من الدول غير الأعضاء كما هو الحال بالنسبة للأردن ، وبالنسبة لبعض المجموعات السلعية في الدول الأخرى .

2-3-3 انعكاسات قيام المنطقة على أهم مجالات توجيه الاستثمار الزراعي والمشروعات الزراعية :

ليس ثمة شك أن إقامة أية مشروعات جديدة في أية دولة عربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيعود بالنفع والفائدة على جميع هذه الدول . وقد أوضحت التقارير القطرية أن دول منطقة التجارة الحرة تشهد نشاطا في الآونة الأخيرة في مجالات الاستثمار الزراعي وإقامة بعض المشروعات الزراعية التي سبقت أو واكبت إقامة منطقة التجارة الحرة ، فعلى سبيل المثال في مصر ، تم البدء في تنفيذ مشروع عملاق وهو مشروع توشكي الذي ينقل مصر من الوادي الضيق الذي يتركز فيه معظم سكان مصر، إلى واد عريض في الصحراء الغربية حيث سيتم استزراع مساحات كبيرة بشتى المحصولات، كما أن هذا المشروع يؤدى بلا شك إلى خلق مجتمع حضاري جديد ليس زراعيا فحسب بل صناعيا تجاريا لا تقف آثاره وعوائده على مصر فحسب بل وأيضا على الدول العربية وبخاصة تلك التي يتم التبادل التجاري معها تبادلا حرا ، ولقد بدأت بالفعل بعض الدول العربية في الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة توشكي ، وإقامة المشروعات الزراعية والصناعية الكبرى التي تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتبادل هذه المنتجات مع باقي الدول العربية .

ومن المعلوم أن استثمار الأموال الأجنبية في المنطقة العربية لا يتجاوز نسبة 0.5 % من مجموع العالم . ففي عام 1995 على سبيل المثال بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي حوالي 3455.5 مليار دولار، كان نصيب الدول الصناعية منها نحو 68 % والبلدان النامية 32% ، ونصيب الأرجنتين والبرازيل والمكسيك منها نحو 9.4 % ، الصين 7.1 % ، دول جنوب شرق أسيا 8.3 % ، وبالتالي فإن نصيب الوطن العربي من هذه الاستثمارات لم يتعد 0.5 % ، وذلك لاعتبارات وعوامل عديدة . ومن ثم فإن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتجاه المتصاعد نحو التكامل الاقتصادي سيعمل على تحسين المناخ الاستثماري العربي ليكون أكثر جذبا للاستثمارات الدولية من خلال تحرير حركة رأس المال وعوامل الإنتاج القابلة للانتقال .

هذا ولا يزال الاستثمار في العراق يعتمد وبنسبة عالية على الموارد الحكومية الذاتية ، حيث تشكل عائدات النفط نحو (96%) من مبالغ تمويل الاستثمار، و تتزايد نسبة مساهمة عوائد النفط في التمويل من سنة إلى أخرى كلما زادت عوائد النفط . وهذا يعني آن الموارد الحكومية الأخرى ممثلة بالموارد الضريبية وغير الضريبية (أرباح القطاع العام)، تشكل نسبة ضئيلة في تمويل الاستثمار عن طريق تمويل الخطط التنموية. لذلك يواجه الاستثمار في العراق ، كجزء من الاقتصاد العراقي ، جملة من المشاكل، جراء القيود التي فرضها الحصار الاقتصادي منذ آب (أغسطس) 1990، و التي تأتي في مقدمتها قلة الموارد المالية بسبب انخفاض عوائد النفط. . ويشير توزيع الاستثمارات الإجمالية بين القطاعين العام و الخاص خلال التسعينات (90-1999)، إلى الدور الكبير للدولة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (65.8%) من هذه الاستثمارات ، في حين مثلت مساهمة القطاع الخاص (34.2%) من مجمل الاستثمارات . أما في القطاع الزراعي فان دور القطاع الخاص قد كان محدودا بدرجة أكبر ، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (86.9%) من إجمالي المبالغ المستثمرة في القطاع الزراعي .

وفي لبنان يشير التقرير القطري إلى أنه نتيجة الأوضاع التي عاشها لبنان خلال السنوات المنصرمة، استمر حال الركود الاقتصادي في القطاع الزراعي، وإنعدمت بشكل شبه كامل الاستثمارات في هذا المجال باستثناء بعض المحاولات الفردية العشوائية والغير مدروسة لزراعة أصناف جديدة من

الخضر والفاكهة في ما يخص الشق النباتي، أما الشق الحيواني ولا سيما إنتاج الألبان فقد استقطب اهتمام بعض المستثمرين العرب، باعتباره باب استثمار واسع يمكن دخوله، وبالتالي السيطرة في غضون ثلاث أو أربع سنوات على عدد من المؤسسات في هذا المجال. كما أفاد التقرير أنه لا توجد مشاريع متخصصة، أو ذات صلة مباشرة بأهداف منطقة التجارة.

2-3-4 انعكاسات قيام المنطقة على تعزيز وتطوير مرافق البنية الأساسية الزراعية

في مصر ، التي كانت من أولى الدول التي وقعت بالموافقة على البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كان لقيام هذه المنطقة أثر واضح على تعزيز وتطوير مرافق البنية الأساسية الزراعية والخدمات الزراعية المساندة وخاصة البحوث الزراعية . كما أن قيام منطقة التجارة الحرة شجع أيضا على تعزيز وتطوير مرافق البنية الأساسية الزراعية ، وفى تبادل الخبرات الزراعية في مجال الميكنة الزراعية وفى مجال استنباط الأصناف والسلالات المحسنة من المحاصيل الزراعية ذات الإنتاجية العالية. كما ساهم انتقال العمالة البشرية والخبرات الزراعية من مصر إلى بعض الدول العربية في تطوير الأنشطة والمهارات الزراعية في هذه الدول .

وفى العراق تسعى وزارة الزراعة إلى رفع كفاءة الأنشطة الخدمية و البحثية في مؤسساتها، بما يؤدي إلى تحقيق زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته و تقديم افضل الخدمات، بالاعتماد على الموارد الذاتية في العمل، و بدون أي مبالغ تخصص لهم من الدولة .

ويتم التعاون و التنسيق بين وزارة الزراعة و مؤسساتها وبين مركز إباء للأبحاث الزراعية ، في مجالات البحث العلمي و التطبيقي . و بدءا من عام 1994 تبنى المركز عددا من المشاريع الإنمائية التي تعتمد على نظام الحزم التكنولوجية .

أما فيما يخص تطوير المرافق البنية الأساسية الزراعية والخدمات الزراعية المساندة في لبنان، فقد بين التقرير القطري اللبناني أن هناك محاولات متواضعة للغاية لتطوير بعض هذه المجالات مثل شق الطرق الزراعية، استصلاح أراضى، إنشاء برك ترابية، دعم الأبحاث العلمية وتحسين مستوى استخدام مدخلات الإنتاج، وإيجاد قنوات تسويقية متخصصة ، وكلها نشاطات تخدم الزراعة اللبنانية بالدرجة الأولى لضرورتها وأهمية توافرها ، وتخدم تفعيل الاتفاقات على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي.

2-3-5 انعكاسات قيام المنطقة على الاستثمار الزراعي العربي المشترك والمشروعات الزراعية المشتركة :

أشارت الدراسة من قبل ، إلى أن مشاركة الدول العربية في إقامة المشروعات الكبرى في دولة معينة يساعد في نجاح هذا المشروع وعودته بالنفع على العديد من هذه الدول . لذا فإن من الأهمية بمكان العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية بوجه عام ، وما يتطلبه ذلك من الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، فضلا عن أهمية الإسراع بزيادة فاعلية الاستثمار العربي المشترك سواء كان ذلك من قبل الحكومات أو القطاع الخاص ، ومن الأمثلة على ذلك مشروع توشكي في مصر حيث تقوم بتنفيذه الحكومة المصرية ويشاركها في ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة ، بالإضافة إلى الشركات العربية التي تقوم بدور بارز وكبير في تنفيذ هذا المشروع .

ولتعزيز هذا الاتجاه في كافة الدول يلزم وضع خريطة للاستثمار الزراعي في كل الأقطار العربية، وتعنى هذه الخريطة بتوضيح المجالات والمشروعات الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها ، وتحديد موقعها ، وتقديم مشروعات تمت دراستها بصورة أولية موضح بها العائد والتكاليف والمزايا المكفولة للمستثمرين ، حتى تكون الصورة واضحة وواقعية أمام هؤلاء المستثمرين . ولعل من الأهمية بمكان أن يتم توفير قاعدة من البيانات الاقتصادية والإحصائية الزراعية ، والتي يمكن من خلالها توضيح الوضع الاقتصادي العام في الدولة أمام المستثمرين ، على أن يكون ذلك متاحا في داخل الأقطار العربية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج.

وقد بينت الدراسة القطرية في العراق أنه لا توجد علاقة ارتباطية للعراق مع مؤسسات ومنظمات إنمائية إقليمية أو دولية في المجال الزراعي ، ما عدا علاقته مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. و المنظمة العربية للتنمية الزراعية . وكذلك المراكز البحثية الأخرى سواء العربية منها كالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة(اكساد)، أو الإقليمية كالمركز الدولي لدراسات المناطق الجافة (ايكاردا)، والمراكز البحثية الدولية الأخرى.

ويعتبر مناخ الاستثمار العربي في العراق غير ملائم في الوقت الحاضر بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وتقيد قدرة الدولة في التصرف بعوائده المالية ، وبالتالي لا يمكن انتقال رؤوس الأموال العربية من وإلى العراق . ويسعى العراق إلى إزالة هذه القيود، وتعمل الدولة أيضا على إصدار قانون جديد للاستثمار ، علما ان القانون النافذ الحالي (قرار الاستثمار عام 1980) ، ينص على عدم جواز الاستثمار الأجنبي في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص.

6-3-2 انعكاسات قيام المنطقة على سياسات التطوير وإعادة التأهيل لبعض القطاعات الفرعية والأنشطة المساندة :

يعرض عدد من التقارير القطرية جهود بعض الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة في تطوير قطاع الزراعة وفي أوجه ومجالات التنمية الزراعية ، بدون أي تحديد لبعض القطاعات الفرعية والأنشطة أو الفئات التي تكون قد تأثرت أو يتوقع أن تتأثر من إعادة تخصيص الموارد ، والتي جرى تطبيق الرزنامة لحمايتها مرحليا حتى يتم إجراء التطوير أو إعادة التأهيل المناسب .

ويظهر تقرير جمهورية مصر العربية توجه السياسة الزراعية نحو تنويع الصادرات الزراعية المصرية مع التركيز على تسويق المنتجات ذات المواصفات العالية وذات القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .

كما يظهر تقرير الجمهورية العراقية السياسات والأساليب التي اتبعتها العراق لتطوير الإنتاج الزراعي وعلى رأسها السياسة الإنتاجية الرامية إلى التوصل للتركيب المحصولي الأمثل ، والذي يحقق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة وارتفاع الإنتاجية وزيادة دخل المزارعين. وفي نفس الوقت يؤدي إلى تلبية حاجات المجتمع من الغذاء ، كما يشير التقرير إلى تطوير السياسات التسويقية للمدخلات والمخرجات الزراعية حيث توفر الدولة المستلزمات من البذور والأسمدة والمبيدات والمكائن ، وتتولى شركات متخصصة بتسويق هذه المستلزمات . ومن ناحية المنتجات فإن الدولة تتحمل مسؤولية تسويق كامل المحاصيل الحقلية كالحبوب والمحاصيل الزيتية ، في حين يتم تسويق بقية المنتجات الزراعية مثل الخضروات والفواكه والمحاصيل الأخرى عن طريق القطاع الخاص .

ويوفر المصرف الزراعي التعاوني في العراق القروض الزراعية للمزارعين في حين تتولى وزارة الزراعة من خلال الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي مسؤولية توفير الخدمات المساندة للإنتاج وعلى رأسها الإرشاد الزراعي .

كما تقدم الحكومة برامج الدعم المتعددة مثل مستلزمات الإنتاج والمكائن وشبكات وأنظمة الري الحديثة بأسعار مدعومة وبتسهيلات تمويلية ميسرة .

ويشير تقرير الجمهورية اللبنانية إلى التحديات التي تواجهها الزراعة اللبنانية ، والتي ترتبت على استحقاقات انضمام لبنان إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بالإضافة إلى منظمة التجارة الدولية واتفاقية الشراكة الأوروبية والاتفاقيات الثنائية المختلفة . ويأتي على راس أولويات العمل تطوير المؤسسات والإدارات المعنية في مجال الزراعة والتبادل التجاري الزراعي ، وتفعيل التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات والإدارات مع التأكيد على إدخال هذه المفاهيم لدى المزارعين لتجنب الوقوع في مشكلة المنافسة بين السلع الزراعية المستوردة والمصدرة .

أما بالنسبة للبرامج الإرشادية والتدريبية والإعلامية فإنها تنفذ بدون ربطها في بعض القطاعات الفرعية أو الأنشطة الزراعية التي قد تكون تأثرت نتيجة قيام منطقة التجارة الحرة.

ويتحدث تقرير المملكة الأردنية الهاشمية حول السياسات الزراعية التي أقرتها الحكومة عام 1996 وتضمنت عدة محاور تشمل الزراعة المطرية (البعلية) والزراعة المروية والثروة الحيوانية ، والتي تؤكد على دور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي وتحسين تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية . والمحافظة على الموارد الزراعية من موارد مائية وأراضي زراعية ، والتأكيد على التعاون مع الدول العربية في كافة المجالات الزراعية وخصوصا في مجال البحوث وتبادل المعلومات.

كما تتحدث التقارير القطرية المقدمة من الدول العربية التي تستكمل إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن جهودها في مجال تطوير وإعادة التأهيل لبعض القطاعات الفرعية الزراعية ، وهذه الدول هي الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان وجمهورية موريتانيا.

ويشير تقرير الجمهورية اليمنية إلى السياسات والأساليب التي اتبعتها اليمن لتطوير القطاع الزراعي ، حيث استهدفت السياسات الزراعية رفع كفاءة الأداء للمشاريع الزراعية وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني ، وتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي ، وتشجيع القطاع الخاص ، والتعاون للمشاركة الواسعة في عمليات الإنتاج والتسويق والتصدير .

وفيما يتعلق بالبرامج والمشاريع الاستثمارية فقد تم إنجاز العديد من المشاريع بمساعدات الجهات الممولة لهذه المشاريع والتي ساهمت في تطوير الإنتاج وتحسين الخدمات الريفية ، وقد شملت هذه المشاريع مجالات المياه والسدود وتوسيع استخدام وسائل الري الحديث ، ومشروعات التكنولوجيا الإنتاجية ، والمعلومات التسويقية ، ومشروع التعداد الزراعي الشامل ، بالإضافة إلى البرامج الإرشادية والتدريبية و الإعلامية التي ركزت على نقل التكنولوجيا الحديثة ، وتحسين أساليب الإنتاج والتسويق والترويج وتنمية الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والعالمية . ويظهر تقرير جمهورية السودان تركيزا خاصا واهتماما مميزا بتطوير الصادرات الزراعية ، إذ يتحدث عن تكوين مجلس قرية الصادرات البستانية التي أنشأت قرب مطار الخرطوم ، بهدف توفير سبل فرز وتعبئة المحاصيل الزراعية بطرق حديثة وتقنيات متقدمة ، مع توفير مخازن ووسائل نقل داخلي تتناسب ونوعية

الصادرات بهدف تقليل تكلفة التصدير من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السودانية ، كما تم إنشاء المعهد القومي لتنمية الصادرات البستانية .

وفيما يتعلق بالبرامج والمشروعات الاستثمارية ، فقد تم إنشاء مزارع رائدة للإنتاج لغرض جذب الاستثمارات ، وتطوير الحزم التقنية ، وإدخال أنشطة الصادرات السودانية ضمن أنشطة المشاريع المروية في المشاريع الكبرى في كل من الجزيرة والرهد. وقد تم إعداد برامج لتشجيع إنتاج وتصدير البطاطس والمانجو والموز والبصل . بالإضافة إلى وضع برامج تنمية المناطق الواعدة للصادرات البستانية لمحاصيل الخضر الشتوية والمانجو الذي بدأ تنفيذه في ولاية الجزيرة ، بالإضافة إلى برامج استثمارات سعودية وسورية وتركية لتنفيذ مشاريع إنتاج الموز لتلبية احتياجات منطقة الخليج والذي يتم تنفيذه في ولاية كسلا والجزيرة ، ومشروع تصدير الأبصال الطازجة أو المصنعة بالتعاون ما بين مشروع الجزيرة وشركة " نكروف العالمية " ومعهد تنمية الصادرات .

والسودان لا تقدم أى دعم أو تعويض مباشر للزراعة وذلك ضمن سياسة تحرير الأسعار ، إنما يتم الدعم بصورة غير مباشرة من خلال تأهيل البنيات الأساسية وتطهير قنوات الري وتسعيرة الكهرباء ، وإلغاء الضرائب المحلية وإعفاء أو تخفيض ضريبة الصادرات . وتركز السودان حاليا على تشجيع القطاع الخاص المحلى والعربي على الاستثمار الزراعي في السودان ، كما تعمل من أجل تحسين الجودة ووضع المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية وإنشاء المراكز التجارية ودعمها وتوفير المعلومات والإحصاءات عن السلع الزراعية .

أما تقرير جمهورية موريتانيا فقد عرض سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي ، وما يستهدفه تحقيق الاكتفاء الذاتي ومكافحة التصحر ورفع مستوى معيشة السكان وتثبيتهم في أماكن معيشتهم الأصلية .

وفي ضوء إصلاحات برنامج التعديلات الهيكلية للاقتصاد الوطني تخلت الدولة عن مسؤولية توفير المدخلات الزراعية وفتحت المجال للقطاع الخاص للقيام بهذه المهمة مع توفير المناخ المناسب لسيادة الأسعار الحقيقية ، كما تخلت الدولة عن عمليات التسويق الزراعي حيث أصبح التسويق معتمدا على الجودة بعد أن كانت الدولة تتحمل مسؤولية شراء المنتجات رغم رداءة بعض المنتجات ، مما أدى إلى تدني الجودة . وفتحت الباب أمام خصخصة المؤسسة الوطنية لتأجير المعدات الزراعية لتعمل بأسعار تنافسية وإنشاء تعاونيات تتولى شراء الأرز من المزارعين وبيعه في الأسواق.

وتبنت الدولة سياسة تكثيف الإنتاج في المناطق الصالحة للزراعة ، واعتمدت سياسة الاستخدام الأمثل للمدخلات الزراعية ذات الجودة العالية ، وتقوية البرامج الإرشادية وتقوية العلاقة بين الأجهزة البحثية ومؤسسات التعليم الزراعي .

وبالنسبة لتطوير وإعادة تأهيل قطاع الزراعة فإن غالبية التقارير القطرية أشارت إلى الجهود الوطنية لتطوير قطاع الزراعة عموما ، وخصوصا في إطار برامج التصحيح والإصلاح الهيكلي التي نفذتها هذه الدول .

وأشارت التقارير القطرية كذلك إلى أهمية مجالات التعاون والتنسيق الإقليمي العربي في إطار إعادة التأهيل لقطاع الزراعة لدى الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبخاصة في مجال التعاون لوضع سياسات إنتاجية تتلاءم وإمكانيات التبادل التجاري العربي وفق مقومات الميزات النسبية المتوفرة لبعض الدول العربية والتخصص في الإنتاج الزراعي ، وكذلك التعاون في مجال

حماية واستغلال الموارد المائية باعتبار مياه الري من أكثر عوامل الإنتاج ندرة ، وكذلك الدعوة إلى مراجعة وتقييم أداء المشاريع الزراعية المشتركة بغية تحسين كفاءتها الإنتاجية . وتسليط الضوء على زيادة التعاون العربي في مجالات تحسين جودة المنتجات الزراعية العربية وتبادل الخبرات من أجل رفع قدرتها التنافسية وزيارة الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية . كما أوضحت بعض التقارير جهود الدول العربية في عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري وإقامة مناطق تجارة حرة عربية ، في إطار الاتفاقيات الثنائية والثلاثية والرباعية ، والدعوة إلى قيام مزيد من هذه الاتفاقيات على طريق تعزيز التكامل الاقتصادي العربي .

الباب الثالث

نظرة تقويمية لمتابعة مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تعترضها

الباب الثالث

نظرة تقويمية لمتابعة مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تعترضها

3-1 نظرة تقويمية عامة :

في النظرة التقويمية العامة وفق ما ورد في الأجزاء السابقة من هذا التقرير ، يمكن القول أن الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد التزمت بتنفيذ نسب الخفض الجمركي المقرر والتي وصلت إلى 40 % مع بداية هذا العام (2001) . واعتمدت غالبيتها النظام المنسق للتصنيف السلعي في التجارة الزراعية ، واستكملت الإجراءات الرسمية باعتماد نقاط اتصال حكومية متمثلة بالوزارات المعنية لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي . ولكن يبقى أمام دول المنطقة طريق طويل فيما يتعلق ببعض الجوانب الأساسية والهامة التي تحكم الجوانب العملية والتطبيقية في مجال تحرير التجارة البينية ، ولعل من تلك الجوانب ما يتعلق بإلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية ودمجها في الرسوم الجمركية . وإلغاء القيود غير الجمركية والعوائق الإدارية ، والقضاء على البيروقراطية والإجراءات الروتينية الطويلة في استكمال معاملات الاستيراد والتخليص الجمركي ، والتي تتطلب إرادة وتصميماً من جانب الحكومات العربية على إدخال التحديث الإداري ومحاربة الترهل وتطوير الأنظمة وإدخال التعديلات اللازمة لكي تتمكن الدول العربية من مواكبة واللحاق بالتطورات العالمية التي تتحرك بمعدلات متسارعة مع ثورة المعلوماتية والاتصالات ، وظهور عصر الاقتصاد الجديد القائم على الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية ، وما يتصل بها من تغييرات في الإجراءات والتشريعات كي تستوعب متطلبات التطورات الهائلة التي يشهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة.

كما يمكن القول أيضاً أن مصادقة تسعة عشرة دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وانضمام أربعة عشرة دولة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشير إلى الاهتمام الواضح التي تبديه الدول العربية في مجال ضرورة التحرك لإنشاء تكتل اقتصادي عربي، وذلك في ظل المستجدات الاقتصادية المتسارعة والتي ترسم ملامح الاقتصاد العالمي على التحرير التجاري وإقامة التكتلات الاقتصادية الضخمة . إلا أن عدم انضمام أي دولة جديدة الى المنطقة على مدى السنوات الثلاث منذ انطلاقها ، ربما يعكس دلالات بالغة الأهمية حول انعدام أو محدودية ظهور نتائج أو إنجازات هامة وملموسة لتجذب دولاً أخرى جديدة للانضمام إليها ، أو على الأقل عدم اقتناع تلك الدول بفاعلية المنطقة وجدوى السعي للانضمام إليها .

هذا وقد أخذت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية في تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي واتخاذ الإجراءات المطلوبة للوضع هذا البرنامج لوضع التنفيذ الفعلي. ولعل من أبرز المؤشرات الإيجابية لهذه التوجهات هو قيام جميع الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية بتطبيق التخفيض الجمركي المقرر والذي وصل إلى نسبة 40% مع بداية عام 2001، ومن المتوقع أن يصل إلى

50% مع دخول عام 2002. كما قامت معظم الدول العربية بتطبيق النظام المنسق للتصنيف السلعي ، واستكملت إجراءاتها لاعتماد نقاط الاتصال الرسمية ، وحددت رزناماتها الزراعية وفق المعايير المتفق عليها. كما تبدي الدول العربية الأعضاء درجة عالية من الموضوعية والجدية في تناول ومناقشة ومعالجة القضايا المثارة للوصول إلى حلول عملية مناسبة لكل منها .

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من التوجهات المبشرة عبر الحرص الظاهر على تطبيق بنود الاتفاقية، إلا أن الواقع العملي للتنفيذ الكامل لأحكام البرنامج التنفيذي، يصطدم بعدم قيام بعض الدول الأعضاء بتنفيذ العديد من الأحكام والاستحقاقات الواردة في البرنامج التنفيذي ، والتي تعيق فاعلية أداء وعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولعل من أهم هذه الاستحقاقات ما يلي :

- عدم التزام كافة الدول العربية الأعضاء بإلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية، إذ لا زالت بعض الدول العربية تشكو من تعدد الضرائب التي تفرضها الدول الأخرى على المستوردات منها .
- تباطؤ إلغاء القيود غير الجمركية بكافة أشكالها ، من عوائق إدارية وإجرائية وقيود كمية ونقدية، مما يعرقل عملياً تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها منطقة التجارة الحرة العربية المتمثلة بتسهيل انسياب السلع والمنتجات بين الدول العربية. ونظرا لأن هذه القيود قد صدرت بموجب قوانين محلية، وبعضها صدر قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، فإن بعض هذه الدول ما زالت تتمسك بتطبيقها على الرغم من أن الاتفاقية تنص على عدم الجواز لأي دولة أن تصدر تشريعا أو إقرارا يخالف أحكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها.
- تأخر وتعثر صدور قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، سواء الصناعية أو الزراعية ، رغم أهميتها باعتبارها تمثل الأساس الذي يتم اعتماده لتبادل الإعفاءات والامتيازات في إطار المنطقة . كما تمثل قواعد المنشأ المرجعية الفنية لمعاجلة حالات الدعم والإغراق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استمرار تطبيق قواعد المنشأ العامة لا يضمن تسرب سلع غير عربية لمنطقة التجارة الحرة العربية نظرا لاعتمادها على قاعدة تصنيع ما نسبته 40% من الدول المصدرة، واحتمالات التلاعب في هذه النسبة عالية، الأمر الذي دفع مؤتمر القمة العربي الأخير والذي انعقد في الأردن في شهر مارس عام 2001 أن يدعو إلى تحديد موعد أقصاه نهاية هذا العام لاستكمال واعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- وإلى جانب هذه الموضوعات المحددة التي أمكن إبرازها في إطار بنود أحكام البرنامج التنفيذي المطلوب تطبيقها لتعزيز عمل منطقة التجارة الحرة العربية، فإن هنالك مؤشرات وتقارير عديدة تؤكد مواجهة القطاع الحكومي ومؤسساته ووحداته التي تتعامل مباشرة مع منطقة التجارة الحرة العربية للعديد من المشكلات والتعقيدات ، فيما يتعلق بالإعفاءات والامتيازات والاستثناءات وإجراءات عمليات الاستيراد والتصدير والفحص والرقابة والتفتيش، وإجراءات التخليص الجمركي والترانزيت والرسوم والضرائب وآليات فرضها وأساليب تطبيقها ، والجهات التي تؤول إليها[1] .

1- جامعة الدول العربية "تقرير الدورة السادسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دمشق ، 11-14 سبتمبر/أيلول 2000 .

- كما أن هناك نقص بالغ في الشفافية وشح في المعلومات الضرورية والأساسية لدى الأمانة العامة وفيما بين الدول وبعضها البعض . وفى غياب المعلومات وانعدام الشفافية لا يمكن أن تسير الأمور وفق ما هو مخطط لها أو مستهدف منها . حيث يعتبر غياب أو نقص المعلومات أو عدم كفايتها ودقتها من أكثر العقبات التي تعرقل تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة . يضاف إلى ذلك عدم التزام الدول بتزويد الأمانة العامة بالبيانات والوثائق الخاصة بالإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الأعضاء والمتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية، إذ من المفترض أن تزود الدول العربية الأمانة العامة بكافة المستجدات على سياستها التجارية والمالية والاقتصادية ، وما تتخذه الحكومات العربية من إجراءات وتعديلات على الأنظمة والقوانين وما تقوم به من عقد اتفاقيات بين الدول العربية والتي لا يتم إعلام الأمانة العامة حولها بشكل رسمي . ولعل ما يبدو على هذا التقرير وغيره من تقارير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الضعف ، يرجع بصفة أساسية إلى شحة البيانات والمعلومات ، وعدم اهتمام الدول الأعضاء بتوفير ما يلزم لهذا الغرض منها ، بل ربما عدم الاهتمام بجمع مثل تلك البيانات أصلاً ، وقصور جهود الدول في مجال متابعة وتقييم أداء المنطقة من منظور كل دولة .

3-2 المعوقات التي تعترض فعالية الأداء لمنطقة التجارة الحرة :

يواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق الآمال والطموحات المرجوة منها . ويمكن إبراز أهم تلك المشاكل والمعوقات فيما يلي:

3-2-1 المعوقات السياسية :

من أهم المعوقات لإقامة وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي هو ضعف الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادي قومي متكامل . وبدون توافر العزم السياسي الجماعي يصعب إقامة أي شكل فعال من أشكال التكامل . كما أن التقلبات في العلاقات السياسية العربية تنعكس سلبياتها على أي مشروع تكاملي عربي . وربما يسود اعتقاد خاطئ لدى بعض صانعي السياسات ومتخذي القرارات في الدول العربية بوجود تعارض بين المصالح القطرية والمصلحة القومية . هذا بالإضافة إلى انعدام اشتراك الشعوب في تكوين رأي عام يدعم الإرادة والتوجه نحو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

ويعتبر تزايد درجة ارتباط بعض الأقطار العربية بالدول الغربية ، وعمق العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية وربما الثقافية في بعض الأحوال مع دول غير عربية بشكل تاريخي وتقليدي يعد من أهم المعوقات لإقامة شكل أو آخر من أشكال التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، حيث أن الدول والاحتكارات الأجنبية لا تريد تقليص نفوذها وقوتها ولا ترى من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي يؤدي إلى الاعتماد على الذات بدلا من اعتماد الدول العربية عليها .

بالإضافة إلى بعض أشكال التبعية السياسية ، هناك النزعة القطرية في بعض البلدان العربية والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر لوهن الإرادة السياسية في اتجاه التكامل الاقتصادي . وقد تعمقت هذه النزعة القطرية بشكل حاد خلال الحقبة النفطية وازدادت عمقا بعد حرب الخليج . ويعتبر غياب المشاركة الشعبية من المعوقات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي .

3-2-2 المعوقات الاقتصادية :

إلى جانب المعوقات ذات الصيغة السياسية ، فإن الدول العربية لا تزال تواجه بعض المشاكل الأساسية ذات الصبغة الاقتصادية التي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي ، ولا تزال بدرجة أو أخرى تعوق مسيرة وتقدم الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ولعل من أهم ما يذكر في هذا الشأن ما يلي :

- تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية بين الدول العربية وبخاصة على المستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي ، حيث أن كل دولة عربية لها قوانينها وقراراتها وإجراءاتها ومؤسساتها التي تجرى عمليات التجارة على أساسها، ومن المتوقع أن يكون هذا الاختلاف أحد المحددات لنمو التجارة البينية. وكذلك ضعف الأنشطة المصرفية، التامين، الاتصالات، النقل وغيرها مقارنة مع بلدان العالم المتقدم، مما يضعف تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تلجأ بعض الدول العربية إلى تخطيط الاستيراد من الخارج ، ووضع ميزانية نقدية تحدد فيها المواد المستوردة وقيمتها بالنقد الأجنبي، وذلك حسب الأولويات التي تضعها الدولة في حدود المتاح من النقد الأجنبي، وقد ينتج عن هذا منع أو تقييد استيراد بعض المواد التي تصدرها دول أعضاء أخرى بسبب عدم إدراجها في الميزانية النقدية للدولة العضو المستورد.
- تركز غالبية الخطط والسياسات الزراعية القطرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، الأمر الذي أدى إلى تماثل وتشابه الأنماط الإنتاجية الزراعية وازدواجية الأنماط التنموية الزراعية ، وهو ما يعنى غياب مبدأ التخصص في ضوء المزايا النسبية، ويؤدى ذلك إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بل وإهدارها (خاصة موارد المياه) وبالتالي انخفاض العائد منها، وكذلك انخفاض الإنتاجية والإنتاج وبالتالي الصادرات . يضاف إلى ذلك تماثل طبيعة الهياكل الاقتصادية الزراعية السائدة في المنطقة العربية ومحدودية القاعدة الإنتاجية الزراعية للدول العربية بوجه عام، حيث لازالت تعتمد معظم الدول العربية بصورة أساسية على تصدير السلع الأولية ، وهذه من المشاكل التي تعوق فعالية أداء اتفاقية التجارة الحرة .
- أدى اختلاف هياكل التكلفة الإنتاجية الزراعية للعديد من الأنشطة إلى أن تعمل بعض الدول العربية على حماية الأنشطة ذات التكلفة المرتفعة ، والالتجاء للقيود الإدارية لحمايتها. ومن العوامل التي تساهم في اختلاف هياكل التكلفة من دولة عربية لأخرى هو اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والوسيطة من العالم الخارجي، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات والأعباء المالية والضرائب المحلية، الأمر الذي قاد بعض الدول العربية إلى تبني إجراءات الحماية بالرغم من مخالفة ذلك للقرارات المنفذة لقيام منطقة التجارة العربية الحرة.
- تعتبر الدول العربية الموقعة على اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ملزمة بتنفيذ نصوص اتفاقيات الجات لتحرير تلك التجارة من القيود الكمية والإدارية والنقدية ، وإن كان ذلك بمعدلات أقل من الدول الصناعية وعلى فترات أطول نسبيا، متبعة بذلك سياسات تتسم بالشفافية والوضوح والالتزام ربما بدرجة أكبر منها فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية . ومن المتوقع تبعاً لذلك أن تكون هناك آثارا إيجابية على حجم التجارة البينية للدول المشاركة في الاتفاقية الدولية أهم من نظيرتها على الصعيد الإقليمي العربي .

- ضعف القوة التنافسية للسلع المصدرة من البلدان العربية مقارنة مع الصادرات المماثلة من بلدان العالم الأخرى، من حيث المواصفات الفنية الدولية المعتمدة .

- ضعف كمية ونوعية الفوائض العربية الزراعية، فمعظم الدول العربية دولا مستوردة للغذاء، والفوائض التي يمكن توفرها للتصدير لا تتعدى مجموعة من السلع المتشابهة مثل الخضر والفاكهة، وذات نوعية لا يمكنها المنافسة مع ما هو متاح من دول أخرى غير عربية.

- ضعف القطاع الخاص واعتماده على شركات صغيرة، مقابل اتساع القطاع العام في النشاطات الاقتصادية الكبرى والاستراتيجية.

- عدم توفر المناخ الاستثماري العربي المنافس في جذب الاستثمارات وبخاصة الزراعية في اغلب البلدان العربية . وغياب الاهتمام في الدول العربية بتنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار. كما لا تقوم الدول العربية بالتنسيق اللازم والضروري في سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، وعدم تشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها .

- انخفاض المستوى التكنولوجي الذي تتم به العملية الإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي ، مما يؤدى إلى خفض الإنتاج والإنتاجية. كما لا يزال اعتماد العملية الإنتاجية للمحاصيل الزراعية على وسائل تقليدية قديمة في إنجاز عمليات ما بعد الحصاد خاصة فيما يتعلق بعمليات الجمع والقطف والفرز والتدريج والتعبئة والنقل والتخزين والتبريد والتجهيز والتوزيع.

- عدم الاهتمام بدرجة كافية بإقامة المشروعات العربية/العربية المتكاملة أفقياً ورأسياً كأن توجد مؤسسات إنتاج في أقطار مختلفة تغطي كل منها مرحلة من مراحل الإنتاج ، أو مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة . ولا تزال معظم المشاريع الزراعية العربية الكبرى تتسم بالنظرة القطرية المحدودة ولا تنطلق غالبا من تصور عام ومنظم يلائم واقع المقتصدات العربية ، ويصب كل هذا في غياب الرؤية القومية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك.

- يترتب على إنشاء منطقة التجارة الحرة بعض التكاليف والأعباء نتيجة لعملية تحرير التجارة، فإلى جانب الأثر المالي المباشر لانخفاض حصيلة الجمارك ، والتي تمثل مصدرا أساسيا لإيرادات الدول العربية غير النفطية، يصحب تحرير التجارة أثارا سلبية حقيقية تتمثل في عجز بعض الصناعات عن مواجهة المنافسة إثر إلغاء الحماية، حيث أنه نتيجة لتشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية وتواجد نفس الأنشطة والصناعات، فإن إزالة الحواجز الجمركية لابد وأن يؤدى إلى الأضرار بالمنشآت الأقل كفاءة والتي سوف تعجز عن منافسة منتجات المنشأ الأكثر كفاءة.

3-2-3 معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني :

بالرغم من أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاول التغلب على علاج أوجه القصور ومعوقات التجارة الزراعية البينية، إلا أن العديد من العقبات والعراقيل ما زالت تحد من انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية ويحد من إمكانية تنمية التجارة الزراعية العربية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي :

- على الرغم من التباين الكبير في الموارد الزراعية العربية، إلا أن التباين في الإنتاج الزراعي محدود بدرجة كبيرة ، حيث أن بعض الدول العربية لا تؤهلها مواردها بمقاييس الميزة النسبية

من إنتاج سلع معينة، وعلى الرغم من ذلك تنتج هذه السلع بدلا من استيرادها من دولة عربية أخرى، وتلجا لحماية إنتاجها هذا بكافة إجراءات الحماية الممكنة وتلجأ لكافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية ، بالإضافة للقيود التي تقترحها من خلال الرزنامة الزراعية من إطالة وتعدد مواسم الإعفاء من التخفيضات الجمركية المتدرجة التي أقرها البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق وأحادية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج وتجانسها في البلاد العربية من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف التجارة العربية البينية. كما يعتبر التماثل في القاعدة الإنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض البلدان العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

- من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني هو تخلف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية، حيث أن برامج التنمية في معظم الدول العربية لم تهتم بتحديث وتطوير المؤسسات التسويقية، وباستثناء عدد محدود من الدول ، وبدرجات مختلفة ، فإن أنظمة التسويق وهياكلها المتخلفة في غالبية الدول العربية، تعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة في الأسواق الدولية وكذلك في الأسواق العربية. ويتضح تخلف الهياكل التسويقية العربية في بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملاءمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة وكفاءة التعبئة وطرق الحفظ والتبريد ، ونقص وعدم كفاءة التوكيلات المحلية وقصور علاقاتها بالتوكيلات العالمية ، وضعف تدفق وتوافر المعلومات التسويقية، وبدائية وضعف أساليب الدعاية والإعلان ، وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر في تسويق المنتجات الزراعية . كما أن قصور أو غياب روابط النقل ووسائطه وانخفاض مستوى كفاءة طرق وأساليب النقل البرى والبحري ، وارتفاع تكاليف الشحن الجوى يعتبر من أهم القيود المحددة لتنشيط التبادل التجاري الزراعي البيني.

- يعتبر التخلف في الهياكل الإدارية العربية من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي البيني ، ويحتاج ذلك إلى البحث عن أساليب معالجة هذا المعوق من خلال الإطار التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. حيث أن هذا التخلف الإداري يؤدى إلى عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية ، وإن كانت الدول العربية تتفاوت فيما بينها بخصوص تعقيد هذه الإجراءات حيث يتوقف ذلك على مدى تقدم أو تخلف الجهاز الإداري الحكومي ومدى فاعلية الأجهزة المسئولة عن التبادل التجاري.

- من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية هو اتجاه بعض الدول العربية بتحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها. ويرجع السبب في هذا الاتجاه إلى الحصول على العملات الحرة لافتقار بعض الدول العربية ذات الأسواق إلى العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة ، كما يرجع أيضا إلى الاهتمام بالمحافظة على الأسواق العالمية لبعض السلع التصديرية خارج المنطقة العربية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق العالمية ، وإلى تنفيذ صفقات ثنائية متفق عليها مع الدول الأجنبية والتي تلزمها بالاستمرار في تصدير سلعها لهذه الدول ، يضاف إلى ذلك أن هناك بعض الدول العربية الحاصلة على قروض من الدول الأجنبية تضطر إلى تسديد قروضها منها بمنتجات وطنية تصدرها إليها .

- من الملاحظ أن مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة، باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة. فالرزنامة الزراعية، خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفاكهة، عملت كثيرا على الحد من الآثار الموجبة للتصدير ، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية ، ومن ثم فإن لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة البينية وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية.

- التشدد في منح تأشيرات الدخول لسائقي الشاحنات، وفرض رسوم عالية على الشاحنات، ورسوم ترانزيت مرتفعة . بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الدول بمنع الشاحنات من التحميل أثناء العودة مما يضطرها للعودة فارغة ومن ثم تتضاعف تكاليف التشغيل. كما يتأخر وصول الشاحنات بسبب انتظار تجميعها (الترفيق) ، مما يزيد من تكاليف الشحن بالإضافة إلى فرض رسوم مبيت في بعض المناطق الحرة .

- المبالغة في قيمة التصديقات التي تفرضها بعض السفارات العربية مقابل خدمات التصديق وتصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 1000 دولار أمريكي.

- هناك بعض المستوردين في بعض الدول العربية يقومون بالتسويات المالية عن طريق بنوك أجنبية خارج تلك الدول ، وحيث أن شهادة المنشأ العربية المصاحبة للسلع المصدرة تحرر باللغة العربية ، فإن المصدر يتعذر عليه تحصيل قيمة صادراته بسهولة من البنوك الأجنبية نظراً للإجراءات التي تأخذها تلك البنوك في ترجمة شهادة المنشأ العربية.

وفي إطار المعوقات السابقة وغيرها ، فقد أثيرت مؤخراً وعلى مستوى قادة الدول العربية أهمية تدارك ومواجهة هذه المعوقات والعمل على تفعيل وتسريع أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ففي مؤتمر قمة عمان خلال مارس 2001 قدم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورقة عمل ووثيقة هامة تم مناقشتها تضمنت حقائق عن هذا المشروع الاقتصادي العربي وإلى أين وصل حجم التعاون العربي. وأشارت الورقة إلى أن هناك حالة سلبية اعترت المشروع الاقتصادي العربي ، وذلك بالمقاييس الموضوعية لمسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، فقد انخفضت المكانة الاقتصادية للدول العربية في العالم سواء من حيث مساهمتها في الناتج العالمي الإجمالي أو في التجارة الدولية، إذ انخفضت تلك المساهمة من 3.2 % أوائل التسعينات لتصل إلى 2.1 % عام 1997 ، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي العربي نحو 599 مليار دولار مقابل 28.3 تريليون دولار ، كما انخفضت مساهمة التجارة الخارجية العربية مقابل نظيرتها العالمية من 3.4 % عام 1992 إلى 2.9 % عام 1997 . واستقرت التجارة البينية العربية عند مستوى لم يتجاوز 8 % ، الأمر الذي أدى إلى تناقص نصيب المواطن العربي من الناتج المحلى ليصل إلى 2269 دولار فضلا عن زيادة حجم البطالة الذي بلغ 11 % من حجم قوة العمل العربية والبالغة نحو 98 مليون نسمة ، أي أن هناك نحو عشرة ملايين نسمة لا يعملون، يمثل المتعلمون منهم نحو 60 % من تلك البطالة .

كما أوضحت الورقة حجم الفجوة الغذائية والتي بلغت نحو 12.4 مليار دولار عام 1998 ، أما الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية والعالم بصفة عامة فقد زادت بطبيعة الحال أيضا ،

فالدول العربية مجتمعة تنفق 0.2 % من ناتجها المحلى على البحث العلمي ، بينما تصل هذه النسبة إلى 1.4 % على مستوى العالم .

وقد تناولت الورقة سبل الخروج من تلك الأوضاع التي عليها الاقتصاد العربي وهى كثيرة خاصة أن الإمكانات المادية والبشرية التي يزخر بها الوطن العربي لا يستهان بها لو أحسن توظيفها والتي تستلزم فكرا عربيا جديدا في مجال العمل ا لاقتصادي يتناسب مع متغيرات العصر ويستحدث آليات جديدة قادرة فنيا وماليا على ترجمة هذا الفكر إلى برامج تنفيذية ومن ثم متابعتها . كما أنه ينبغي الاستفادة من التجارب السابقة وبخاصة السوق الأوربية المشتركة ، وليس المقصود بذلك تكرار نفس التجارب ولكن المقصود بذلك هو الاستفادة واستخلاص الدروس والإجراءات التي تزامنت مع وجود أية عقبات ، ثم استنباط ما يتناسب مع الواقع العربي وتفعيله لإحداث التغيير المرتقب.

هذا وتشير تقديرات الأداء للاقتصاديات العربية في مجموعها العام إلى تراجع معدلات النمو، حيث لم تتعد نسبة 1 % خلال عام 1999 ، بعد أن بلغت نحو 3.6 % خلال 1997 . كما يتواصل النمو الهائل في حجم السكان للوطن العربي فبلغ عددهم في نهاية عام 1999 نحو 277 مليون نسمة ، بمعدل زيادة سنوية قدرت بنحو 2.5 % والذي يعد من أعلى المعدلات في العالم .

وفى مواجهة هذه الأوضاع وتلك التحديات تتأكد يوما بعد آخر أهمية الإسراع بالتطبيق الفعلي لآليات التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير وتحديث القطاعات الزراعية العربية وذلك من خلال مختلف المداخل الممكنة والتي من بينها :

1- تحرير التجارة البينية من خلال إلغاء القيود المفروضة عليها سواء القيود المباشرة أو غير المباشرة ، وانسيابها بحرية بين الأقطار العربية ، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقات التجارية ، مثل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية لعام 1981 ، والتي تتضمن تبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع المصنعة وغير المصنعة ، والإعفاءات الجمركية وغير الجمركية الكاملة على المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام العربية المنشأ .

2 – تهيئة المناخ الملائم لانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وإزالة العقبات التي تحول دون انسياب هذه الأموال ، من خلال القيام بمشروعات استثمارية مشتركة وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

3 – العمل على التوسع في انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية ، فعلى الرغم من الاتفاقيات الجماعية التي أبرمت بين الدول العربية والاستفادة من القدرات الكامنة في العمالة العربية، إلا أنها لم ترتق إلى مستوى اتخاذ السياسات المناسبة لتفعيل تلك الاتفاقيات .

4- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا ، حيث أن من أهم أسباب فشل استراتيجية التنمية في معظم البلدان العربية ، عدم قدرتها على مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعدم قدرتها على تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والكيفية .

3-3 مداخل ومتطلبات تعزيز مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية في الجوانب الزراعية :

وفق نظريات التكامل الاقتصادي فإن نجاح قيام منطقة التجارة الحرة العربية سوف يؤدي إلى التحرير الكامل للتبادل التجاري - والذي يشمل كل أو معظم السلع والخدمات التي يتم تبادلها - من كافة أنواع الرسوم الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي يساهم على المدى الطويل في تحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج والاستفادة من عناصر الميزة النسبية واقتصاديات الحجم الكبير، الأمر الذي يساهم في زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان في مختلف الدول الأعضاء في هذه المنطقة الحرة.

وحتى يتسنى بلوغ المستويات الأعلى من الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والانطلاق منها في مرحلة تالية إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي العربي ، فإن الأمر يتطلب العمل الجاد وفق إرادة جادة وصادقة ومشتركة من كافة الأقطار ليس فقط لمعالجة المشاكل والمعوقات القائمة والبحث عن حلول مناسبة لها ، وإنما للإسراع بوتيرة العمل التكاملي العربي الذي تعتبر منطقة التجارة الحرة خطوة على طريقه ينبغي الحرص على نجاحها وبذل كافة الجهود - وأيضا التضحيات - لبلوغ أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفاعلية والكفاءة . وفي هذا الإطار فإن ما يمكن اقتراحه من المداخل والمتطلبات في هذا السبيل بات من الأمور المعروفة التي تتكرر في دراسات وأدبيات التكامل الاقتصادي والتي تقدمها مختلف العبر والدروس المستفادة سواء من التجارب والمحاولات العربية السابقة في هذا المضمار ، أو الممارسات والصيغ التكاملية الرائدة التي حققت قدرا ملحوظا من النجاح في مناطق مختلفة من العالم .

ولعل من أهم ما يمكن عرضه في هذا الصدد من مداخل ومتطلبات تعزيز مستويات الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية ، وبخاصة في الجوانب الزراعية ، يتمثل بإيجاز فيما يلي :

أولا : تنسيق السياسات الاقتصادية العربية :

إن تنسيق السياسات الزراعية بين الأقطار العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة ، وبخاصة تلك التي تتشابه بيئاتها المناخية والظروف الطبيعية ، يعتبر من أهم مداخل تعزيز التعاون والتكامل الزراعي العربي، حيث يساهم ذلك في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية من خلال آليات التعاون والتكامل الزراعي العربي ، على رأسها الاستثمارات المشتركة والتبادل التجاري وتوفير حرية حركة القوى العاملة الزراعية بين الدول العربية.

وينبغي التأكيد على أن مطلب تنسيق السياسات ليس بالأمر الهين من الناحية التطبيقية والعملية ، حيث أنه يتطلب توافر أقصى مستويات الإرادة السياسية والشعبية ، التي ترتكز على أقصى درجات الاقتناع الموضوعي بضرورة وجدوى التكامل الاقتصادي . وبأن الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية للدولة يمكن تحقيقها بدرجة أعلى وكفاءة أكبر من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الجماعية للدول أعضاء المنطقة ، لا سيما في الأمد المتوسط والطويل حتى وإن تضمن ذلك بعض الأعباء والتضحيات في المدى القصير . وإلى جانب ذلك يتطلب الأمر :

- حث الدول العربية غير المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الانضمام إليها وسرعة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية، وتكثيف الجهد من قبل لجنة المفاوضات التجارية للعمل على سرعة إزالة القيود غير الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول العربية.

- استكمال الدول العربية ما بدأته منذ منتصف الثمانينات بتطبيق سياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من أجل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتحرير الأسعار حتى تعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج، وتشجيع دور القطاع الخاص ومبادئ المنافسة في كافة الأنشطة من إنتاج واستثمار لجميع القطاعات بما فيها قطاع الزراعة. وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق مزيد من التشابه والتجانس في مجال السياسات الاقتصادية للدول العربية ، ويساهم في توفير المناخ والأرضية الملائمة لتحقيق مزيد من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية.
- العمل من أجل الالتزام الكامل بتنفيذ الاتفاقية من قبل الدول العربية المشاركة في المنطقة، وأن يوضع حد لطلبات الاستثناء المبالغ فيها والتي تقدم بها عدد من الدول العربية . وأن يكون هناك ضوابط لهذه الاستثناءات أهمها : عدم قبول الطلبات الرامية إلى حصول استثناءات للسلع الزراعية ، على اعتبار أن السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار برنامج الرزنامة الزراعية التي وضع لها ضوابط خاصة بها .
- العمل على تعميق أواصر الترابط والتفاعل بين البلدان العربية للمحافظة على هوية الأمة العربية ومكتسبات حضارتها، ومقوماتها الروحية والمادية، عبر التنسيق والتوافق بين النظم السياسية والاقتصادية السائدة، والارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدخول للسوق العربية المشتركة، وصولا للوحدة الاقتصادية، كقوة اقتصادية جديدة وفاعلة أمام التكتلات الجديدة العملاقة.

ثانيا : حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وإقامة المشروعات المشتركة :

نعتبر حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية من أهم عوامل تعزيز مستويات الأداء لقطاع الزراعة لدى كافة الدول العربية، كما أن ذلك يعد من أهم مداخل ومتطلبات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، كما تعتبر إقامة المشروعات الزراعية المشتركة من أهم أدوات وآليات العمل العربي لتحقيق التشابكات الإنتاجية والتفاعل والتكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية . وبدون تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية بين الدول العربية يصعب تحقيق التكامل الاقتصادي ، حيث تحتاج بعض الدول العربية التي تتمتع بموارد زراعية وفيرة، كالسودان، إلى دخول رؤوس الأموال العربية لإقامة المشروعات الزراعية الضخمة، الأمر الذي سيساهم في تحسين تخصيص الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية على أساس توفر فوائض إنتاجية قابلة للتصدير إلى هذه الدول. ولتشجيع الاستثمار المقترح لا بد من منح المستثمر والمقاول العربي نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها نظيره المحلي ، وكذلك تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال والعمالة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار وتوفير النظم والتشريعات والهياكل المؤسسية لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك احتياج حقيقي إلى وجود صندوق تمويلي عربي كبير نسبيا ، أو اندماج الصناديق العربية المالية في صندوق واحد، وهو أمر إيجابي ومطلوب لإمكانية تمويل الاستثمارات العربية المشتركة، خصوصا الكبيرة منها، مثل مشروعات تعمير الصحراء زراعيا وحضريا، ومشروعات تنمية واستغلال الموارد المائية ، ومشروعات البنية الأساسية ، ومشروعات التجارة البينية العربية .

ثالثا : تفعيل دور القطاع الخاص الزراعي في إنجاز التكامل والتشابكات الاقتصادية :

يعتبر القطاع الخاص هو الأكثر قدرة ومرونة على تحويل القرارات العربية الخاصة بإقامة تعاون زراعي عربي إلى واقع ملموس ، من خلال الاستجابة إلى الحوافز والآليات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية. ولهذا يجب إشراك القطاع الخاص والغرف التجارية العربية في وضع وصياغة وتعديل السياسات والإجراءات والنظم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وضرورة قيام اتحاد الغرف التجارية العربية تقديم تقرير دوري كل ثلاثة أشهر يتضمن رأي وموقف القطاع الخاص العربي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ومن أجل ذلك يجب توفير المعلومات التي يحتاجها القطاع الخاص وخصوصا بالنسبة لفرص التصدير المتاحة والمواصفات الواجب توفرها في السلع والمنتجات الزراعية المرغوب في تصديرها ، وكذلك توفير التسهيلات والضمانات الملائمة لاتخاذ قراراته الاستثمارية، مما يعني ضرورة دراسة احتياجات القطاع الخاص وكيفية تسهيل الإجراءات والمعاملات المطلوب تقديمها له .

رابعا : تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية ودعم المرافق والخدمات المساندة :

- يجب أن تهتم الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية ، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية ، بما يسمح بالتخصص والذي يعتبر أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي ، وقاعدة هامة ورئيسية لازمة وضرورية من أجل تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- يمكن للدول العربية أن تقوم بإدارة مفاوضات جماعية مع الدول المتقدمة ، والتي تفتح أسواقها لاستيراد حصص من بعض السلع والمنتجات العربية كالمنسوجات ، بهدف السماح للدول العربية باستكمال حصصها من فائض الإنتاج المتاح لدى دول عربية أخرى ، حيث أن بعض الدول تعجز عن استيفاء حصصها المقررة .
- العمل على تطوير قواعد المنشأ وفقا لمعيار المكون العربي المشترك لتنمية التجارة العربية البينية، حيث يمكن على سبيل المثال تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي 50% في حال مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها، بحيث ترتفع النسبة إلى 75% إذا ما ازداد عدد الشركاء في الإنتاج إلى ثلاث دول عربية أو أكثر. وقد يؤدي هذا الاقتراح إلى تركيز صناعات المكونات الوسيطة وفقا للقدرة التنافسية لكل دولة عربية على حدة، وبما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل ، وفي ضوء خريطة جديدة لتقسيم الإنتاج والعمل العربي وفقا للمزايا النسبية للدول العربية.
- يجب أن تقوم كل دولة من الدول المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدراسة الموقف الناجم عن الدخول في المنطقة من حيث المكاسب والخسائر التي نتجت عن هذا التطبيق، على أن يتم إعادة توزيع هذه المكاسب والخسائر بشكل يسمح للجميع بالمشاركة العادلة فيها .
- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحث الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات والمعلومات حول الوضع الحالي لتحرير تجارة الخدمات والالتزامات الدولية والتسهيلات التي

يقدمها كل بلد في الإطار العربي ، تمهيدا لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين والاقتصاديين في مجال تقييم وإدارة المناطق التجارية الحرة سواء من الخبراء العرب أو الذين يعملون في مؤسسات دوليه وذلك لتقييم ودراسة ومتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعرف على نقاط القوة والضعف في الأداء مع اقتراح الحلول والأساليب التي تساعد في نجاح هذه المنطقة.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا ، حيث أن ضعفه وتخلفه يعد من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية ، وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعدم قدرتها على تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والكيفية . مع التأكيد على الأهمية الحيوية للتكامل في مختلف مجالات البحث العلمي عربيا ، وتبادل وتعميم الاستفادة بنتائج البحوث فيما بين دول المنطقة الحرة .
- الإسراع باللحاق بالتطورات التقنية الإنتاجية والثورة العلمية وتقنية المعلومات والاتصالات السائدة في العالم .
- الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد ، وخدمات ما بعد البيع، بحيث يعول على هذه المؤسسات كثيرا في التعريف بالمنتج المحلي، واكتساب ثقة المستهلك فيه. وكذلك الارتفاع بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.
- تطوير قاعدة البيانات والمعلومات التجارية في البلدان العربية، وذلك بتقوية الوحدات المركزية والقطرية العاملة في مجال تجميع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات التجارية، وإجراء الدراسات التسويقية وتوفيرها لكل القطاعات المرتبطة بعمليات التبادل التجاري البيني . ويأتي في هذا الإطار الأهمية البالغة لقيام كل دولة من الدول الأعضاء بجمع وتوفير البيانات والمعلومات الكافية والصحيحة التي تساعد في رصد ومتابعة مختلف عناصر تطور الأداء في إطار منطقة التجارة الحرة للوقوف على مواطن النجاح والعمل على تعزيزها ، ومواطن الخلل والعمل على مواجهتها وعلاجها .
- التنسيق بين البلدان العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية يمكن تخفيض حدة التنافس في الأسواق العربية ، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.
- الاتفاق على المواصفات والمقاييس للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء ووضع الحد الأدنى للمواصفات المقبولة (المواصفات، الجودة، الحفاظ على البيئة).
- اعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية العربية إلى مقابلها من العملات الصعبة في حالة الضرورة.

- منح الدول العربية الأكثر تضررا فترة سماح للتدرج المرحلي في خفض التعرفة الجمركية بمعدلات استثنائية علي وارداتها العربية. والعمل على مساعدة الدول العربية الأقل تطورا علي استقطاب الاستثمارات الزراعية من خلال ضخ المنح و المعونات العربية كاستثمارات مباشرة في مجال البنية الأساسية .

الملاحق

جدول ملحق رقم (1)
قيمة واردات وصادرات السلع الزراعية في الأردن
(مليون دولار أمريكي)

السلع الزراعية	قيمة الواردات						قيمة الصادرات					
	من الدول الأعضاء			من الدول غير الأعضاء			إلى الدول الأعضاء			إلى الدول غير الأعضاء		
	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير
	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%
الحبوب	80997	10417	-87.1	45707	80997	77.2	451	16	-96.6	142	20	-85.9
البذور الزيتية	536	525	-2.1	531	536	1.1	0	0	0.0	0	0	–
الزيوت	3313	3815	15.1	3564	3313	-7.0	131596	71058	-46.0	1428	467	-67.3
البقول	3948	7834	98.4	5891	3948	-33.0	25	12	-54.6	0	26	-
الدرنات	3027	4145	36.9	3586	3027	-15.6	3041	1104	-63.7	1820	711	-60.9
الخضر	774	1423	83.8	1099	774	-29.5	73146	94329	29.0	757	844	11.5
الفاكهة	16411	14760	-10.1	15585	16411	5.3	19643	15202	-22.6	4	12	200.0
الحيوانات الحية	965	279	-71.1	622	965	55.2	70299	42901	-39.0	41	0	-100.0
اللحوم	95	145	51.6	120	95	-20.5	3814	2017	-47.1	18	370	1918.2
الألبان	1604	4059	153.1	2831	1604	-43.4	846	934	10.4	2	12	414.3
السكر	9337	7736	-17.1	8537	9337	9.4	0	0	0	0	0	0
باقي السلع	32239	46147	43.1	39193	32239	-17.7	35529	43497	22.4	2636	4653	76.5
الإجمالي	153246	101282	-33.9	127264	153246	20.4	338389	271067	-19.9	6848	7114	3.9

المصدر التقرير القطرى للأردن .

جدول ملحق رقم (2)
قيمة واردات وصادرات السلع الزراعية في السعودية
(مليون دولار أمريكي)

السلع الزراعية	قيمة الواردات						قيمة الصادرات					
	من الدول الأعضاء			من الدول غير الأعضاء			إلى الدول الأعضاء			إلى الدول غير الأعضاء		
	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير
	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%
الحبوب	9477	551	-94.2	9477	3514	-62.9	25	60	136.8	300	6	-98.0
البذور الزيتية	2408	3136	30.2	2408	13792	472.8	11286	43770	287.8	5	25	435.7
الزيوت	17375	66188	280.9	17375	24	-99.9	4142	14197	242.7	1117	843	-24.6
البقول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدرنات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الخضر	24300	113610	367.5	24300	4248	-82.5	0	17187		0	22	-
الفاكهة	95889	165489	72.6	95889	7599	-92.1	8419	18400	118.6	2130	2723	27.8
الحيوانات الحية	46000	73613	60.0	46000	127464	177.1	1436	6513	353.6	152	790	419.4
اللحوم	13635	32809	140.6	13635	29175	114.0	8099	39326	385.6	106	600	464.3
الألبان	3138	13632	334.4	3138	2994	-4.6	33546	131634	292.4	648	5378	729.9
السكر	3185	31477	888.4	3185	334	-89.5	1152	9688	740.7	0	1584	-
باقي السلع	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
المجموع	215408	500503	132.4	215408	189143	-12.2	68106	280773	312.3	4459	11969	168.4

المصدر التقرير القطرى للسعودية .

جدول ملحق رقم (3)
قيمة واردات وصادرات السلع الزراعية في سوريا
(مليون دولار أمريكي)

السلع الزراعية	قيمة الواردات						قيمة الصادرات					
	من الدول الأعضاء			من الدول غير الأعضاء			إلى الدول الأعضاء			إلى الدول غير الأعضاء		
	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير
	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%
الحبوب	20085	21495	7.0	13862.28	0	-100.0	57410	0	-100.0	49279	21277	-56.8
البذور الزيتية	111	827	642.8	527.05	7170	1260.3	1465	2278	55.4	59	9	-84.8
الزيوت	6606	23881	261.5	10249.61	0	-100.0	4166	7135	71.3	15	96	526.1
البقول	7	11	57.5	24.89	0	-100.0	12808	35239	175.1	111	632	470.6
الدرنات	0	0	0	0.11	0	-100.0	5076	6409	26.2	1543	0	-100.0
الخضر	0	0	0	0.11	0	-100.0	56659	130548	130.4	12	13	7.1
الفاكهة	1869	1300	-30.4	1046.08	1	-99.9	62976	113982	81.0	64	1728	2599.2
الحيوانات الحية	150	158	5.1	104.48	0	-100.0	28957	53247	83.9	0	0	-100.0
اللحوم	111	67	-39.9	45.75	0	-100.0	34	20	-42.6	0	0	–
الالبان	1541	64	-95.9	502.98	0	-100.0	3493	3486	-0.2	17	60	243.3
السكر	1975	2	-99.9	625.70	0	-100.0	2110	61	-97.1	208	0	-100.0
باقي السلع	16811	21025	25.1	12620.30	0	-100.0	10235	5612	-45.2	5532	4474	-19.1
المجموع	49268	68828	39.7	39609	7171	-81.9	245389	358013	45.9	56840	28287	-50.2

المصدر التقرير القطرى لسوريا .

جدول ملحق رقم (4)
قيمة واردات وصادرات السلع الزراعية في قطر
(مليون دولار أمريكي)

السلع الزراعية	قيمة الواردات						قيمة الصادرات					
	من الدول الأعضاء			من الدول غير الأعضاء			إلى الدول الأعضاء			إلى الدول غير الأعضاء		
	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير
	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%
الحبوب	2644	7441	181.4	3422	103	-97.0	281	462	64.6	0	228	–
البذور الزيتية	71	281	295.8	216	2	-99.1	0	0	0	0	0	–
الزيوت	6793	12513	84.2	6463	1	-100.0	0	0	0	0	0	–
البقول	128	207	61.3	132	1	-99.2	0	0	0	0	0	–
الدرنات	2798	4566	63.2	2476	0	-100.0	1	27	2600.0	0	0	–
الخضر	9097	9543	4.9	6215	125	-98.0	0	26	7550.0	0	13	–
الفاكهة	7275	15587	114.3	7658	338	-95.6	24	8	-69.2	1	0	-100.0
الحيوانات الحية	9888	16325	65.1	8759	585	-93.3	1553	726	-53.3	0	0	–
اللحوم	3369	7324	117.4	3603	1531	-57.5	34	757	2103.4	0	0	–
الألبان	5553	14901	168.3	6874	1	-100.0	6	2	-75.0	0	0	–
السكر	2589	3423	32.2	2015	184	-90.9	1	0	-100.0	0	0	–
باقي السلع	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
المجموع	50205	92108	83.5	47834	2869	-94.0	1901	2006	5.5	1	241	–

المصدر التقرير القطرى لقطر .

جدول ملحق رقم (5)
قيمة واردات وصادرات السلع الزراعية في مصر
(مليون دولار أمريكي)

السلع الزراعية	قيمة الواردات						قيمة الصادرات					
	من الدول الأعضاء			من الدول غير الأعضاء			إلى الدول الأعضاء			إلى الدول غير الأعضاء		
	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير	المتوسط	المتوسط	معدل التغير
	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%	97-95	99-98	%
الحبوب	794	716	-9.9	500	398	-20.5	14127	27916	97.6	2478	7592	206.4
البذور الزيتية	912	202	-77.9	345	5338	1444.9	807	1057	30.9	7	22	193.2
الزيوت	429	5129	1095.6	2218	0	-100.0	1008	14021	1290.5	50	86	69.9
البقول	2197	1450	-34.0	1204	187	-84.5	4546	1395	-69.3	140	272	94.3
الدرنات	0	4	0.0	0	0	0.0	10873	5357	-50.7	5029	5	-99.9
الخضر	6	397	6160.5	2188	0	-100.0	17419	13839	-20.6	39	49	26.7
الفاكهة	4829	19062	294.8	8062	19	-99.8	7595	134185	1666.7	203	546	168.3
الحيوانات الحية	922	31	-96.7	285	6778	2275.8	3392	207	-93.9	2	1	-78.6
اللحوم	3197	243	-92.4	1116	0	-100.0	3639	1621	-55.5	15	11	-25.0
الألبان	1102	65	-94.1	358	0	-100.0	3469	4620	33.2	51	32	-37.8
السكر	4073	0	-100.0	1324	0	-100.0	109	42	-61.6	53	185	245.9
باقي السلع	5756	7955	38.2	4583	174	-96.2	27685	4369	-84.2	1822	1467	-19.5
المجموع	24219	35252	45.6	22184	12892	-41.9	94670	208626	120.4	9889	10264	3.8

المصدر التقرير القطرى لمصر .

المراجع

المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة. الخرطوم، 2000 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي ، الإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 20. الخرطوم 2000 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2000. الخرطوم، 2000 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي ، الإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 19. الخرطوم 1999 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1999. الخرطوم، 1999 .

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. الخرطوم، 1999 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقويم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي. الخرطوم، 1998 .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي – تجربة الماضي ونظرة للمستقبل. الخرطوم، 1992 .

9- جامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الدورة السادسة والستون. دمشق، 11-14 سبتمبر/أيلول 2000 .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، منطقة النجارة العربية الكبرى والجوانب التنفيذية والإجرائية لبرنامجها التنفيذي. حلقة العمل القومية حول متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة. الجزائر، 11-2000/11/13 .

11- عبد الكريم عيدو ، السوق العربية المشتركة ، عرض وتقييم وتحليل ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأردن ، 1985 .

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الأردن ، 2001 .

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، السعودية ، 2001 .

14- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، سوريا ، 2001 .

15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، العراق ، 2001 .

16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، قطر ، 2001 .

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لبنان ، 2001 .

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مصر ، 2001 .

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، السودان ، 2001 .

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، موريتانيا ، 2001 .

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير القطري حول الأوضاع الراهنة ومستويات الأداء في الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، اليمن ، 2001 .

فريق الخبراء

فريق الخبراء

أ- خبراء المنظمة :

- الدكتور وحيد على مجاهد — رئيساً
  مدير إدارة الدراسات والبحوث
- الدكتور حسن سالم الحسن — عضواً
  خبير بإدارة الدراسات والبحوث
- السيد حسن عبد العظيم القرشي — عضواً
  خبير مساعد بإدارة الدراسات والبحوث

ب- خبراء من خارج المنظمة :

- الدكتور محمد هيثم الحوراني — عضواً
  خبير اقتصادي - المملكة الأردنية الهاشمية
- الدكتور محمد سمير الهباب — عضواً
  أستاذ الاقتصاد الزراعي بالجامعة الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية
- السيد / بسام على الديسيت
  خبير مساعد

الملخص الإنجليزي

countries, since it is considered as the base for execution of the programme on the Free Trade Zone.

The chapter also, discussed the basis used in establishment of the zone as well as free trade between partners, the economic barriers in addition to country of origin basis, transparency in exchange of information and data, and the ways and means used in settlement of disputes, besides the special treatment offered to less developed countries.

Other activities that are related to free trade were also discussed in this chapter these comprise services related to trade, technological as well as research cooperation, coordination in the fields of legislation, trade policies, protection of intellectual property rights.

The Economic and Social Council of the Arab League is considered as body interested with execution and settlement of disputes. The council reviews the progress in execution of the executive programme twice a year, and issues degrees that will confront any obstacles that will face the execution of the programme. In addition to this, the council is responsible for formulation of technical and executive committees that will help the council in many aspects related to the free trade zone.

The second chapter discussed the level of execution of the executive programme of the Great Arab Free Trade zone. In this respect, some trials has been done to collect data and information to be used in extrapolation of indicators that reflects the performance of the free zone after three years from its actual start. Inspite of difficulties in generalization of the the results that has been achieved due to the limited amount of data obtained from the very few countries, and the difficulty in considering the accomplishments as the results of the gradual freeness of trade brought about by the executive programme, great changes has happened in economic policy of many Arab countries, besides many of them joined the International Trade Organization. These factors have great impacts on

agricultural trade of such countries, besides the drastic climatic changes that has stricken the region.

The chapter also discussed the extent of the commitments to the annual reduction of the percentage of the costumes on agricultural products, the execution of products classification system from 1-24 according to the coordinated system, coordination between the contact points and availing as well as exchange of data and information, besides preparation of the agricultural calendar and follow-up of its execution.

In examining the extent of follow-up on commitments of execution of the executive programme of the Great Arab Free Zone, one will reach the following conclusions:

* Nineteen Arab countries ratified the Agreent on Facilitation and Development of Exchange of Trade. Fourteen Arab countries joint the Great Arab Free Zone. There is great interest, in the region, in establishment of economic Arab block to confront the new economic changes that has started to draw the outlines of the international economy.

* The decrees of Arab summit conference held in Jordan in 2001, reflects big gab between the levels of commitments and the practicality of execution of the executive programm.

* The country reports received from the countries, that has already joint the zone, have emphasize the keenness in execution of all the executive directives of the Free Trade Zone, since these countries has already applied the specified customs reductions.

* Most of the countries that has ratified the Agreement on Facilitation of Development of Exchange of Trade has executed the coordinated system for products and complete the actions needed for the registration of the official contract point.

* It is clear that the countries have not complied with appolishment of tax that has effect on agricultural products.

As for the preliminary indicators for the developments of the performance of the agricultural development within the frame-work of the executive programme of the Arab Free Zone, the report pointed to the importance of observing the objectiveness of the indicators of agricultural developments during the period 1998-2000 compared to the three years preceded the establishment of the zone (1995-1999), for reasons related to the nature of the agricultural sector and how it is affected by a group of factors and natural variables as well as economical ones.

The third chapter comprises a general evaluation outlook for the most important frameworks and indicators of the level of performance of Great Arab Trade Free Zone from the agricultural side and the constraints that face it.

It is clear that, all Arab countries that has joint the Arab Free Zone have complied with the required reduction in customs, that reached 40% at the beginning of 2001. Most of these countries comply with the coordinated system for classification of products in agricultural trade and completed the official actions needed for registration of governmental contact points, for availing of data and information specific to the Free Zone. But, still there is a long way to go in respect to appolishment of taxes and tariffs on agricultural products.

The Arab countries demonstrated keen interest in the move to establish the Arab economic block to face the accelerating new economic developments that is shapping the international economy.

At the end of this chapter, some inlets and actions were suggested to activate and solve the problems that face the Great Arab Free Zone Area, which is, directly or indirectly related to the agricultural field.